

أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني

Arabian Gulf Security and Iranian Nuclear Challenge

إعداد الطالب

عبد الله فالح المطيري

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

تموز 2011

تفويض

أنا الطالب عبدالله فالح المطيري أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: عبدالله فالح المطيري

التاريخ: 24/7/ 2011

التوقيع: عبد الله المطيري

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: "أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني" وأُجيزت بتاريخ 7/24 /2011.

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان مشرفاً ورئيساً ....

الدكتور سعد فيصل السعد عضواً ....

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان ممتحناً خارجياً ....

الشكر

قال تعالى "وقل ربِ زدني علماً"

طه الآية 114

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله به طريقاً إلى الجنة"

بعد أن منّ الله عز وجل عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع، أتوجه بجزيل الشكر، وعظيم العرفان إلى الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان، على جهوده المخلصة، وتوجيهاته وإرشاداته التي كان لها الأثر الواضح في إنهاء هذا العمل المتواضع، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور عبد الفتاح علي الرشدان، على تفضله وقبوله محكماً لهذه الرسالة، والشكر موصول أيضاً إلى الأستاذ الدكتور سعد فيصل السعد، الذي زاملناه طوال مراحل دراستنا والذي كان له بالغ الأثر في تحصيلنا العلمي، كما لا أنسى الأستاذ الدكتور محمد الهزايمة الذي أفادنا من علمه ومن كرمه، والشكر موصول أيضاً إلى الأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام، والأستاذ الدكتور أمين مشاقبة، الغائبين والحاضرين في قلوبنا واللذين لهما الأثر البالغ في مسيرتنا العلمية (الدراسية)، كما لا يفوتني أن أخص بالشكر أيضاً جامعة الشرق الأوسط رئيساً وأساتذة وإداريين على ما قدموه من خدمات للطلاب في هذه الجامعة.

وفق الله الجميع وسدد على طريق الخير خطاكم.

الإهــداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى: زوجتي وأبنائي الأعزاء الذين ضحوا بوقتهم من أجلي...

كما أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من توجه لنا بالدعاء من أجل إكمال هذه المسيرة العلمية................................

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال والصور

أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني

إعداد

عبد الله فاتح المطيري

إشراف

الأستاذ الدكتور أحمد سليم البرصان

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن موضوع أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، والذي يلقي بظلاله على العلاقات الخليجية الإيرانية ومدى تأثرها سلبا بسبب هذا الصراع في منطقة حساسة كم هذا العالم بموقعها المتميز وغناها بمصادر الطاقة (النفط – والغاز) ومدى حاجة هذه المنطقة إلى الاستقرار ورخاء شعوبها بعيدا عن التدخل الأجنبي، والذي تدفع إليه بعض السياسات اللامسئول من بعض القيادات من الجانب الإيراني.

وقد تطرقنا في هذه الدراسة إلى العلاقات الخليجية الإيرانية، وكذلك استوضحنا موضوع البرنامج النووي الإيراني (أبعاده وأهدافه)، كما تطرقنا إلى مواقف الدول إقليمياً ودولياً ذات الصلة، والموقف الخليجي وكيفية مواجهة هذا التحدي.

وقد خلصنا إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها:

1. انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال في الأمن الخليجي
2. استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم الاستقرار.
3. فشل دول الخليج وإيران في إنهاء هذا الصراع يؤدي إلى التدخل المباشر للدول الأجنبية تحت ذريعة حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

ومن خلال هذه النتائج فقد توصلنا إلى مجموعة من التوصيات، أهمها:

1. إنشاء وحدة خليجية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي وتوحيد السياسات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لهذا الغرض.
2. إعادة الثقة بين دول الخليج ودول الجوار وإبدال هذا التنافس والصراع بعلاقات اقتصادية وتجارية.
3. ضرورة احترام إيران للمعاهدات والاتفاقيات الثنائية والدولية وعدم إصدار تصريحات استفزازية من شأنها تعريض المنطقة للتوتر.

Security of the Arabian Gulf and the Iranian nuclear challenge

Prepared By

Abdullah Faleh Al-Mutairi

Supervisor

Prof. Dr. Ahmed Salim Al Barsan

Abstract

The aim of this study is to discuss the security of Arabian Gulf and Iran's nuclear defiance, which cast a shadow on the Gulf states - Iranian relations and the extent of negative effect due to this conflict in a sensitive area of the world with its unique geographic location and rich sources of energy (oil - and gas) and the need for this region to stability and prosperity for its people away from foreign intervention, which driven by some of foolish policies of some of leaders of Iranian side.

In this study I handled Gulf States-Iranian relations, also I highlighted in detail the issue of Iran's nuclear program (its dimensions and objectives) passing through the regional and international relevant positions, to the situation of Gulf states and how to meet this challenge.

The most important results I have concluded were: -

1 - Lack of confidence between the Gulf states and Iran , which will lead to disturb gulf security.

2 - Iran's continuation of defiance and persistence of its controversial nuclear program , which leads to more of arms race in the region and the lack of stability.

3 – In case of failure of the Gulf states and Iran to end this conflict , this lead to more foreign intervention under pretext of protecting its vital interests in the region.

Through these results, we have a set of recommendations as the following: -

1 – Unifying economic, political and military policies of Gulf States , till attain the union of Gulf States and this what the peoples of the Arabian Gulf aspires.

2 - Rebuild confidence between the Gulf states and Iran and replace this competition and conflict with economic and trade relations as an attempt to cooperate.

3 – Necessity to respect treaties and bilateral and international agreements by Iran , Also Iran shouldn't issue any provocative statements that would disturb the region.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة.

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، وبحكم موقع إيران الجيوبولتيكي، ودورها الإقليمي، فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم، وهذا الأمر مكنها من تبوء مركز متميز، وجعلها تؤدي دوراً مهماً في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي (1974)، حيث لعبت إيران دور (شرطي الخليج)، للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، على حساب جاراتها الدول العربية، وكانت الولايات المتحدة قد دعمت الشاه في خلافه مع محمد مصدق، عندما أمم الأخير البترول الإيراني وأسقطت محمد مصدق، كما أن الشاه خرج إلى المنفى كإجراء احتياطي بعد أن علم بخطة أجاكس (Ajax) ، ورجع في 22 أغسطس (1953)، مما جعله أسير السياسة الأمريكية في المنطقة في ذلك الوقت (New York Times on the web, 2004:7 December). وبعد سقوط الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية عام (1979)، أخذت إيران الثورة تسعى إلى لعب دور إقليمي مختلف عن الدور الذي كان لها زمن الشاه، استناداً إلى عمليات تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، غير أن الحرب مع العراق عام (1980 – 1988)، حالت دون ذلك، بل وأدت إلى عزل إيران، وانقسام الصف العربي وتدهور علاقاتها مع الدول الغربية، وتعتبر أزمة الخليج الثانية عام (1990– 1991) والتي تمثلت باحتلال الكويت من قبل الجيش العراقي عام (1990) وانتهت باحتلال الكويت لمدة 7 شهور، بمثابة الفرصة الهامة لكسر حالة العزلة والانفتاح الإيراني على الدول العربية والغربية، تمهيدا لاستعادة إيران دورها ووزنها على المستويين الإقليمي والدولي.

وقد اتسمت العلاقات الخليجية الإيرانية بالتشابك والتعقيد ورغم وجود العديد من أوجه العلاقات الاقتصادية والتجارية ذات الوزن الهام بين الطرفين، ظلت العديد من المسائل العالقة تطبع العلاقة بنوع من التأزم، اذ ظلت قضية احتلال الجزر الإماراتية الثلاث أحد أهم البنود الثابتة في البيانات الختامية لاجتماعات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن البرنامج النووي الإيراني طغى في الفترة الأخيرة على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي ايران بعداً استراتيجياً، وحيوياً، وبالتالي موضوعاً غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلباً قومياً على المستوى الرسمي، والشعبي الإيراني، فيما شكل للدول الخليجية مصدر قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات، لأنه يجعل ميزان القوى في صالح ايران بامتلاكها سلاحاً استراتيجياً مهماً(حسين،2009: 12).

ويعتبر أمن الخليج أمناً متغيراً ومتحولاً ومتأثراً، وذا قدرة فاعلة في التأثير على الأمن العالمي، وبهذا استطاع الأمن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية، وتداخل بين الأمن القومي الخليجي، والأمن العالمي، وذلك من خلال العديد من المتغيرات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الخليجية في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبالتالي فإن النظرية الأمنية في مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت تبنى على أسس من الشراكة والتعاون والتفاعل تهدف إلى التعايش الإيجابي، والسلمي في عصر العولمة.

تضم منطقة الخليج العربي كلاً من دول مجلس التعاون الخليجي الست (البحرين، الكويت، الإمارات، عمان، قطر والسعودية)، إضافة إلى كل من إيران والعراق. وقد تحولت منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة إلى واحدة من أكثر بؤر العالم أهمية، وذلك بسبب وجود البترول وهو المصدر الرئيس لإمدادات الطاقة للعالم، كما تعتبر العلاقات الأمريكية الإيرانية والصراع العربي الإسرائيلي وما أحدثه الاحتلال الأمريكي للعراق من تداعيات إقليمية

وداخلية، في ظل انتقال مركز هذا الصراع التاريخي باتجاه آسيا شرقاً وتحديداً منطقة الخليج العربي حديثاً، مع تنامي احتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بما يهدد بالمقابل وقف تصدير النفط من مضيق هرمز الاستراتيجي.

وتثير القدرة النووية الإيرانية، اهتمام الدول الكبرى، نظراً للأهمية التي يمكن أن تقوم بها إيران في الشرق الأوسط عامة، وفي الخليج العربي خاصة. لاسيما مع التطورات السياسية التي عرفتها هذه المنطقة، بدءاً من الثورة الإيرانية العام (1979) مروراً بالحرب بين العراق وإيران التي امتدت لثماني سنوات، إلى غزو الكويت العام (1990) ووصولاً إلى الاحتلال الأميركي للعراق عام(2003).

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن في تصريحاتها الرسمية المعلنة رفضها لمشروع المفاعل النووي الايراني واتخذت موقف المواجهة للمشروع النووي الإيراني، ووصلت إلى التهديد بالحرب وإجهاض هذا المشروع بعملية عسكرية وهذا ما عبّر عنه الرئيس الأمريكي السابق "بوش" في خطابه في احتفال البحرية الأمريكية في فلوريدا يوم (2003/2/13).

وقد أدى إصرار إيران في محاولتها لبناء مفاعلات نووية إلى نشوء نقاشات حول الدبلوماسية الأمريكية العسكرية وموقفها من بناء إيران للمفاعلات النووية، وقد تعددت خيارات الرد العسكرية وتمثلت في ضرب مواقع نووية محددة أو الاعتداء الشامل لتغيير النظام الثوري في إيران، حيث بيّنت السياسة الأمريكية أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي يعتبر تهديداً كبيراً لها(Zaborski, 2005: 3).

وتؤكد القيادة الإيرانية على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية إذ إنها تريد بناء مفاعلات نووية للأغراض السلمية، إذ أكد الرئيس الإيراني نجاد في خطابه في مؤتمر الأمم

المتحدة حول متابعة تنفيذ معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بمشاركة عام (2005)، أن إيران ملتزمة بالرقابة الدولية" معتبرا أن الدول الغربية "التي كدست الأسلحة الذرية واستخدمتها واحتكرتها، لا تسعى لبناء الثقة(خطاب الرئيس الإيراني نجاد،2005). ويعتبر توفر المفاعل النووي في أي دولة سلاحاً ذا حدين، يمكن استخدامه لأغرض السلم كالأغراض الطبية، وفي الزراعة والصناعة، إضافة إلى إمكانية استغلاله لأغراض عسكرية يزيد من قوة الدولة إذا استطاعت استخدامه على الوجه الصحيح، وبالتالي لا ترى إيران سببا لمنعها من حيازته طالما تستخدمه لأغراض سلمية مفيدة (Maleki, 2010: 5)، وهذا يتفق مع دارسة الساجدي (Sajedi, 2009:2) التي أظهرت أن الولايات المتحدة لديها مخاوف كثيرة من منطقة الخليج العربي مثل: مكافحة الإرهاب، والقضاء على خطر أسلحة الدمار الشامل، وضمان استقرار الدول الصديقة.

وقد أشارت دراسة أبوتابي (Abootalebi, 2007: 32) إلى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل، من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة، وإيران بالإضافة إلى الدول العربية.

وفيما يتعلق بالموقف العربي، فمنذ صدور القرار رقم(5232) الذي اتخذه مجلس الجامعة العربية في دورته الثامنة والمنعقدة في سبتمبر1992 فإن موضوع تنسيق المواقف العربية تجاه الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يحتل أهمية خاصة(أبو العينين،2010: 20-24). كما أكد مجلس الجامعة العربية(2006) إن الدول العربية كافة تؤيد سياسة منع انتشار الأسلحة النووية مبدئياً، بشرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء بما فيها إسرائيل(جامعة الدول العربية،2006: 2).

وتحاول هذه الدراسة كشف أثر التحدي النووي الإيراني على أمن الخليج وكيفية مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي لهذا التحدي الإيراني في حالة امتلاكها السلاح النووي الإيراني، وقد برزت على الساحة الخليجية تصريحات المسؤولين من دول مجلس التعاون، وعلى رأسهم قادة المملكة العربية السعودية وغيرها التي ترفض وجود برنامج نووي في المنطقة وإخلاء منطقة الخليج والشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وأعلن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي مراراً أن دول مجلس التعاون لا تجد مبرراً لوجود البرنامج النووي الإيراني، وأن هذا البرنامج يشكل خطراً كبيراً على شعوب المنطقة ويهدد الأمن العالمي، إلا أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ترى حق إيران أو غيرها من الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية مع التأكيد على موقف خليجي موحد رافض للتسلح النووي الإيراني، عبّر عنه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في أكثر من مناسبة.

مشكلة الدراسة:

إن الغرض من هذه الدراسة هو الكشف عن أبعاد التحدي النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي وأبعاده الأمنية والسياسية والاقتصادية وكيفية مواجهة تحدياتها، ودراسة الخطر الذي يهدد أمن ومصالح دول الخليج في المنطقة.

أسئلة الدراسة:

سوف تجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

1- ما التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج؟

2- كيف تستطيع دول الخليج أن تواجه التحدي الإيراني في حالة وجوده؟

3- هل تلجأ دول مجلس التعاون إلى التحالف مع الدول الكبرى والإقليمية؟

4- ما الإجراءات التي تتخذها دول الخليج العربي تجاه البرنامج النووي الإيراني؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كون الموضوع يتعلق بالأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط حيث إن البرنامج النووي الإيراني يدخل المنطقة بأكملها في سباق تسلح كما أنه يستنزف الموارد الاقتصادية ويدفع إلى التصعيد للمواجهة العسكرية، فقد كان من أسباب الحرب العالمية الأولى ودخول دول أوروبا في سباق التسلح وتبني مؤسساتها العسكرية عقيدة الهجوم (offensive Doctrine) ويدخل المنطقة في تحالفات إقليمية ودولية، لذلك، كان لابد من دراسة الخطر الذي يشكله البرنامج النووي الإيراني على كل من منطقة الخليج العربي فيما يتعلق بالبعد الأمني من حيث ماهيته ومقوماته ومصادر تهديده وكيفية مواجهته من المواضيع التي لم يتم تناولها بشكل موسع، لذلك سوف تقدم هذه الدراسة للباحثين والمهتمين مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في دراسة الآثار السياسية للبرنامج النووي الإيراني.

وتأتي أهمية هذا الموضوع من خلال إلقاء الضوء على أثر التسلح الإيراني على دول مجلس التعاون الخليجي من الناحيتين الأمنية والسياسية، وكذلك لمعرفة مستقبل البرنامج النووي الإيراني الذي خلق أزمة إقليمية في المنطقة والجهود الأمريكية _الإسرائيلية الكثيفة لفرض واقع جديد في المنطقة، يصب في عزل إيران عن واقعها الإقليمي، ومنعها من الدخول إلى النادي الدولي النووي، ما يؤثر على طبيعة العلاقة بين إيران والقوى الدولية المتحكمة في أجندة المنطقة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها ستقدم للباحثين والمهتمين مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في دراسة أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني.

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

1- دراسة الآثار السياسية والاقتصادية للبرنامج النووي الإيراني.

2- الكشف عن أثر التحدي النووي الإيراني على أمن الخليج.

3- الكشف عن الأثر الذي يتركه النزاع الحالي بين الولايات المتحدة وإيران والمتعلق بالقضية النووية على أمن منطقة الخليج العربي.

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها: "البرنامج النووي الإيراني يهدد أمن منطقة الخليج العربي. ويدخل المنطقة في سباق تسلح في منطقة الخليج قد يشكل عبئاً اقتصادياً على هذه المنطقة.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على منطقة الخليج العربي.

الحدود الزمانية: سيتم تطبيق الدراسة على الفترة الممتدة (1990- 2011).

التعريفات النظرية

بالنظر إلى موضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة، فإن من الأهمية بمكان وضع التعريفات الإجرائية الأساسية في هذا الموضوع وهي: البرنامج النووي الإيراني، امن دول الخليج العربي، معضلة الأمن، توازن القوى، التحالفات الإقليمية، التحالفات الدولية.

التحدي:

هي مجموعة العقبات والمخاطر التي تواجه الدول داخلياً وخارجياً، وتحول عائقاً دون تحقيق الأهداف والمكاسب.

البرنامج النووي الإيراني:

بناء مفاعلات نووية إيرانية حيث يتألف البرنامج النووي الحالي من عدة مواقع بحث، منجم يورانيوم، مفاعل بو شهر نووي، ومحطة لتخصيب اليورانيوم. وتسعى الحكومة الإيرانية الحصول من خلال البرنامج النووي على تطوير القدرة على إنتاج الطاقة النووية لتوليد الكهرباء والوصول إلى (6000) ميغاواط من الكهرباء سنة (2010).

بدأ البرنامج النووي الإيراني في الخمسينات، بمساعدة من الولايات المتحدة بدعم وتشجيع ومشاركة حكومات أوروبا الغربية، استمر التعاون حتى إسقاط شاه إيران في الثورة الإسلامية سنة (1979). تم إيقاف البرنامج بعد الثورة مؤقتا وإعادة تشغيله مجددا بقليل من المساعدة الغربية، وبدأ التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية نتيجة لبناء البرنامج النووي منذ عام (2003) لغاية الآن.

الأمن:

الأمن حالة يشعر فيها أفراد المجتمع بالاستقرار والسكينة تتناسب طرديًا مع الامتناع عن ارتكاب الأفعال التي تحرمها التشريعات والأنظمة في ذلك المجتمع (Longeran, 1999 :4).

أمن دول الخليج العربي:

التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مثل إثارة الاضطرابات الداخلية في الفترة الممتدة منذ العام1990 مع اندلاع أزمة الخليج بين العراق والكويت ودول الخليج الأخرى التي تصاعدت بغزو العراق للكويت في شهر آب من العام نفسه، وتمتد الدراسة حتى عام (2010).

معضلة الأمن:

تقوم دولة بتسليح نفسها من أجل حماية نفسها وترى دولاً أخرى في هذا التسلح تهديداً لها وتقوم هي أيضاً بالتسلح فتدخل الدول في حالة سباق(بن عنتر، 2005: 13).

توازن القوى:

توزيع القوة بين الدول بحيث لا يكون باستطاعة أي دولة من الدول أن تهدد فعلاً المصالح الحيوية لأي دولة أخرى، حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالإنفراد بالهيمنة في العالم، واستغلال إمكانياتها العسكرية والاقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها، أو التدخل ضد مصالحها. (العزاوي، 2010: 4).

التحالف(Alliance):

هي اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة ولحماية أعضائه من قوةٍ أخرى، وتبدو هذه القوة مهدِدة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، كما أنه اتفاق رسمي تتعهد بموجبه مجموعة من الدول بأن تتعاون فيما بينها في مجال الاستخدام المشترك لقدراتها العسكرية ضد دول أو دولة معينة، كما تلتزم بمقتضاه الدول الموقعة باستخدام القوة أو التشاور باستخدامها في ظل ظروف معينة (السلمان، 2004: 2).

الإطار النظري:

تنطلق هذه الدراسة من رؤية النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، إذ إن العلاقات بين الدول تبنى على المصالح وإن الدول تسعى لتحقيق مصالحها بامتلاك القوة كما عرفها مورغنثاو (Morgenthau)، لتعزيز الدول قوتها فإنها تميل إلى انتهاج سياسة توازن القوى حتى تحقق المزيد من قوتها لتحقيق مصالحها، وحيث إن القوة العسكرية أحد عناصر القوة التي تسعى الدول لامتلاكها فإن الدول تدخل في ما يسمى بمعضلة الأمن، حيث إن محاولة دول تقوية

نفوذها بامتلاك قوة عسكرية فإن ذلك يدفع إلى أن تقوم دول مجاورة أخرى السعي لامتلاك قوة عسكرية تدخل الدول في سباق تسلح مما يدفع إلى التوتر بين الدول، وإن امتلاك القوة العسكرية يدفع الدول لانتهاج سياسة الردع لمنع الدول التي تملك السلاح النووي من استعماله، ودول الخليج العربي بحاجة إلى تبني سياسة ردع مقابلة لمواجهة حصول إيران على القوة النووية، ويمكن احتواء إيران من خلال تعزيز العلاقات الاقتصادية وغيرها.

تأثرت العلاقات الإيرانية _العربية، وخصوصا مع دول الخليج العربي، بالتطورات التي شهدها المجتمع الدولي، والتي تمثل بنهاية حرب الخليج العربي (الحرب العراقية_الإيرانية). وبانهيار الاتحاد السوفيتي، وظهور فكرة عزل إيران عن الأطراف الدولية المجاورة، وخاصة العربية والخليجية منها، وأخيرا أزمة الخليج الثانية، حيث كانت منطقة الخليج العربي، بوصفها المجال الحيوي لإيران هي بداية هذا التطور، ومع اجتياح العراق للكويت في حرب الخليج الثانية، عادت إيران إلى دورها للتأثير في مجرى الأحداث في منطقة الخليج العربي، باتباعها الوسائل الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية في المنطقة والخروج من عزلتها، فمدت جسوراً من العلاقات بين الدول العربية في الخليج العربي بشكل خاص، وفي العالم العربي الإسلامي بشكل عام.

إن لتعزيز العلاقات التجارية والثقافية والسياسية بين دول الخليج العربي وإيران أهمية كبير بدلاً من المواجهة وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل، وذلك باعتبار إيران دولة لها وزنها الإقليمي النابع من سياستها الخارجية كإحدى الدول الإقليمية الكبرى في منطقة الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة، غير أنه ظهرت بعض الأزمات الإقليمية بين البلاد العربية وإيران رغم أن العلاقات بينهما تمتد إلى جذور عميقة في التاريخ، وأن الدول الواقعة على سواحل الخليج العربي تربطها روابط متعددة في مختلف المجالات، لكن في الفترة الأخيرة،

شهدت العلاقات العربية _الإيرانية، خاصة علاقات دول الخليج العربي مع إيران بعض الأزمات على قضايا تتعلق بخلافات الحدود بين الدولة والخلافات الإقليمية مع دول الجوار، مما يهدد أمن المنطقة واستقرارها(الخرابشة،2003: 35).

ويظل التقدم نحو إيجاد صيغة لتوازن الأمن لكل من إيــران ودول مجلــس التعــاون الخليجي معاً وليس لأحد على حساب الآخر رهناً بإرادة كل مــن الطــرفين، بالإضــافة إلــى خطوات تطمينية حقيقية وجادة تتخذها إيران من ناحية أخرى(الشيخ،2010:38-49).

وقد أكد مجلس الجامعة العربية(2006) بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة وعلــى توصية لجنة الشؤون السياسية واتصالًا بقراراته السابقة حول تنسيق المواقف العربية تجاه تحديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الــشرق الأوسط على ما يلي:

- تأييد الدول العربية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأهدافها وتحقيــق عالميتهــا دون استثناءات باعتبارها الركيزة الأساسية للنظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وكــذلك زيادة فاعليتها (أي المعاهدة) في إطار نظام الضمانات الخاص بالوكالــة الدوليــة للطاقــة الذرية والاستفادة من الخبرة التي اكتسبتها الأسرة الدولية في هذا الصدد.
- إن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط يتطلبان إزالة كل أسلحة الدمار الشامل من خــلال جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من هذه الأسلحة، نووية وبيولوجية وكيميائية تماشيا مع قرار مجلس الأمن ذي الرقم (687) لعام (1991) وبيان قمة مجلس الأمــن فــي تــاريخ 1992/1/31).

- ضرورة تنفيذ ما نصت عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من تمكين الدول غير النووية من الحصول على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في إطار الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وهذا يشير إلى أن الدول العربية كافة تؤيد سياسة منع انتشار الأسلحة النووية مبدئياً، بشرط أن يشمل هذا المنع جميع دول الشرق الأوسط دون استثناء بما فيها إسرائيل (جامعة الدول العربية، 2006).

وفي البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي(2007) جدَّد المجلس تأكيده والتزامه بمبادئ مجلس التعاون الثابتة، والمعروفة، المُتمثِّلة في احترام الشرعية الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية. وجدَّد المجلس دعوته إلى ضرورة التوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة، وحث إيران على مواصلة الحوار مع المجتمع الدولي، ورحب باستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية (البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي،2007).

إن حالة توازن القوى تؤدي إلى استقرار التفاعلات السياسية الدولية، وعدم توازن القوى يؤدي إلى نشوب الصراعات والحروب، إما لتحقيق مصالح وأهداف توسعية أو طلباً لاستعادة حالة التوازن، لذا فإن توازن القوى يبدو وكأنه قانون داخل العلاقات الدولية، وهناك ما يسمى بالتوازن النووي وهي حالة لا يملك فيها أي طرف تدمير الطرف الأخر، خوفاً من التدمير المتبادل، ولا يتطلب ذلك تكافؤ عددي ولكن وجود الحد الأدنى يعد كافياً لحدوث هذا التوازن، وقد ينشأ هذا التوازن في غياب توازن القوى، وعلى الرغم من ذلك فإنه يؤدي إلى نوع من الاستقرار في حالة توفره(العزاوي، 2010: 5).

ويلعب توازن القوى بين الدول العربية وجيرانهم دوراً هاماً في إثارة أو احتواء قضية حدودية على نحو آخر. ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد التي سوف تكون حالات للدراسة،

الأزمات الإقليمية في منطقة الخليج العربي، لمعرفة مدى تأثر السلوك السياسي الخارجي الإيراني بمثل هذه العوامل الإقليمية في علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وتهدف إيران من زيادة الإنفاق على التسلح وتطوير برنامجها النووي إلى أن تبعد أية مخاطر خارجية عنها حيث أنها محاطة بقوى نووية، خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، فهي تدرك جيدا أن السلاح النووي هو للردع بالدرجة الأولى، وأن الدول التي تمتلك هذه القدرة لا يمكن للنظام الدولي أن يحاول فرض عقوبات عليها أو التصدي لها كما حصل مع كوريا الشمالية التي نجحت في ذلك عمليا.

بيد أن تلك الأهداف لا تطمئن لها دول المجلس التي لم ترفض علناً حق إيران في التسلح النووي السلمي، كما أن الإدارة الأمريكية قالت في تصريح لها أن إيران لا تهدد أمريكا وإسرائيل لأن لديها جيراناً لديهم سلاح نووي مثل الصين وباكستان والهند وروسيا، غير أن الشعور بعدم الاستقرار والخوف من أي تحرك قد تقوم به أي دولة وخاصة أمريكا تجاه إيران، قد يؤدي إلى نشوء حرب جديدة تنعكس سلبيا على حياة الأفراد وموارد الدول (Booth, 2) .(Wheeler, 2007:

والجدير بالذكر، أن الخطورة في حيازة إيران للأسلحة النووية ليست لمجرد الصراع على القضايا الوطنية أو الحقوق، وإنما لما لها من تأثيرات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، حيث ستلجأ إيران إلى استخدام سلاحها النووي في حال نشوب حرب كوسيلة دفاع، كما ربما تستخدمها لتهديد الدول المجاورة في سبيل تحقيق أهداف قد لا تتمكن من تحقيقها دون استخدام عامل القوة والتهديد (Cordesman & Al-Rodhan, 2006, 5).

كما يمكن القول أن إيران ومنذ بدايات الأزمة النووية عام (2002) اعتادت على المراوغة وإطالة أمد الأزمة باتباع أساليب متعددة، أهمها استخدام الدبلوماسية والتفكير

الاستراتيجي، والتفاوض مع الأطراف الدولية التي من شأنها تجنب دخول إيران في مواجهة عسكرية مع الغرب (البحيري، 2010: 122-125).

الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات عربية وأجنبية تناولت الموضوع، والتي تتعلق بموضــوع التحــديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج العربي التي تمكــن الباحــث مــن الاطلاع عليها.

أولا: الدراسات العربية:

دراسة العنزي(2008) المعنونة "مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنيــة ضــمن الفترة الممتدة من عام (1990) حتى عام (2006)" ألقت الضوء على التحديات الأمنية التــي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الممتدة منذ العام (1990- 2006) وذلــك فــي الفترة ما بين اندلاع أزمة الخليج بين العراق والكويت، وبعض دول الخلــيج الأخــرى التــي تصاعدت بغزو العراق للكويت في شهر آب من العام نفسه، وتمتد الدراسة حتى عام (2006)، أي بعد ثلاثة أعوام من سقوط العراق جراء الغزو الأمريكي البريطاني، وسقوطه ضحية لحالة من الفوضى وانعدام الاستقرار. كما أوضحت الدراسة ثلاثة نماذج من التحديات التي واجهــت المجلس ضمن بيئته العربية، إذ تمثل التحدي الأول بأزمة الغزو العراقي للكويت وتحريرها في العامين(1990-1991)، حيث فرضت هذه الأزمة والحرب التي ترتبت عليهــا العديــد مــن الانعكاسات والآثار السلبية على العالم عموماً وعلى منطقة الخليج خــصوصاً، وأســهمت فــي ترسيخ القواعد العسكرية. أما التحدي الثاني فهو التقسيم الطائفي العرقي، وما ترتب عليه مــن تقسيم العراق على أرض الواقع، أما التحدي الثالث الذي واجه دول مجلس التعاون الخليجــي،

بسبب المقاومة المنطلقة من العراق، والتحدي الرابع هو الفراغ الاستراتيجي مع احتلال العراق ونظام طالبان في أفغانستان، مما أفسح المجال للنفوذ الإيراني.

دراسة الخالدي (2007) المعنونة "التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج"، هدفت إلى التعرف على مجمل التغيرات والظروف الجيوسياسية التي تترتب على مواصلة إيران للتسلح في المنطقة،خاصة في المجال النووي، على دول مجلس التعاون وأمن الخليج العربي ككل. إضافة إلى التعرف على الآليات والأساليب التي تنتهجها إيران في التعامل مع تطورات أزمة ملفها النووي، وقد ظهر من خلال الدراسة أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية، والإستراتيجية حتى تحقق مجموعة من الأهداف أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية، والدولية عموماً، وتفرض نفسها كقوة إقليمية نووية في المنطقة.

دراسة مناور(2004) المعنونة "الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي (1990-2002)" حيث هدفت الدراسة إلى إظهار الواقع الأمريكي والايراني في منطقة الخليج خلال الفترة (1990-2002) ومدى تأثر الأمن الوطني الخليجي بالأزمات التي مرت بها، كما قدمت الدراسة استعراضاً لمفاهيم الأمن الوطني والأمن القومي العربي والأمن الجماعي الخليجي مع ذكر مصادر التهديد لكل منهم. كما تناولت الدراسة محاولات دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منظومة أمنية موحدة من خلال التعاون العسكري الخليجي، والإنجازات العسكرية للمجلس والاتفاق العسكري والعقبات الماثلة أمام هذه المحاولات والحلول المقترحة لاجتياز هذه العقبات ومرحلة "إعلان دمشق"، وكذلك محاولات دول المجلس للتنسيق مع كل من العراق وإيران، لضمان المحافظة على الأمن الخليجي وذك باستعراض العلاقات الخليجية – العراقية والتهديد

العراقي للأمن الخليجي، وموقف دول مجلس التعاون الخليجي من ضرب العـراق والعلاقـات الخليجية الإيرانية والتقارب بين الجانبين، وكذلك التهديد الإيراني للأمن القومي الخليجي.

دراسة بهجت(1999) المعنونة " أمن الخليج الفارسي مـع نهايـة القـرن الحـادي والعشرين" حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف بيئة الأمن القومي في منطقة الخليج العربي منـذ حرب الخليج الثانية، وأهمية التدفقات النفطية على ازدهار الاقتصاد العالمي، ودور المنطقة في سوق الطاقة العالمية، مع تركيز الانتباه على انتشار أسلحة الدمار الـشامل فـي دول الـشرق الأوسط مثل إيران وإسرائيل وأثر ذلك على الاستقرار والأمن في المنطقة وبالتالي على الأمـن والاستقرار في المنطقة. وقد حاولت الدراسة تقديم تنبؤات لاتجاهات التغيير في القرن الحـادي والعشرين، وتقييم للقدرات العسكرية للدول الرئيسة في المنطقة وهـي العـراق وإيـران ودول الخليج العربية وإسرائيل، مع التركيز على الرابط الإقليمي الخليجي وأمن الشرق الأوسط.

ثانيا: الدراسات الأجنبية

دراسة وانـغ (Wang, 2009)المعنونـة " The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order" الصراع بـين الولايـات المتحدة وإيران في تصميم ترتيب أمن الخليج العربي". هدفت الدراسة إلى الكشف عـن أثـر الصراع بين الولايات المتحدة وإيران على الأمن في الخليج العربي. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النزاع الحالي بين الولايات المتحدة وإيران يكمن في القضية النوويـة. أظهـرت الدراسـة محاولة الولايات المتحدة تأسيس أمن الخليج العربي حسب رؤيتها للنظام العالمي الجديـد بعـد الحرب الباردة، على أساس القواعد الأمريكية وضرورة الإصلاح الديمقراطي في المجتمعـات المحلية. ولكن مع زيادة قوتها ونفوذها بعد حرب العراق. وبينت الدراسة أن السبب في سـعي إيران إلى تحقيق أمن الخليج العربي الإسلامي هو مقاومة نفوذ الولايات المتحدة فـي منطقـة

الخليج. وأظهرت اختلاف مفهوم الأمن الخليجي من وجهة نظر الولايات المتحـدة الأمريكيـة وإيران من حيث المفهوم والأهداف.

دراسة ساجدي (Sajedi, 2009) المعنونة "Geopolitics of the Persian Gulf Security: Iran and The United States" جيوبولتيكا أمن الخليـج العربـي: إيـران والولايات المتحدة". بيّنت الدراسة أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي لاعتباره محور يربط بين دول أوروبا، وأفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا. كما وأظهرت أهمية هـذه المنطقة لاحتوائها على أكثر من (63%) من احتياطيات النفط الخام و(40%) من موارد الغـاز تكمن في المنطقة. وأظهرت أهمية وجود الأمن في دول الخليج العربي وذلك لتفردها في مكانة خاصة في السياسة الخارجية والبلدان المصدرة للنفط. وأظهرت نتائج الدراسة أن الدول العربية في منطقة الخليج العربي لم يكن لديها إدراك لأهمية أمن الخليج العربي، كما وأنهم يفتقرون إلى الثقة التي تحتاجها الدول ليسود الأمن الجماعي في المنطقة. وأظهرت الدراسة أيضا أن الولايات المتحدة لديها مخاوف كثيرة من منطقة الخليج العربي مثل: مكافحة المقاومة، والقـضاء علـى خطر أسلحة الدمار الشامل، وضمان استقرار الدول الصديقة.

دراسة أبوتـابي (Abootalebi, 2007) المعنونـة "Iran and the future of Persian Gulf Security" إيران ومستقبل أمن الخليج العربي". أظهرت الدراسـة مـدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلى الدول العربية. وبيّنت أنه في حالة غيـاب أي ترتيبـات أمنية فإن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى الاعتماد على وجودها العسكري والنفوذ السياسي للحفاظ على الأمن من خلال التعاون مع الدول العربية السلطوية المحلية والـضعيفة سياسـيا. ولهذا فإن وجود الولايات المتحدة سيولد مزيد من العداء لأميركا وسيـشجع، علـى مواصـلة

نضالهم من أجل انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة. وأظهرت أن استبعاد إيران من الأمـــن الخليجي سيعمل على توليد قوى معزولة ومعادية بين الدول المنافسة للخليج العربـــي، وأرضـــا خصبة لمعاداة الولايات المتحدة وانتشار الإسلام المتشدد.

دراسة ماير (Mayer, 2004) المعنونة " National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons" الأمن القـــومي لخرافـــة القوميـــة الوطنية: السبب الذي يجعل إيران تريد امتلاك أسلحة نووية". هدفت الدراسة إلى الكشف عـــن دوافع إيران لامتلاك الأسلحة، وأظهرت الدراسة أن هذه الدوافع تتمثل في ثلاث نقاط هي: أولاً: التهديدات الخارجية التي تدفع إيران لامتلاك رادع نووي، ثانياً: الحكومة الإيرانية تدفع وتحفـــز أفرادها على امتلاك الأسلحة النووية. ثالثاً: بناء البنية التحتية النووية الإيرانية، والمنافسة ضـــد المنظمات الأخرى من أجل مصالحهم الذاتية الخاصة، ترتبط ارتباطا وثيقا في استمرار تطوير الأسلحة النووية. ولذلك توصي الدراسة بتوصيات هي: أولاً: نقترح أنه على الولايات المتحدة محاولة جديدة لإنشاء منظمة أمن خليجية متضمنة إيران والحكومة العراقية الجديدة، لبناء بيئـــة أمن جماعي خالية من الأسلحة النووية. ثانياً: إن على واشنطن بناء تحالف متعـــدد الأطـــراف تتضمن أنشطة الانتشار الإيراني في حين تقدم حوافز اقتصادية لإيران في حال تم نزع السلاح منها. ثالثاً: ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة لتشويه سمعة الأمن النووي الإيراني مـــن خـــلال تعزيز مناقشة عامة داخل إيران على تكاليف الأسلحة النووية، وذلك من خلال استخدام وســـائل الإعلام التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية مختلفة لأثر البرنامج النووي على منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. وتختلف الدراسة الحالية مع دراسة الخالدي(2007)، التي تناولت في جزء منها دوافع إيران لامتلاك الأسلحة وبينت أن إيران تستهدف من امتلاك القدرات العسكرية التقليدية والإستراتيجية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الوصول بالقدرات العسكرية الإيرانية إلى مرحلة تحقيق الردع ضد خصومها من القوى الإقليمية والدولية عموماً، وتفرض نفسها كقوة إقليمية نووية في المنطقة.

في حين سوف تركز الدراسة الحالية على تأثير التحدي النووي على أمن الخليج وانعكاساته وآثاره وكيفية مواجهة هذا التحدي.

منهج الدراسة:

تقوم منهجية هذه الدراسة على الجمع بين المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

مصادر المعلومات

سوف يتم الاعتماد على المراجع الأولية والثانوية والتي تتمثل بما يلي:

المراجع الأولية: تحليل الوثائق التي تتعلق بالخطر الإيراني من مصادرها في دول المجلس الخليجي، المقابلات الشخصية.

المراجع الثانوية: وتشمل على:

1. الكتب السياسية والتي تتعلق بالخطر الإيراني، والبرنامج النووي الإيراني
2. الأبحاث المنشورة في المجلات الدورية المتخصصة.
3. الرسائل والأطروحات الجامعية.
4. الصحف اليومية.

الفصل الثاني

العلاقات الخليجية_الإيرانية

منذ الفتح الإسلامي كانت هذه المنطقة وهي منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة بلاد فارس عبارة عن منطقة جغرافية واحدة ضمن الدولة الإسلامية في كافة العصور، فأصبح هناك تواصل حضاري وثقافي وتجاري بحكم التجاور الجغرافي بين هذه المناطق. وبعد أن انهارت الدولة العثمانية والدولة الصفوية وتم الاحتلال من قبل البريطانيين وما خلفه هذا الاستعمار من خلافات حدودية إلى هذا اليوم بدت ملامحه ماثلة أمامنا.

وعلى الرغم من هذه الخلافات إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية تشهد انتعاشاً كبيراً، كما أن العلاقات السكانية بين دول هذه المنطقة حيث يتواجد عائلات خليجية من أصول فارسية وكذلك ضمن النسيج الاجتماعي للمجتمع الإيراني عوائل ذات أصول عربية حالياً. وسوف نستعرض بشيء من التفصيل هذه العلاقة في ظل الحكم الإيراني في مختلف مراحله وسوف نتطرق إلى بعض الخلافات الإيرانية الخليجية التي تعكس العلاقة بين هذه الدول:-

المبحث الأول: عهد الشاه(1941-1979)

المبحث الثاني: عهد الثورة الإسلامية (1979 - 1990).

المبحث الثالث: ما بعد حرب الخليج الثانية عام (1990 -2011).

المبحث الأول: عهد الشاه (1941-1979)

يعد شاه إيران محمد رضاه بهلوي المؤسس الحقيقي لإيران الحديثـــة (1941-1979)، فقد تولى السلطة بعد وفاة والده رضاه بهلوي، وقد تميزت الفترة الأولـــى مـــن حكمـــه بعـــدم الاستقرار حتى استطاع تثبيت سلطته بالمساعدة من البريطانيين والأمريكان وقد كان لـــه دور رئيس ومهم في منطقة الخليج العربي حتى تم إسقاطه عن طريق الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 عن طريق الخميني (بختيار،1982: 2).

المطلب الأول: الفترة الأولى من حكم الشاة

وقد اتسمت الفترة الأولى من حكم محمد رضا بهلوي بعدم الاستقرار الداخلي، حيث فقد السيطرة على أقاليم شاسعة في شمال إيران حيث رابطت القـــوات الـــسوفيتية، كـــذلك شـــجع السوفيات نشاط حزب توده الشيوعي، ودعم الحركات الانفصالية في شمال إيران، ومن الناحية الأخرى، حاولت عناصر قبلية ورجال الدين استعادة مراكز القوة التي فقدوها إبان عهـــد والـــد الشاه (زهرة،1985: 54). وبلغ عدم الاستقرار الداخلي ذروته عام 1950، حين تولى الدكتور محمد مصدق رئاسة الحكومة(1950-1956)، وقام بتأميم مشاريع النفط الإيرانية، ويـــذكر أن هذه الخطوة حدت ببريطانيا إلى فرض مقاطعة دولية على النفط الإيراني، مما أوصل الاقتصاد الإيراني إلى حافة الانهيار. وبعد أن تعذر على الشاه تنحية مصدق عن رئاسة الحكومة، اضطر إلى مغادرة إيران، ليعود إليها بعد مدة قصيرة، بعد أن استولى الجيش الإيراني علـــى مراكـــز الحكم، وأرغم مصدق على الاستقالة(الريس،2000: 5).

عملت أمريكا على جعل إيران قوة إقليمية فهي ذات موقع إستراتيجي هـــام، ومـــوارد اقتصادية كبيرة من النفط، بالإضافة للقوى البشرية فعندما أعلنت بريطانيا أنها ستنـــسحب مـــن الخليج، حاولت إيران بدعم من أمريكا أن تحل محلها كحارس للممر النفطي الاستراتيجي الذي

كان يمر في أواسط السبعينيات (20) مليون برميل ثلثيها من النفط العربــي ، فــإيران التــي استولت على الشاطئ الشرقي للخليج التابع للدولة العثمانية التي تخلت عنه لها حــسب معاهــدة أرضروم الثانية عام (1847) مقابل تخلي إيران عن إدعاءاتها بالمنطقة الكردية شمال العراق، بدأت تسعى للساحل الغربي بالمطالبة بالبحرين لتحويل الخليج إلى بحيرة فارسية، إلا أنها وفــق اتفاق أمريكي بريطاني قبلت التنازل عن البحرين التي كانت تعتبرها المحافظة الإيرانية الرابعة عشرة، واستمرت بإدعاء حماية الجاليات الإيرانية في الجانب الغربي من الخليج التــي بلغــت أواسط الخمسينيات حوالي المليون، واعترفت باتحاد الإمارات العربية واحتلت الجزر الــثلاث التابعة له، لمواقعها الاستراتييجة عند الخليج، ولثرواتها من نفط وأكسيد الحديد الأحمر(المبيض، 2002: 18).استوجب الدور الإيراني كوكيل لحراسة المصالح النفطية وفقاً لمبدأ نيكسون عــام 1969 – والذي ينص على "أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث علــى تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة" – وهذا أدى إلى تجهيز الدول بأحدث الأسلحة حتى بلغت مبيعات أمريكا لها من السلاح في السبعينات ما لا يقل عن (30) مليار دولار، بما يعادل (50%) مــن مبيعات أمريكا للعالم لعام 1973 (المبيض، 2002: 19). وفي عام (1975) وقعت مع أمريكا اتفاقية اقتصادية وعسكرية قيمتها (25) مليار دولار شملت (8) مفاعلات نوويــة وبلــغ عــدد الخبراء الأمريكيين في إيــران مــن مختلــف الاختــصاصات فــي عــام 1978 (38)ألــف خبير(زهرة،1985: 19).

المطلب الثاني: قوة إيران العسكرية

برزت إيران كقوة عسكرية ضاربة أساسية لحماية استقرار أنظمة دول الخليج جنوبــاً عندما أرسلت لعمان قوات عسكرية في(30-11- 1971) لا تقل عن خمسة آلاف، مع طائرات

هيلوكبتر لمقاتلة ثوار الجبهة الشعبية لتحرير ظفار مع التهديد بأن إيران ستحتل أي إمارة تقـــع تحت سيطرة حركات يسارية(المبيض،2002: 18). لم تسحب القوات حتى بعد إخماد الثورة في نهاية عام (1975)، إلا أنه بعد مجيء الثورة الإسلامية، ومحاولة إيجاد مناطق نفوذ إيرانية على الحدود السعودية واليمن مثار قلق لدول الخليج العربية(العيدروس، 2002: 34).

كانت للشاه علاقات متينة مع الأنظمة العربية الصديقة للغـرب كـالأردن والمغـرب والسعودية وكان يتوافق معها في كثير من المواضيع المتعلقة بأمن الخليج، وكذلك مع أمريكـا والغرب، وقد قام بمحاربة الشيوعية ونظام عبد الناصر، وقد قام بالدعم العكسري للملكين فـي اليمن الشمالي ما بن عامي (1962–1970) لمواجهة القوات المصرية، إذ إن الشاه لم يعتـرف بالنظام الجمهوري عندما قدم عوناً عسكرياً للإمام البدر المخلوع لاستعادة عرشه، واتهم النظام الناصري بأنه ادخل الروس والشيوعيين إلـى منطقـة الـشرق الأوسـط وأشـاع الفوضـى فيها(شاكر،1979: 116).

أرادت إيران أن تتبع سياسة توسعية في منطقة الخليج العربي، فبدأت تمد نفوذها إلـى دول الخليج وبخاصة الكويت والبحرين وصار ينتقل عدد من الإيرانيين إلى هاتين المنطقتين، إلا أن الكويت قد انتبهت إلى هذا المخطط فوقفت في وجه هـذا التوسـع (شـاكر،1979: 117). وعندما قررت انكلترا الانسحاب من المنطقة رغبت إيران في أن تخلفها في السيطرة، وتطلعت في ضم البحرين إليها، ولكن الاستفتاء الذي جرى دل على الرغبة فـي الاسـتقلال والحريـة، وإعلان قيام دولة البحرين، واضطرت إيران للاعتراف بهذا الاستقلال، وكانت بـين الـدولتين علاقات سياسة، ولكنها عادت فاحتلت ثلاث جزر في الخليج العربي وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، الأخيرة منها تنتج البترول، ولقد كان لهذا الاحتلال صداه الكبيـر فـي البلاد العربية كافة، فقطعت العراق علاقتها السياسية مع إيران، وسحبت ليبيا أرصـدتها مـن

المصارف الانكليزية، ورفضت إمارة رأس الخيمة الانضمام إلى اتحاد الإمارات العربية إلا إذا قطعت الدولة الجديدة علاقاتها مع إيران، ولكن عادت وانضمت إلى الاتحاد ولم تغيــر إيــران سياستها في الخليج العربي(شاكر،1979: 119).

ومن القضايا التي عملت على توتر العلاقات الإيرانية الخليجية مسألة الحدود البحريــة (الجرف القاري) حيث يقع جزء مهم من إيران جنوباً على الخليج العربي، في مقابل دول الخليج العربية على الضفة الغربية للخليج، وهناك حدود بحرية لكلا الطرفين، وهي غير محدودة حتى الآن، من ضمنها جزر وآبار نفطية، وثروة سمكية، وتجارة دوليــة للــدول المتــشاطئة عبــر العصور حتى يومنا هذا. وقد شابت العلاقات الخليجية والعربية مع إيران مشكلات منــذ أيــام الشاه، وكان يفترض أن تحدد الحدود البحرية بعد قيام الثورة الإسلامية فــي إيــران، وأن تــتم تسوية المشكلات الأخرى بين الطرفين لكن حتى وقتنا الحاضر، لا تزال المشكلة قائمة تنتظــر الحل بالتراضي أو بالتقاضي وتثير دول الخليج العربية هذا الموضوع بين الحين والآخر، دون أن تجد استجابة جدية من الجانب الإيراني(التميمي،2010).

المطلب الثالث: الأطماع الإيرانية في الخليج العربي في عهد الشاة

يبدو أن الموقف العربي تجاه الأطماع الإيرانية لم يكن من القوة بشكل يردع إيران عن تصرفاتها: فعندما عرض موضوع البحرين على الجامعة العربية وتمت إحالتــه إلــى اللجنــة السياسية عام (1954)، فإن العرب لم يتفقوا على رأي موحد وحاسم ضد الأطمــاع الإيرانيــة، وكل ما فعلته الجامعة العربية هو الدفاع عن جزر البحرين وعروبتها أمام المنظمات والهيئــات الدولية، ومواجهة الإدعاءات الإيرانية وصدها، وتكذيب الصيغ الإيرانية وذلك بعد تطور الحركة الوطنية في الوطن العربي، وهجومهم بالإذاعات والوسائل الإعلامية ضد إيران وخاصة ضــد تصرفات الشاه العدائية(العقاد، 1974: 276).

وفي 11 نوفمبر عام (1957) أصدرت حكومة طهران قراراً بنــاءً علــى التعليمــات الصادرة من الشاه باعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الإدارية الجديدة وتبعه مباشرة مقالات شديدة التعصب نشرها العسكري الإيراني الدكتور علي غولي اردلان، يفسر فيها وجهة النظر الإيرانية، والأسباب التي دعت إلى المطالبة بالبحرين، وبإيحــاء مــن الحكومــة الإيرانية قامت الصحافة في إيران بنشر مقالات وموضوعات حماسية، وكذلك التمثيل النيــابي للبحرين في البرلمان الإيراني وتخصيص مقعد لهذا الغرض بالإضافة إلى تعيين حاكم إيرانــي للبحرين، واعتبار البحرين جزءاً من الأقاليم الإيرانية (الموسوي،1982: 75). وكان لقرار ضم البحرين لإيران صدى كبير في الأوساط البريطانية والسعودية، ولكن الحكومة البريطانية ترى أن موضوع البحرين قد انتهى إلى الأبد بعد عقد الاتفاقية المانعة 1971، والتي خولت بريطانيا شؤون البحرين الخارجية وإعطائها الحماية كما زادت بريطانيا من تصرفاتها العدائيــة تجــاه الحركة الوطنية في البحرين، والتي بدأت تتزايد من جراء الوعي السياسي وتطالبها باســتقلال البحرين(لونزوسكي،1961: 161).

وبعد أن ازدادت أهمية البحرين بالنسبة للوجود البريطاني في الخليج العربي وتقلــص النفوذ البريطاني في اليمن الجنوبية أدى ذلك إلى نقل قواعدها العسكرية من عدن إلى البحــرين لكي تتمكن من إضعاف الحركة القومية العربية وقدمت إيران احتجاجاً على الرسوم الجمركيــة على البضائع وتجارة الترانزيت التي تمر في البحرين. وفي عام (1965) بلغت عائدات الدخل القومي للبحرين البترول الخام 6.000.000 جنيه إسترليني علماً بأن دخلها من البترول كان عام 1926 (90.000) جنيهاً إسترلينياً وهو العام الذي اكتشف فيه البترول ليس في البحرين فحسب بل في كل منطقة من إمارات الخليج تم اكتشاف النفط الخام(العيدروس،2002: 339).

ومنذ إجبار بريطانيا رضا شاه على التنازل لابنه عام (1941) ونفيه إلى خارج إيـران وحتى الانتهاء من الحرب العالمية الثانية كانت إيران بل العالم كله مشغولا بالحرب الكبرى، لذا لم يكن هناك إدعاءات إيرانية على الجزر العربية، وبعد إسقاط حكومة مصدق وعـودة محمـد رضا خان إلى الحكم في إيران، بدأت الإدعاءات الإيرانية حول الجزر تظهر. فـي الـستينات بدأت الجامعة العربية تهتم بالإمارات العربية وتساعدها في شتى المجالات وعندما أنزلت القوات الإيرانية جنودها في جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة (1965) قدمت احتجاجـاً علـى هـذه التصرفات الإيرانية، إلا أن وزير الخارجية الإيراني نفى هذه الأنباء عندما استفسر مـن قبـل السفراء العرب المقيمين في طهران عن مدى صحة تلك الأنباء في شهر أبريل عـام (1965) (قاسم،1974: 187)، ولكن التحريات دلت بعد ذلك على أن إيران قد أنزلت قواتها فـي هـذه الجزيرة وغيرها من الجزر(العيدروس،2002: 344).

المبحث الثاني: عهد الثورة الإسلامية(1979-1990)

تطورت الأحداث في إيران منذ عام (1977) وحتى سقوط الشاه بشكل نهائي في فبراير عام (1979). حيث يمكن القول أن حركة الثورة قد مرت منذ عام (1977) وحتى عام (1979) بأربعة أطوار متميزة وعودة الخميني من باريس في فبراير (1979) (زهرة،1985: 126).

المطلب الأول: عودة الخميني

عندما قامت الثورة الخمينية في إيران عام (1979) من أوائل الشعوب التي فرحت بقيام الثورة، ليس لأن هذه الثورة اعتبرت ثورة إسلامية ولأن الإمارات العربية ترتبط مع إيران منذ القدم بعلاقات متينة بحكم الجوار والتاريخ والتراث المشترك، ولقد وقفـت الإمـارات العربيـة بجانب هذه الثورة في مواجهة أعداء الإسلام من القوى الاستعمارية وكان ظن الإمارات العربية

أن الثورة الخمينية في إيران ستعيد الحقوق لأصحابها الشرعيين ولكن بمرور الوقت ودخـــول إيران في حرب ضروس مع العراق تناست قضية هذه الجزر العربية وأصرت إيران على عدم إرجاعها للإمارات(العيدروس،2002: 10).

وكان قيام الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التاريخية في العصر الحديث فـــي منطقـــة الخليج العربي، ولكن هذه الثورة الإسلامية وما صاحبها من تداعيات كان لها نظـــام علمـــاني متحالف مع الغرب المسيحي بينما طرحت الثورة الإيرانية نظام إسلامي قـــدم لإســـرائيل رؤى مغايرة لما هو سائد في البيئة الإقليمية، ولم تظل إيران حليفا تقليديا وصديقا لإسرائيل كمـــا أن عداء إيران للإتحاد السوفيتي لم يعد بنفس الصدق السابق، بل وصلت محل ذلـــك أشـــكال مـــن العداء السافر مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة، ومن هنا اختفى الدور التقليـــدي الإيرانـــي القديم "شرطي الخليج" وليحل محلها الوجود الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حفاظـــاً على المصالح المسيحية العالمية الإستراتيجية (الحياتي،2007: 32).

عندما أطاحت الثورة الإسلامية بحكومة الشاه، علقت البرنامج النووي الإيراني ثم جاءت الحرب العراقية الإيرانية ليتولى سلاح الجو العراقي قصف المنشآت النووية في بوشـــهر ســـت مرات (في مارس (1984)، فبراير(1985) و مارس (1985) ويوليو(1986) ومـــرتين فـــي نوفمبر(1987) الأمر الذي أدى إلى تدمير المنطقة المركزية لقلب المفاعلين النـــوويين هنـــاك. ويسود الاعتقاد بأن الشاه كان يسعى في ظل البرنامج النووي السلمي الذي شرع به إلى امتلاك إيران السلاح النووي،فقد ذكر مؤسس وأول رئيس لهيئة الطاقة النووية بـــين عـــامي (1974-1978) الدكتور أكبر اعتماد أن تجارب هادفة لإنتاج اليورانيوم المخصب من الوقود النـــووي المستهلك باستخدام مواد كيميائية نفذت في معهد البحوث الطاقة الذرية. كما ذكر أسد الله عـــلام الوزير المخضرم والمقرب من الشاه في مذكراته رغبة الأخير الشديدة في حيازة سلاح نـــووي

وانه عمد إلى تشكيل فريق من مركز طهران للبحوث النووية متخصص في تصميم الأسلحة النووية(الزيات، 2006 :62).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تراقب تطور العلاقات النووية الإيرانية السلمية وتحاول أن تتدخل بصورة سريعة لإنهاء أية نية لتطوير سلاح نووي، فعندما واجهت الولايات المتحدة تحديات الشاه بعد اتفاقيات الهند وفرنسا تؤدي إلى الاستغناء عن الخبرة الأمريكية نووياً أرسلت في أكتوبر (1977) ممثل وزارة خارجية سدني سوبر(super) للتفاوض مع الشاه بخصوص البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كل المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، بشرط أن تقوم أمريكا بتزويدها بثمانية مفاعلات لإنتاج الكهرباء. وتم التوقيع على شراء هذه المفاعلات رسمياً في يوليو (1978) وتضمن الاتفاق أيضاً تزويد إيران بكل ما تحتاجه المفاعلات بما في ذلك الوقود النووي وكيفية تطويره ومواده الأساسية. إلا أن هذا العقد لم ينفذ وصادرت الولايات المتحدة مبلغ ثماني مليارات كجزء من سعر المفاعلات التي تم التعاقد عليها ، بعد نجاح الثورة الإيرانية ضد الشاه وإلغاء رئيس الوزراء حينئذ مهدي برزكان العقد حتى عام1979(الناهي،283:2005).

شهدت الفترة ما بين عامي (1979–1983) توقفاً تاماً للبرنامج النووي السلمي الإيراني نتجية لإيقاف ألمانيا تعاونها مع إيران، وانسحاب مجموعة بوروديف الفرنسية من مشروع بناء مفاعل نووي بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران وكذلك هروب العديد من علماء الذرة الإيرانيين،ونجاح العراق في قصف المنشآت النووية الإيرانية وتدميرها خلال الحرب بين البلدين مما دعا الخميني لإصدار أوامره بإلغاء البرنامج النووي وإن كان مركز الأبحاث النووية في جامعة طهران ظل يعمل لإعداد متخصصين في هذا المجال(الناهي،2005 : 283).

بدأ العراق يستخدم الأسلحة الكيماوية بفعالية ضد القوات الإيرانية بشكل واسع أثناء المعارك الشرسة في جزر مجنون ومستنقعات الحويزة في شهري فبراير ومارس من سنة (1984) لم يكن النظام الإيراني يمتلك أي معادل لها. إذن فإن الهجمات الكيماوية العراقية هي التي تسببت في رفع جزئي للنهي الأيديولوجي والديني لهذا النوع من الأسلحة. وأولى الهجمات الإيرانية على العراق رداً على الاستخدام العراقي كان عن طريق أسلحة عراقية غنمتها القوات الإيرانية، قبل أن تقوم إيران بتشييد منشأتها الكيمياوية، نفس الأمر ينطبق على مسألة الصواريخ البالستية، فحين بدأ العراق في إطلاق صواريخ بالستية (من نوع سكود) على المدن الإيرانية الكبيرة انطلاقاً من شهر مارس (1983) أخذت إيران على حين غرة وكان عليها أن تنتظر بعض الوقت كي تحصل على صواريخ مماثلة من قبل حلفاء مثل ليبيا وسوريا وكوريا الشمالية (الشمري،2007: 12).

عادت إيران إلى التفكير في إحياء برنامجها النووي في نفس الفترة(1984) مع إدراكها الحاجة للتخطيط الاقتصادي البعيد المدى حيث أعلنت الحكومة الإيرانية أول خطة من خطط التنمية الخمسية الخاصة بها والتي تضمنت إعادة تشغيل البرنامج النووي الإيراني بمساعدة الهند، التي وفرت لإيران هامش الذي يبعدها عن الانحياز نحو أحط قطبي السياسة الدولية حينها (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) ومع تقدم البرنامج النووي في السنوات اللاحقة حصلت إيران على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا والصين والاتحاد السوفييتي الذي واصل دعمه من خلال روسيا في التسعينات من القرن الماضي وحتى الآن(فتحي،2006 :233).

ويشير أنتوني كورزدمان أن معظم آراء المحللين والخبراء الغربيين انصبت بتفسيرها لعودة الحكومة الإيرانية للتفكير بإحياء برنامج الأسلحة النووية التي بدأه الشاه، إلى الحروب العراقية الإيرانية، وخصوصاً بعد استطاعة العراق تطوير العديد من الأسلحة الكيماوية

والبيولوجية، ما دفع إيران لتنفيذ العديد من الأنشطة ذات العلاقة بالسلاح النووي، كما عملت على تعزيز قدرات مؤسسة الطاقة الذرية التي أنشأها الشاه عام (1974) وتوفير الدعم المالي لمراكز البحوث النووية في الجامعة الإيرانية(كوردزمان،1996: 1).

المطلب الثاني: فترة حكم الرئيس الإيراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني

يؤكد رفسنجاني على ضرورة المضي قدماً في المشروع النووي دون خوف من التهديدات الأمريكية، ويعبر موقفه عن أمرين: الأول أن إيران ليس لديها نية إنتاج أسلحة الدمار الشامل لأن ذلك يتعارض مع قيمها ومبادئها الإسلامية، والثاني أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية التي تستخدمها في الأغراض السلمية، وعلى رأسها توليد الطاقة، وخاصة الطاقة الكهربائية، مؤكداً أن جدارة الشعب الإيراني وامتلاكه للأسئلة المعنوية، لا تجعله في حاجة إلى أسلحة دمار، مشدداً على أن طهران لن تقبل أن يحول بينها وبين طموحها النووي حائل، وأن إيران تعول على امتلاك تكنولوجية نووية الكثير، وتعده مشروعاً حضارياً مستقبلياً يؤمن وضع إيران سياسياً بتأكيد رسوخ النظام، واقتصادياً برغبتها في الدخول لنادي النمور الآسيوية، وحل مشاكلها الاقتصادية (عبد المؤمن، 2005).

ويعتقد رفسنجاني أن الملف النووي الإيراني يمر الآن بظروف جديدة تماماً وخطيرة، مؤكداً أنه ليس في إيران من يفرط بسهولة في حق إيران امتلاك مشروع نووي، وأن مثل هذا التفريط سوف يسجله التاريخ على إيران جنباً إلى جنب قضية الإقطاع واتفاقية تركمانجاي، وهو ما لا يقبل المسامحة؛ لأن التقنية النووية حيوية لإيران، والمشكلة أن الحصول عليها يجعل إيران تصدم بدول كبرى تعتبر أن امتلاك هذه التقنية من حقها وحدها، وهي تضغط على إيران وتهددها، ولكن هذا لا ينبغي أن يجعل إيران تتراجع عن هذا الحق، بل ينبغي أن تدافع عن قدرها. ويرى رفسنجاني أن إيران قد أثبتت حسن نيتها فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في

الأغراض السلمية، وأن على أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية إدراك أن مواجهة إيران في هذا المجال طريق وعر محفوف بالمخاطر ومليء بالألغام وباهظ التكاليف، لذلك عليهم التدبر لأن التهديد لن يؤثر في الموقف الإيراني، كما يوصي المسؤولين عن الملف النووي بأن يستبدلوا الشعارات بالدبلوماسية والمفاوضات؛ لأن من الضروري قيام نشاط دبلوماسي واسع مخطط ومتعقل بصبر وقوة دون المجاملة أو التحرش أو إعطاء ذريعة للأعداء.

وعلى كل حال، وبغض النظر عن آراء رفسنجاني في الشؤون الخارجية، وموافقة على الساحة الداخلية، فسوف يظل رفسنجاني من الشخصيات التي لا يستغني عنها في النظام، لقيامها بدور معادل وحيوي بما لها من ملكات خاصة وخبرات واسعة، ولعل قدرته على التطور تمنحه الفرصة للاستمرار مع المراحل المختلفة من تطوير النظام (عبد المؤمن، 2005).

المبحث الثالث: الثورة عام (1990 – 2011)

تكمن أهمية الأسباب التي دفعت بإيران إلى العمل على إعادة بناء برنامج مفاعلاتها النووية بعد مرور ست سنوات على توقف العمل به في العوامل الآتية؛ فقدان إيران لحليفها القوي (الولايات المتحدة الأمريكية) مما شكل تحدياً جعلها تشعر بالخطر أكثر من ذي قبل ومن الأسباب أيضاً بدء الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد، وكانت الولايات المتحدة تدعمها في حربها مع إيران. واستخدام العراق الصريح والمباشر لأسلحة الدمار الشامل في حربه مع إيران. وبروز حلفاء لإيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية. كل هذه العوامل شجعت إيران على العودة إلى ملفها النووي فكانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر

تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران.

نجحت أمريكا في تعطيل عدة اتفاقيات نووية مع إيران منها الاتفاقية التي أبرمت مع الأرجنتين لتزويد إيران بمفاعل أبحاث لإنتاج البلوتونيوم ومفاعل قدرة إضافية لتقنية فصل وتحويل اليورانيوم، ومع روسيا لتصنيع الماء الثقيل. وفي عام (1995) بدا واضحاً من وجهة نظر أمريكية إن إيران ستحاول الحصول على أسلحة نووية بطريقة أخرى وذلك من خلال شراء مواد مزدوجة الاستخدام من جهات ومصادر غربية. وازداد الخوف من احتمال تصنيع وسائل محلية(كالتخصيب بالطرد المركزي) لإنتاج وقود القنبلة. ونتيجة لهذه التخوفات فرضت أمريكا حظراً شاملاً على إيران وضغطت على روسيا وغيرها من المجهزين 'المحتملين' لوقف أية صادرات تعتبرها من المواد مزدوجة الاستخدام مثل مفاتيح الفولطية العالية (التي يمكن أن تفجر القنبلة) ومسيطرات لاسلكية متخصصة مصممة للتعامل مع حجوم ضخمة من المواد الإشعاعية قد تستخدم في إعادة معالجة اليورانيوم والبلوتونيوم(الشمري،2007: 30).

المطلب الأول: العلاقات الخليجية الإيرانية في عهد الرئيس خاتمي(1997)

منذ استلام محمد خاتمي السلطة والذي انتخب رئيسا لجمهورية إيران في مايو (1997) ليكون عهدا أكثر انفتاحا في العلاقات الإيرانية في الخارج، يساعد على ذلك ما يمثله نشاطه السياسي من حيوية معتمدا على مكانته العلمية والثقافية حيث أن له دراسات عليا في الفلسفة والفكر الإنساني إلى جانب إتقانه عدة لغات: الإنجليزية والألمانية والعربية إلى جانب اللغة الفارسية (العيدروس،2002: 10).

حاول خاتمي أن يبدأ في توطيد علاقة إيران بالعرب في 4 أغسطس (1997) ووعده بحل موضوع الجزر العربية المحتلة عن طريق الحوار، إلا أن ذلك لم يتبع بإجراءات عملية

سوى زيارة واحدة لوزير خارجيته كمال خرازي لأبو ظبي في أواخر شهر مايو(1998). لـم يكن مستغربا أن تطالب إيران بالتعاون الأمني والاستراتيجي مع المملكة العربية السعودية أثناء زيارة الأمير سلطان لطهران وتكرار ذلك أثناء الزيارة التاريخية للرئيس خـاتمي أول رئـيس إيران يزور المملكة العربية السعودية، فيما الموقف السعودي هو موقف متحفظ وأن الوقت الآن هو وقت التطوير والتنسيق في المجالات الاقتصادية والثقافة وتبادل الزيارات وبناء الثقـة وأن الوقت لم يحن بعد للتعاون الأمني كما تطالب.

كشفت صحيفة واشنطن بوست (2002)، أن إدارة بوش قررت وقـف الرهـان علـى الرئيس خاتمي في مجال الإصلاحات معتبرة أنه "ضعيف جدًا وغير فاعل ويفتقر إلى الجدية في وعوده". فاضطراب العلاقات السعودية الأميركية في الوقت الذي شهدت فيه العلاقات الإيرانية الأميركية نوعاً من التوتر، كان دافعًا للتقارب فيما بين السعودية وإيران(الواشنطن بوست 23 /يوليو/ 2002) وأمام هذه الضغوط والمعضلات التي واجهت المنطقة بدت الحاجة أكثر إلحاحا للتقارب الخليجي الإيراني، ويقع ذلك ضمن إستراتيجية التعاون والتقارب الخليجـي الإيرانـي؛ فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001)، والبيانات المشتركة تعبر عن أهمية التعاون بين إيران والسعودية وقدرتهما على المدافعة عن الإسلام في كل اجتماع مشترك بين البلدين، فقـد أعلنت كل من إيران والسعودية عن معارضتهما لأي هجوم أمريكي ضد العراق، وذلك في لقاء جمع بين وزيري الخارجية الإيراني والسعودي سعود الفيصل وكمال خرازي، على التـوالي. وكان الرئيس خاتمي قد دعا الوزير السعودي إلى تعاون إقليمي بين الدول المجـاورة للعـراق لتشجيعه علـى تنفيـذ قـرارات الأمـم المتحـدة والاتفاقيـات الدوليـة (أخبـار الـشرق، 4/أغسطس/2002).

وبالنسبة للمسألة العراقية، فمنذ بداية الألفية الجديدة، فقد كانت دافعًا جديدًا للتقارب ما بين السعودية وإيران، لأن إيران كانت ترى أن الولايات المتحدة في حشدها ضد العراق ثم احتلاله، إنما هي محاولة لتغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج وإضعاف القوى الإقليمية فيها، مما دفع طهران بضرورة التوجه إلى أكبر قيادات المنطقة الخليجية العربية ممثلاً بالسعودية، وقد شعرت كذلك السعودية بأنها مستهدفة من قبل الولايات المتحدة مما جعلها تقترب من إيران. فالاستهداف الأميركي للسعودية كان له عدة صور منها: الضغط السياسي والإعلامي والتدخل في شئونها الداخلية. أما بالنسبة لإيران فإنها شعرت باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق، وفي هذا السياق أشار بعض المحللين إلى أن مجيء نظام عراقي موالٍ للولايات المتحدة يمكن أن يسهل لواشنطن مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني(العيدروس،2002: 230).

المطلب الثاني: التقارب الخليجي الإيراني

هناك عدة عوامل دفعت باتجاه التقارب وتطبيع العلاقات بين إيران ودول الخليج العربية وتبقى قضية الجزر الإماراتية العقبة الرئيسة في إعاقة هذا التقارب؛ حيث توجد مسببات تدعو إلى الاختلاف والتباعد في حين توجد مسببات تدعو إلى التقارب والائتلاف، مع أن عملية التقارب على وجه العموم كانت تتم بمبادرة إيرانية (النبالي،2005: 1-3).

العوامل التي أدت إلى التقارب الخليجي الإيراني

لقد أسهمت عوامل متعددة في دفع عمليات التقارب العربي- الإيراني في عهد الرئيس محمد خاتمي، باعتبارها امتدادا في جزء منها لسياسات الرئيس السابق رافسنجاني باتجاه تطبيع العلاقات مع دول الخليج. وكانت هذه العوامل نتيجة لظروف داخلية أو إقليمية أو دولية. ويمكن تقسيمها لعوامل عامة وأخرى خاصة.

أولاً: العوامل العامة للتقارب:

يمكن الحديث عن عوامل التقارب العامة، على النحو الآتي (www.Islamonline. net 26. 5. 2001):-

1. ما جاء به الرئيس خاتمي من أطروحات خاصة بحوار الحضارات والانفتاح على دول العالم بعامة، ودول الجوار الجغرافي خاصة. وذلك من خلال الدعوة لبلورة فكر حضاري إسلامي جديد، ليس مناهضاً للغرب وحضارته فحسب بل ندٌ له، مع التأكيد على قيم الاحترام المتبادل في العلاقات الدولية وتوفير الأمن للجميع، والاعتراف بالمبادئ والموازين الخاصة بكل دولة. وقد عدت هذه الأطروحات بمثابة رسائل مباشرة لدول الخليج ولغة جديدة لم تعهدها هذه الدول من قبل في سياسة إيران التي كانت تعتمد لفترة ليست قصيرة نموذج "تصدير الثورة". ونتيجة لذلك، فقد وصف الرئيس خاتمي خلال زيارته لدولة قطر العمالة الإيرانية في دول الخليج بأنها: "رسل المحبة والسلام"، في إشارة منه إلى دور هذه العمالة في إذابة الخلافات العربية الخليجية – الإيرانية.
2. التحولات الأيديولوجية الداخلية في إيران؛ ونقصد هنا تحول إيران من الثورة إلى الدولة، حيث انتهت تقريبا فترة الالتزام الصارم بمفاهيم وقيم الثورة الإيرانية ومحاولة نشرها الشيء الذي أدى إلى قلق دول الخليج لفترة ليست قصيرة. فاختفاء الوهج الثوري بعد رحيل الخميني ومجيء قيادات إيرانية جديدة تنتهج المنهج الإصلاحي والبرجماتي في إدارة علاقات إيران الدولية والإقليمية، أسهم إلى حد كبير في تقريب المواقف الخليجية والإيرانية. فوجد شبه إجماع داخل السياسة الإيرانية بشأن التقارب مع دول الخليج بغض النظر عن وجود الإصلاحيين أو المحافظين في السلطة، وذلك لأن المصالح الإستراتيجية والاقتصادية التي تربط الطرفين من الأهمية بمكان مما يدعو للحفاظ على حد أدنى من تطبيع العلاقات.

3. السياسة الأمريكية تجاه إيران والعــراق، ومحاولة واشنطن فرض مزيد من العزلة الدوليــة والإقليمية عليهما. وأخيراً السياسة الأمريكية إزاء العراق، والتي وصــلت إلــى احتلالــه وفرض سياسات الأمر الواقع عليه، مما دفع بالسياسة الإيرانية إلى العمــل علــى تحــسين العلاقات مع الدول المجاورة لتحقيق الاستقرار في المنطقة ولضمان جــذب الاســتثمارات الأجنبية وفتح أسواق الخليج للبضائع والعمالة الإيرانية، وتنسيق السياسات النفطية الخليجية الإيرانية لاستقرار أسعار النفط باعتباره المحور الرئيس للاقتصاد في الخليج وإيران.

4. محاولة التخفيف من حدة الإنفاق العسكري في المنطقة، وذلك انطلاقا من فرضية جوهريــة ترى في عملية تطبيع العلاقات مع دول الخليج وتخفيف حدة التوترات السياسية سيــسهمان في تقليل حدة الإنفاق العسكري، ومن ثم تخفيف الضغط على الميزانية الإيرانية والخليجية. وفي هذا المجال، فإن الإنفاق العسكري لدول الخليج الست بالإضافة إلى إيران والعراق قــد بلغ عام (1999) ما يقارب (36) بليون دولار، كما تراوح الإنفاق العسكري ما بين (6%) إلى (15%) من الناتج المحلي لهذه الدول. كذلك فإن دول الخليج تمثل (15%) من حجــم سوق السلاح العالمية و(4%) من الإنفاق العالمي على الدفاع. وخــلال عــامي (1990-1999) بلغ حجم الإنفاق العسكري لدول الخليج مجتمعة (دول مجلس التعــاون والعــراق وإيران) (291) مليار دولار، ووصلت نسبة الإنفاق على التسلح من العائدات النفطية عــام (1999) إلى (50%) في بعض الدول الخليجية. ولكن تطور العلاقات السعودية الإيرانيــة خلال السنوات الثلاث (1999-2001)، قد أسهم كثيرا في تخفيض مؤشرات التسلح لــدى الــدولتين ممــا انعكــس إيجابيــاً علــى الــدول الخليجيــة الأخــرى(البيــان الإماراتية،21فبراير\5،2001).

5. التغيير في وجهة نظر دول الخليج العربية إزاء السياسة الإيرانية، وذلك منذ القمة الثامنة لمجلس التعاون الخليجي عام (1987م) التي كانت علامة واضحة في مسيرة العلاقات الخليجية الإيرانية، لأنها وضعت المبادئ العامة لجوار إيراني خليجي يضمن حسن الجوار واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والاعتراف بالمصالح المشتركة. وكانت زيارة الرئيس الإيراني الإيراني محمد خاتمي للسعودية (1999) بمنزلة مؤشر جديد على مزيد من التقارب الحاصل بين البلدين، ولاسيما أن هذه الزيارة قد جاءت وسط ظروف دولية وإقليمية معقدة بفعل تطورات المسألة العراقية.

6. تطورات المنطقة الإقليمية والدولية، وأهمها تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي، وتنامي الغطرسة الإسرائيلية، والتخوف من انفراد إسرائيل بالمنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، بعد تدمير القوة العراقية(المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، بيان الأربعاء 2/أكتوبر/2002) والدور الأمريكي المتعاظم، وزيادة اليقين بدور النفط في توجيه مقدرات السياسة الإيرانية والخليجية. كل هذه العوامل دفعت نحو مزيد من التعاون الخليجي الإيراني. كذلك فإن الانتصار الذي تحقق في جنوب لبنان في (25 مايو/2000)، وانسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي دون قيد أو شرط أو مفاوضات زاد من أهمية الدور الإيراني الذي وقف إلى جانب سوريا في هذا الانتصار، من خلال تقديمه للدعم المباشر طيلة السنوات الماضية إلى حزب الله ومقاومته التي كان لها دور في هذا الانتصار، بالإضافة لدعم إيران للانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في العام الماضي (2000).

7. احتلال مسألة أمن الخليج موقعاً مهماً في أجندة العلاقات الإيرانية الخليجية، لذلك كان من الضرورة العمل على بلورة رؤية وطنية حضارية لهذه المشكلة لضمان مصالح الثقافتين

الفارسية والعربية تحت مظلة إسلامية راسخة واسعة، لأن مفهوم الأمــن أضــحى يــضم العناصر الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية المختلفة.

8. وجود قواسم مشتركة بين الدول الخليجية وإيران؛فإيران بحكم انتمائها إلى المحيط الإسلامي وبحكم نظامها السياسي المستند إلى شرعية دينية، الكثير من المواقف ووجهات النظر التي تلتقي بشكل عام مع نظيراتها الخليجيات، مما أوجد أكثر من أرضية مشتركة للحوار بــين الطرفين مثل التنسيق المشترك بين طهران والعربية السعودية فيما يتعلق بموضوع منظمــة المؤتمر الإسلامي. وقد أعرب الرئيس الإيراني السابق خاتمي (2005/7/25)عن أمله بأن تشهد العلاقات الإيرانية الخليجية مزيدا من التطور بهذا الخصوص.

المطلب الثالث: عهد الرئيس محمود أحمدي نجاد

قال الرئيس محمود أحمدي نجاد إن إيران ستواصل سياسة الانفراج مع الدول العربية، وخصوصاً مع العربية السعودية والعراق بعد استئناف العلاقات الإيرانية العراقية الكاملة عــام (2004)، معلناً استمرار سياسة التقارب مع الدول العربية الخليجية (وكالــة أنبــاء طهــران، 2005/6/27). وكان الملك الراحل فهد قد أعرب في برقية تهنئة بعث بها إلى الرئيس الإيراني نجاد عن أمله في زيادة تعزيز الروابط بين بلاده وإيران متمنيا لــه التوفيــق والنجــاح فــي مسؤولياته الجديدة (الوفاق/2005/7/13) " لخدمة بلدكم الشقيق إلا أن العلاقات بدأت تتــدهور بعد أن وصل محمود أحمدي نجاد، وإعلان بدء برنامج الطاقة النووية، وهو الذي يقلق الرياض من تصرفات ذلك الرئيس، اتهام الرياض لإيران مجدداً بتصدير الثورة وإشعال الــصراع بــين السنة والشيعة، وخاصة بعد محاولة اختراق التشيع في العالم العربي بأغلبية سنية تهدد أمنهــا، وما زالت مستمرة(العيدروس،2002:ص354).

وكان من أهم نتائج زيارات الرئيس محمود أحمدي نجاد لدول الخليج؛ أولاً زيارته لدولة الإمارات(27/فبراير/2006) وكانت الأولى من نوعها لرئيس إيراني منذ قيام الثورة عام (1979) وتناول الرئيس الإيراني فيها العلاقات السياسية والأمنية الثنائية، بما فيها النزاع الإماراتي الإيراني على الجزر الإماراتية الثلاث، التي تحتلها إيران ومروراً بالعلاقات الاقتصادية الثنائية حيث تعد الإمارات أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة بتبادل تجاري سنوي ووصولا إلى الأوضاع الإقليمية التي تشمل الوضع في العراق وأمن منطقة الخليج والهواجس الخليجية من الملف النووي الإيراني(العزبي،2007: 3).

يحاول نجاد من خلال مبادراته تقديم بديل أمني إقليمي يقوم على أساس تفهم إيراني للهواجس الخليجية التي تعتبر استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، أمراً غير مساعد على استتباب الأمن والاستقرار الإقليمي، ولا يوفر أي مناخ للدخول في ترتيبات أمنية إقليمية مع إيران. إن إيران التي سبق لها أن طرحت موضوع توقيع اتفاقية أمنية مع دول مجلس التعاون، ربما تعيد طرح الموضوع من جديد، إذا حقق الحوار مع الإمارات حول الجزر، إنجازاً سياسياً يستعيد فيه الجانبان بعض الثقة المفقودة(الشايجي، 2008: 1).

وكان نتائج زياراته حتى ولو استعادت العلاقات الإيرانية الخليجية الثقة المفقودة، فإن الأوضاع الإقليمية في المنطقة تجاوزت بالحالة التي وصلت إليها قدرات دول المنطقة للتعامل معها، وتحمل تبعاتها بصورة منفردة، كما أن الأحداث في المنطقة أثبتت أن الخطر الأكبر على أمن المنطقة هو من داخل المنطقة نفسها والحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات، واحتلال الكويت في التسعينات شواهد على أن العوامل الداخلية الإقليمية، هي التي شكلت شرارة الاضطراب في أمن واستقرار المنطقة. وإلى جانب الموضوع الأمني، فإن إيران تنظر إلى العلاقات الاقتصادية، التي تربطها بالإمارات باعتبارها الرئة الاقتصادية، التي يمكن أن تتنفس

منها إيران في حال ازدادت الضغوط التجارية والمالية، التي تتعرض لها من الــدول الغربيـــة بسبب طموحاتها النووية(العزبي،2007: 4).

كانت دول الخليج خلال العامين (2007/2006) جزءاً من معسكر سنّي أقامته السعودي لمواجهة طموحات إيران في الهيمنة الإقليمية، وكرّست السعودية جهودها لإبعاد إيـــران عـــن شؤون العرب، فيما كانت دول الخليج في نزاع سياسي مع إيـــران بـــشأن موضـــوع الجـــزر الثلاث(طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى).

تأثر هذا التفاهم الخليجي في 22 ديسمبر 2006 حين قامت بقطر فـــي خطـــوة غيـــر مسبوقة وبدون التشاور مع دول خليجية أخرى بدعوة الرئيس الإيراني محمود أحمـــدي نجـــاد لحضور قمة مجلس التعاون الخليجي في الدوحة. وقد وصفت المجلة الـــسعودية فـــي عـــددها الصادر في 22 ديسمبر 2006 ذلك الموقف بأنه نهاية اللعبة الأميركية، تفاجأت دول الخلـــيج، ولكن في نهاية المطاف قبلت بهذا التصرف القطري (مبيضين،2006: 34).

تأثر الموقف الخليجي من الموقف القطري كان نتيجة لعاملين إضافيين: الأول هو تقرير الاستخبارات الأميركية الذي صدر خلال قمة مجلس التعاون الخليجي(2007) والذي يفيد بـــأن إيران علّقت برنامج التسلح النووي، التـــقرير الـــذي أحبط خيـــار الهجـــوم العسكري الأميركي على إيران، كان ينظر إليه على أنه نصر إيراني، سمح بأن تأخذ الأخيرة خطـــوات سياســـية متحررة إزاء دول الخليج. فقد قدّم محمود أحمدي نجاد في قمة مجلس التعاون برنامجاً مؤلفاً من (12) نقطة للتعاون الإيراني ــ الخليجي في المجالين الاقتصادي والعسكري، وبالرغم مـــن أن دول الخليج أبدت رد فعل فاتر إزاء مقترحات أحمدي نجاد في القمة، وبالرغم من أنهم قالوا بأن كلمة نجاد لم تبدّد مخاوفهم من الطموحات الإيرانية في المنطقة، إلا أنه نجح في تحقيق هدفه في

القمة، فقد تحدّث كثير من المسئولين الخليجيين عن تقوية العلاقات مع إيران (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2007: 37-149).

تأثر العلاقات الخليجية لم يغيّر في موقف دول الخليج إزاء الولايات المتحدة. وليس بمقدور إيران أن تحصل على هيمنة حقيقية على المنطقة في الوقت الحاضر، بسبب وضعها الاقتصادي غير المأمون، وكذلك بسبب حقيقة أن حكومات الخليج هي عربية وسنية في الغالب. أفاد متحدثون باسم الحكومة الإيرانية من وقائع الثلاثة شهور الماضية، والتي قدّمتها كنقطة تحوّل تاريخي في العلاقات الإيرانية الخليجية، كتغيير في ميزان القوى السياسية في المنطقة، وبوصفها إنجازاً لافتاً في سياسة أحمدي نجاد الخارجية، والتي يقولون بأنها أثبتت عدم إمكانية عزل إيران في المجالين الإقليمي والدولي.

وفي ظل استمرار التدخل الإيراني في الشأن الداخلي لدول الخليج دان مجلس التعاون استمرار التدخلات والاستفزازات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون من خلال التآمر على أمنها الوطني ومحاولة بث الفرقة والفتنة الطائفية بين مواطنيها باعتبار أن ذلك انتهاكاً لسيادتها واستقلالها ولمبادئ حسن الجوار والأعراف والقوانين الدولية وطالب إيران بوقف حملاتها الإعلامية وتصريحاتها العدائية المتكررة ضد دول مجلس التعاون باعتبارها لا تخدم تطور العلاقات بين الجانبين(جريدة الوطن، 2011:العدد 12750).

ويتبيّن مما سبق أن لدى إيران الكثير من أجواء التوتر المشحونة على ما يبدو بعد (25) عاماً من الثورة وبعد أن انتقلت إلى مرحلة الدولة، لا تزال تتخبط وتثير الكثير من أجواء التوتر المشحونة في المنطقة ولدول الخليج خاصة وعليها أن تتوخى الحذر وعدم الثقة من ازدواج الخطاب والارتباك وانتصار الأيدلوجيا المحافظة على المصلحة العليا لإيران مما ينعكس سلباً ليس على الداخل الإيراني ولكن على الخارج ويلبد الصورة الإيرانية الضبابية حيث تخسر

إيران في مجال العلاقات العامة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات مميزة سياسياً واقتـصادياً.

ويرى الباحث أن السبب وجوهر الخلاف بين دول مجلس التعاون وجمهورية إيران التي تتصاعد حدة وتيرة هذه الخلافات وزيادتها أحيانا مما ينعكس سلباً علـى العلاقـات الخليجيـة الإيرانية والتي يفترض أن تكون في أحسن حالاتها نتيجة لهذا التواصل الاقتصادي والتجـاري والاجتماعي والثقافي إلا أنه نتيجة لوجود عوامل عدم الثقة بين دول المجلس والنظام الإيرانـي لسبب التدخلات الإيرانية ومحاولته لإيجاد ما يسمى بلوبي ضاغط داخل دول المجلس لمساعدته على تنفيذ إستراتيجية إيران في التوسع والهيمنة متجاهلة حق دول المجلس فـي الـدفاع عـن مصالحها وسيادتها من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي. كما أن إيران غير جادة لحل هذه الخلافات والذي يشكل عائقاً في تحسن هذه العلاقة ويجعل هناك نوعاً من الشك والريبـة فـي السلوك الإيراني مما يؤدي إلى عدم استقرار هذه المنطقة.

الفصل الثالث

البرنامج النووي الإيراني أهدافه

كانت إيران ومنذ زمن الشاه تسعى إلى تعزيز دورها الإقليمي ولذلك سعى شاه إيـــران للحصول على الطاقة النووية، وحتى بعد سقوط الشاه ومجيء الثورة الإسلامية فما زال الهدف الإيراني يعمل لتعزيز قوتها الإقليمية في منطقة انتشرت فيها الأسلحة النووية، كما هو الحال في الهند وباكستان ومثل ذلك في الاتحاد السوفييتي (روسيا الاتحادية حالياً) والصين الشعبية وتعزيز مكانة إيران الإقليمية والدولية وخاصة في منطقة متميزة بعدم الاستقرار السياسي ويتميز الموقع الجيوبولوتيكي الإيراني بالأهمية الاستراتيجية، فبدأت بتعزيز قوتها العسكرية التقليدية ثم تحولت إلى بناء الطاقة النووية على غرار باكستان والهند، رغم الحظر الدولي. وســنتناول فـــي هــذا الفصل البرنامج النووي الإيراني كفكرة منذ أيام الشاه وتحديد أهدافه وأبعاده وبناء على ما سبق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:-

المبحث الأول: تاريخ محاولة البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الثاني: دوافع امتلاك إيران السلاح النووي.

المبحث الأول: تاريخ محاولة البرنامج النووي الإيراني

إن إعلان الانسحاب البريطاني من الخليج العربي كان له أثر كبير على أمن الخليج وفي زيادة التوتر في العلاقات العربية الإيرانية إضافة إلى تدخل الدول الكبرى في شؤون المنطقة لحماية مصالحها، وخاصة الاستثمارات البترولية والتوظيفات المالية، وبيع معداتها العسكرية والمنتجات الاستهلاكية مقابل استرجاع دولاراتها التي ذهبت لشراء البترول الخام، وخاصة الولايات المتحدة التي انتهجت سياسة إستراتيجية تجاه كل من السعودية وإيران نظراً لمصالحها الاقتصادية الضخمة، ولهذا جعلت الولايات المتحدة إيران وكيلاً لمصالحها في المنطقة وبدأت برامج التسلح في إيران والسعودية لامتصاص الفائض النقدي، وذلك وفق سياسة "مبدأ نيكسون"(Nixon Doctrine) في الخليج العربي، والتي تمثلت في إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن والتي اعتبرت شرطي الخليج. أي أداء الدور الذي كانت تؤديه بريطانيا، وفي ضوء ذلك تم تسليم بريطانيا الجزر الواقعة في مدخل الخليج العربي حيث أصبحت شرطي الخليج، والتابعة لإمارتي رأس الخيمة والشارقة(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) إلى إيران، لحماية مضيق هرمز، وتحقيق طموحات الشاة التوسعية، مما أدى إلى تكديس الأسلحة في الترسانة الإيرانية، ولكن لو نظرنا إلى الأبعاد الحقيقية للتسلح، لوجدنا أنها سياسة تستهدف إلى إضعاف قدرة التنمية البشرية والاقتصادية لمجتمعات الخليج، كما أن تدفق الخبراء الأجانب في المجال العسكري والاقتصادي إلى الدول العربية وإيران إلى إثارة أمن الخليج ووجود فراغ في المنطقة(العيدروس،2002: 580).

بدأ البرنامج النووري الإيراني، وقد كانت أول منشأة نووية ضخمة بناها الشاه في طهران مركز البحوث النووية(Tehran Nucler Reserch Center)، التي تأسست في عام 1967 جامعة طهران، تبنته الشرعي الأمريكي (AMF) والتي تديرها منظمة الطاقة الذرية

الإيرانية، وقد كان هذا المركز دائماً واحداً من مرافق الابحاث النووية، إذ إنه يضم (5) ميغاواط مفاعل للأبحاث النووية التي تم توفيرها من قبل الولايات المتحدة في (1967). ويمكن للمفاعل تنتج ما يصل إلى 600 غرام من البلوتونيوم سنويا في الوقود المستهلك (Sahimi, 2003:3). وكانت هناك اتفاقية مع فرنسا لإنشاء مفاعل نووي في خوزستان وتخصيب اليورانيوم في إيران، وأنشئت لذلك الغرض شركة باسم أورديف، ودفعت حكومة الشاه (10%) من قيمة رأسمالها، كما عقدت اتفاقية ثالثة مع شركة سيمنس الألمانية لإقامة مفاعل في بوشهر لذات الغرض(الراوي،2009: 34).

وقعت إيران على معاهدة حظر الانتشار النووي (1 يوليو 1968) بعد التصديق على المعاهدة من قبل مجلس الشورى، ومضت بتاريخ 5 مارس (1970) بتنفيذ المادة الرابعة من المعاهدة، معاهدة عدم الانتشار المعترف بها والتي تنص على "الحق غير القابل للتصرف في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية يقترح دون تمييز، والحصول على المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية"(الشيخلي،2005: 1). وقد لعبت الأحداث التي جرت في أوائل السبعينات دوراً في تشكيل وتسريع تطوير البرنامج النووي الإيراني. كما أدت حرب (1973) بين الدول العربية وإسرائيل إلى ارتفاع أسعار البترول زيادة لاحقة هائلة في أسعار النفط (الشيخلي،2005).

تضمن البرنامج النووي في عهد الشاه خطة لبناء عشرين مفاعلاً نووياً، مفاعلين في بوشهر على ساحل الخليج العربي، حيث تمّ البدء بهما لكن دون إنهائهما وذلك بسبب تعرضهما للتدمير من قبل العراقيين في الحرب العراقية الإيرانية (منيسي،2004: 32) كما أجريت العديد من البحوث والجهود التنموية على المنتجات الانشطارية في عهد الشاه بدعم من أمريكا، ففي عام (1987) كشف تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية بأنه تم تشجيع إيران من قبل

الولايات المتحدة الأمريكية من أجل توسيع مصادر الطاقة غير النووية وتأمل بأن تؤدي المعاهدة الأمريكية الإيرانية للطاقة النووية بأن يصبح الشاه الابن المدلل لأمريكا.

وقد تمّ إيقاف النشاط النووي بعد الثورة التي وقعت عام (1979) على الرغم من استئناف العمل على بعض المشاريع على نطاقات أكثر تطوراً، وقد فسر هذا التوقف لأسباب عدة أهمها الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوربية، إلا أن البرنامج عاود نشاطه عام (1984)، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي الإيراني عموماً وفي المجال النووي خصوصاً، سباق التسلح مع العراق خاصة بعد قيام سلاح القوة الجوية العراقي بقصف المفاعل النووي الإيراني في (بوشهر) وتحطيم أجزاء كبيرة منه (جلود،2011:1).

ومنذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية ضاعفت طهران جهودها في تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، إضافة إلى الجهود المشروعة في تطوير صناعة توليد الطاقة النووية، كما يعتقد أن إيران تتعامل مع برنامج سري للأسلحة النووية (Schake & Judith, 2001: 3). ومن الواضح أن جهود إيران تتركز على تخصيب اليورانيوم والبلوتونيوم وتقول إيران أنها تحاول إقامة دورة الوقود النووي الكاملة لدعم برنامج للطاقة المدنية، وتعد هذه الدورة قابلة للتطبيق على برنامج تطوير الأسلحة النووية. ويبدو أن إيران قد عملت على توزيع مواقع المفاعلات في عدد من مناطق إيران وذلك للحد من مخاطر الكشف أو الهجوم(Henry, 2007:41-50). وسنتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: إعادة إحياء البرنامج النووي.

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني في عهد محمود أحمدي نجاد

المطلب الأول: إعادة إحياء البرنامج النووي

بعد تولي آية الله الخميني للنظام في إيران كان البرنامج النووي في حالة من السبات حتى عام (1984)، وذلك بسبب انشغال إيران بخوض الحرب مع العراق والتي نتج عنها الكثير من الخسائر، كما تبين في هذه الحرب استخدام العراقيين للأسلحة الكيميائية والتي كانت أمراً متغافلاً عنه من قبل المجتمع الدولي، مما دفع هذا إيران إلى إعادة الاهتمام بالبرنامج النووي، والعمل على تطويره وتنميته(Mayer, 2004:5-15). أما فيما يتعلق بموقف الخميني من برنامج إيران النووي، فهو يميل إلى معارضته لتطوير الأسلحة النووية، حيث أصدر فتوى دينية تحظر تطوير وحيازة واستخدام الأسلحة النووية(Bayyenat, :2 2011).

أما حكومة رفسنجاني كانت ترى أن توليد الطاقة الكهربائية يعد أساساً في إعادة تشغيل المعامل التي أغلقت منذ زمن الشاه بعد تحسينها لإعادة بناء إيران، ومع بدء الشعور بأن قدرات العراق النووية كانت آخذة في التصاعد حينها وبروز حلفاء لإيران كالصين وكوريا الشمالية وليبيا وسوريا كلاعبين مهمين في تزويد إيران بالأسلحة والإمدادات المؤثرة والنوعية، شجعت هذه الأمور إيران على العودة إلى ملفها النووي، فكانت المبادرة الأولى في إعادة تصليح وتأهيل مفاعلي بوشهر تلاها في أواخر الثمانينات ظهور العديد من المصدرين والمتعاونين في المجال النووي مع إيران(Quillen, 2002: 6).

اعترف الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في عام (1986) بإبرام صفقات سلاح سرية مع إيران (إيران جت) في خروج على الحظر الأمريكي، واستهدف إبرام الصفقات تأمين الإفراج عن أمريكيين يحتجزهم متشددون شيعة موالون لإيران في لبنان، وحولت حصيلة مبيعات السلاح سرا لمتمردي الكونترا الذين كانت تدعمهم الولايات المتحدة في نيكاراجوا

(باديب،2005: 45)، حيث استخدمت إيران وفنزويلا عوائدهما النفطية لتشجيع الدول في أمريكا اللاتينية وإفريقيا على انتهاج سياسات معادية نحو الولايات المتحدة، وبالطبع كانت نيكارجوا وبوليفيا أول المستهدفين في أمريكا اللاتينية، فبعد أيام قليلة من تنصيب دانيال أورتيجا رئيساً لنيكاراجوا علق نجاد قائلاً: "لقد عادت الثورة الاشتراكية السابقة إلى السلطة، وكلا البلدان لديهما أفكار متشابهة فضلاً عن كونهما عدواً مشتركاً لواشنطن"(الصعيدي،2009:1). ومن جانبه توجه أورتيجا إلى طهران وشدد أورتيجا عام (1985) خلال هذه الزيارة على عمق الروابط بين إيران ونيكاراجوا، وبعد شهور من تلك الزيارة وقعت الدولتان عدداً من اتفاقيات التجارة ووافقت طهران على تقديم (350) مليون دولار كتمويل لميناء نيكاراجوا، وبعد الإعلان عن هذه الاتفاقيات وصف أورتيجا الولايات المتحدة بـــ"الدولة الإرهابية"، وأكد كذلك دعمه للبرنامج النووي للجمهورية الإسلامية(الصعيـــدي،2009: 2).

ومن أهم اتفاقيات التعاون النووي الإيراني تأثير الاتفاقيتين اللتين أبرمتهما إيران مع كل من الصين وباكستان (1987) و(1992) واشتملتا على تدريب العاملين وتبادل الخبرات وفي إطار اتفاقية الصين اشتمل العقد على تزويد إيران بمفاعل نيوترون (MNSR) بقدرة (27) كيلوواط ومفاعلين نوع كونيشان قدرة (300) كيلوواط لقد اعتقدت دوائر المخابرات الغربية أن باكستان التي امتلكت السلاح النووي سنة (1986) زودت إيران بمساعدات نووية قيمة منها تدريب العلماء الإيرانيين في مجال استخلاص البلوتونيوم، وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات وأن التدريب جرى في مختبرات (كاهوتا) حيث جرت أبحاث التخصيب وتركيب القنبلة(عطية،15:2003).

عقب هذا التوقيع على الاتفاق صرح الرئيس الباكستاني السابق الجنرال "ضياء الحق" علناً في نوفمبر (1986) أن باكستان راغبة في التعاون مع إيران في الأمور النووية، وذلك رداً

على طلب من إيران في هذا الشأن. وتطويراً لهذا التعاون، وقع الجانبان الإيراني والباكستاني في عام (1987) على اتفاقية لإرسال مهندسين إيرانيين للتدريب في باكستان ووقع الاتفاقية عن الجانب الإيراني مدير منظمة الطاقة النووية الإيرانية "رضا أمر الله" وعن الجانب الباكستاني نظيره " منير أحمد خان"، وتنص الاتفاقية على تدريب ما لا يقل عن (6) علماء إيرانيين في معهد العلوم والتكنولوجيا النووية ومعهد الدراسات النووية في باكستان، وقد سعت إيران خلال عامي (1988) و (1989) إلى الحصول على المساعدة من باكستان على عمليات تخصيب اليورانيوم في باكستان محادثات مع مسؤولي منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام (1988). وقد أثارت هذه الأنباء قلقاً عارماً من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ومارست ضغوطاً قوية على باكستان لوقف هذا التعاون، ما اضطر الأخيرة إلى نفي وجود تعاون نووي مع إيران، وتبين أن التعاون النووي الإيراني الباكستاني ظل ينمو إلى مستويات متقدمة للغاية، فكانت باكستان مصدراً استثنائياً للمعرفة والتكنولوجيا النووية بالنسبة لإيران(عبدالعزيز، 2005: 2).

أظهر الاتحاد السوفيتي في سنة (1990) رغبة في التعاون نووياً مع إيران بدأ مباحثات معها لإكمال مفاعلي بوشهر وتزويدها بمزيد من المفاعلات وقد أذاعت الحكومة الروسية في عام (1995) رسميًا أنها ستكمل بناء وتأهيل مفاعلي بوشهر وبناء ثلاثة مفاعلات أخرى في الموقع نفسه، لكن سرعان ما جاء الإعلان الروسي عن إمكانية إيقاف العمل بمفاعل بوشهر النووي مما خلق أزمة بين الدولتين، وقد جاء ذلك متزامنا مع انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن لإيران من أجل إيقاف تخصيب اليورانيوم. وفقا للمتحدث باسم وكالة الطاقة الروسية، فإن إيران قد تأخرت كثيراً في تسديد المستحقات المالية العائدة للمشروع ولا بد أن من شأن ذلك أن يؤثر على موعد تسليم "الوقود النووي" الخاص بالمنشأة وبالتالي يؤخر العمل بها، إذ إن الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان الروسي والإيراني سابقا بخصوص مفاعل كان يقتضي أن تسلم

روسيا الوقود النووي المخصص للمنشأة النووية الإيرانية في مارس من العام (2007) على أن يتم تشغيلها رسميا في سبتمبر وتوليد الطاقة الكهربائية منها في نوفمبر من العام (2007) (باكير،2007: 1).

وفي ديسمبر (2004) تمكن مفتشو الوكالة الدولية من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما بارجين ولافيزان، وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن عدداً ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت قد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية. وفي مارس (2005) رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها غير مسوغة. ومنذ نهاية الحرب العراقية الإيرانية ضاعفت طهران جهودها في تطوير أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الباليستية، إضافة إلى الجهود المشروعة في تطوير صناعة توليد الطاقة النووية، كما يعتقد أن إيران تتعامل مع برنامج سري للأسلحة النووي (الشمري،2007:7).

وفي عام (2005) قامت السلطات الإيرانية بفك أختام الوكالة ووسائل مراقبتها على منشآت نووية يعتقد بأنها تعمل بأجهزة التخصيب بالطرد المركزي في محاولة سياسية لقطع دابر أي تدخل أجنبي متواصل لا حدود له في مشروع لا يخلو من طموح ولكنه لا يزال وليداً وفي مراحل نشأته الأول(الشمري، 2007: 13).

كان لقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي اتخذ في عام (2005)، والذي لم يتطرق إلى موضوع إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، بمثابة تشجيع للدبلوماسية الروسية للمضي قدمًا لتحقيق مقترحها الخاص بتقسيم عملية تخصيب اليورانيوم بين إيران وروسيا، وذلك للقضاء على مخاوف المجتمع الدولي من تحول البرنامج النووي الإيراني نحو إنتاج أسلحة نووية (الراوي،2009: 54).

أن طموح الشاه في بناء قدرة نووية ذاتية لتوليد الطاقة الكهربائية (أساساً) شجعته أمريكا لأسباب سياسية واضحة، ولكن المشروع توقف مع بداية الثورة الإسلامية لأسباب تتعلق بظروف المنطقة السياسية وتطور إمكانيات العراق النووية جعلها تعيد النظر بالمشروع النووي مع طموح جديد يتلخص بإنتاج دورة وقود نووية ذاتية (محلية) تبلورت بعدئذ في التركيز على تحويل اليورانيوم وتخصيبه. وفي هذا المنحنى ولأسباب إدارية وأخرى إجرائية وضعت إيران نفسها في مطبات استغلتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فوضعت الكثير من العقبات والمعوقات في طريق تطور المشروع على أساس أنه يخدم التوجه العسكري وأن إيران تنوي تصنيع سلاح نووي. ويبدو أن الأمر بعد أن دخلت فيه دول أوروبية فاعلة كوسيط مباشر بين إيران والوكالة الدولية لم يثن إيران عن مواصلة حقها في تطوير قدراتها النووية.

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني في عهد محمود أحمدي نجاد

أعلن الرئيس محمود أحمدي نجاد في عام2006 من أن إيران سوف تستأنف العمل على تخصيب اليورانيوم، مما أدى إلى وقف المحادثات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا التي بدأت في عهد حكومة رئيس خاتمي، وتكمن الخطورة عبر عدة مستويات أو يمكن اعتبار أن هناك عدة مؤشرات حول خطورة البرنامج النووي الإيراني وهي؛ إنتاج المفاعل من الطاقة النووية – أجهزة الطرد المركزي– نسبة تخصيب اليورانيوم(Tsonchey, 2010: 3) بقيت إيران تلعب خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة من (2006) على عنصر كسب الوقت مع الترديد الرسمي المستمر من قبل قادة إيران على أن البرنامج النووي الإيراني لن يتوقف تحت أي ظرف ومهما كانت العقوبات، وأنه موجه لخدمة الأغراض السلمية للطاقة(Tsonchey, 2010: 4).

أبرمت صفقة عسكرية بين روسيا وإيران، تزود بمقتضاها موسكو طهران بأنظمة صواريخ دفاعية(دفاع جوي) تبلغ قيمتها نحو مليار دولار، وذلك في عام (2006) تحصل بموجبها إيران على (29) نظامًا صاروخيًا دفاعياً جوياً Tor-M1، وأوضحت وكالة إنترفاكس الروسية أن هذا النظام قادر على تحديد(48) هدفًا معاديًا – طائرة أو صاروخاً معادياً – وضرب هدفين في وقت واحد على ارتفاع(20) ألف قدم، هذا إلى جانب توصل الجانبين إلى اتفاق آخر يقضي بتجديد السلاح الجوي الإيراني(الشمري،2007: 17). وقد أكد عدد من الدبلوماسيين الأوروبيين أن الاتحاد الأوروبي قدم احتجاجًا على صفقة الأنظمة الصاروخية الروسية المصممة لإسقاط الطائرات والصواريخ الموجهة من ارتفاعات منخفضة ومرتفعة على السواء، ونقلوا عن مسودة الاحتجاج أن من سياسات الاتحاد الأوروبي المتفق عليها عدم بيع أسلحة بما في ذلك الأسلحة الدفاعية إلى إيران(الخالدي،2007: 133).

المبحث الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

أعلنت إيران في (11) إبريل أنها قد انضمت إلى مجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية، وأنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم على أساس الضوابط الدولية، وأنها لا تحتاج إلى أسلحة دمار شامل. وكان قد تم الإعلان عن نجاح عملية التخصيب من (164) جهاز طرد مركزي في منشأة "ناتانز" النووية. وقال نائب رئيس الطاقة الذرية الإيرانية أن إيران ستسعى لوضع (54) ألف جهاز طرد مركزي موضوع التطبيق، وأن إيران ستعتمد في القوة القادمة على أجهزة طرد مركزي فئة (ب2) (14). إذا تمكن الإيرانيون من تخصيب اليورانيوم بسنة (3.5%) التي تناسب الاحتياجات المدنية، فإنهم سوف يتمكنون في نهاية الأمر من تخصيب اليورانيوم بمعدلات ونسب أعلى للأغراض العسكرية. ومع أن إنتاج اليورانيوم المخصب على المستوى العالمي(90%) بكميات كبيرة عملية بالغة التعقيد، إلا أن إيران قد نجحت في المناورة مع المفاوضين الغربيين حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن. وهذا ما يراه البعض عاملاً مهماً في تسريع بناء سلاح نووي حيث تخلت إيران عن العمل في تطوير أجهزة طرد (ب20) اللازمة لإنتاج الوقود النووي، وهو عمل محل الشك منذ فترة طويلة (صحيفة الشرق الأوسط ، العدد10003، 18 أبريل،2006). حيث تبرز الكثير من الطروحات النظرية لتبرير لجوء الدول إلى امتلاك قدرات نووية، ومن أبرز هذه الدوافع(حمدان،1987: 19-24):-

المطلب الأول: دوافع خارجية

أولاً: امتلاك القوة العسكرية

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية

الإسرائيلية لإيران، وأبرزها أن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران.

ثانياً: تعزيز المكانة السياسية الدولية

بمعنى تعزيز المكانة السياسية سواء على الصعيد الإقليمي أو على الصعيد الدولي، إن امتلاك الدول للسلاح النووي يساعد في تقوية الدول للحصول عليها مكاسب سياسية في تفاوضها مع الدول الإقليمية والعالمية. وبناءً عليه فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يعطيها مكانة سياسية وقدرة تفاوضية أكبر لتحقيق مكاسب سياسية تحقق الأمن والاستقرار والهيبة.

ثالثاً: الأمن والاستقلال الكامل:

ترى إيران نفسها الآن في مواجهة القوة العظمى الوحيدة في العالم، التي تمتلك معظم مشاريعها ومصالحها في المنطقة، الأمر الذي يشكل تهديداً للأمن القوي الإيراني وسيادته، ولا يمكن مواجهة هذا التهديد إلا بامتلاك قوة رادعة بحجم السلاح النووي (فتحي، 361:2006).

المطلب الثاني: دوافع داخلية

أولاً: تحقيق أهداف معينة للسياسية الداخلية

مثل إرضاء الغرور الوطني أو رفع الروح المعنوية الوطنية أو إرضاء المؤسسة العسكرية. وبتطبيق الدوافع النظرية السابق الإشارة إليها على إيران أن يتضح أن دوافعها هي خليط من هذه الدوافع جميعاً وفي ذات الإطار يمكن الإشارة إلى الآتي(درويش،2004: 7-10):-

1. اعتبارات المكانة الإقليمية والدولية فإيران بموقعها الاستراتيجي أخذت في الحسبان وجود ثلاث قوى على صعيد المنطقة هي إسرائيل وتركيا وباكستان والهند. وهي في إطار ضمان

مصالحها الجيوسياسية ترى من الضرورة امتلاك القدرات العسكرية للمحافظة على هذه المصالح وبأسرع وقت ممكن لمواجهة التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي التركي ولكي تواكب انعكاسات عملية السلام على صعيد المنطقة ككل.

2. اعتبارات عسكرية تعود إلى امتلاك العديد من الأطراف في المنطقة لأسلحة نووية، وتتمثل هذه الأطراف في إسرائيل وباكستان والهند، فإسرائيل تمتلك القنبلة النووية، وتشير التقديرات أن حجم الترسانه النووية يضم ما يقارب (200) قنبلة نووية. كما تشير المصادر المختلفة إلى أن إسرائيل ربما تمتلك أسلحة نووية تكتيكية يمكن استخدامها في القذف المدفعي أو الجوي. ليس هذا فحسب بل توجد احتمالات لوضع إسرائيل خطط حرب تستخدم فيها أسلحة الدمار الشامل لا سيما وأنها تتعمد إخفاء إمكانياتها النووية. أضف إلى ذلك إعلان الهند والباكستان امتلاكها السلاح النووي.

ويرى فتحي(2006: 360-361) أن الدوافع الإستراتيجية المحتملة وراء النووي العسكري الإيراني يمكن رصدها في مسائل عدة، تشمل البقاء، الردع، الهيبة والمكانة، الأمن والاستقلال الكامل، حالة القوى العظمى. حيث يمكن من خلال وضع كل دافع من هذه الدوافع في مكانة وفق مصفوفة منطقية متسلسلة للتعرف إلى مدى المكاسب التي يمكن أن تتحصل عليها إيران من امتلاك السلاح النووي، ويمكن توضيح هذه الدوافع كما يلي:-

أولاً: البقاء: وهو حافز أساسي ومهم لامتلاك السلاح النووي، ويستند إلى تصور أن هناك حاجة إلى وسيلة تضمن بقاء دولة ما أو ثقافة ما، فمن الواضح أن إيران لا تواجه عدواً أو تهديداً مصمماً على إزالتها، ولكن نجد أن البقاء كدولة دينية شيعية ذات ثقافة خاصة هو هاجس أمني قومي مستمر داخل التركيبة العقائدية الإيرانية.

ثانياً: الردع: يمثل الردع عقيدة إستراتيجية في منظومة الأمن القومي الإيراني فالجيش الأمريكي ينتشر في العراق والخليج، ويتمركز في دول آسيا الوسطى والمحيط الهندي، كما تنظر إسرائيل النووية إلى إيران باعتبارها العدو الأول لها.

ثالثاً: الهيبة والمكانة: على مر التاريخ كان امتلاك القوة العسكرية القوية والمتفوقة كمياً يعدّ الوسيلة الأساسية لترسيخ هيبة الدولة، وتحديث إيران لقواتها العسكرية وامتلاكها تقنيات تصنيعها بالإضافة إلى وجود قوة نووية يمكن أن يضعها في مصاف القوى الإقليمية العظمى، ويزيد من حضورها الدولي.

رابعاً: حالة القوة العظمى: تمتلك إيران إرثاً إمبراطورياً عظيماً متمثلاً بالإمبراطورية الفارسية التي كان يمتد نفوذها إلى وادي النيل وآسيا الصغرى، الأمر الذي حفزها نحو بناء قوة عظمى مهيمنة إقليمياً وحتى دولياً. وخصوصاً مع امتلاكها لعمق أيديولوجي لا يستهان به.

ويشير الزيات(58:2006) أن هناك مبررات إيرانية وراء إثارة الشكوك حول مقصدها النهائي في حيازة فعلية أو افتراضية لسلاح نووي، وهذه المبررات هي:-

- الانقلاب الأمريكي المفاجئ ضد إيران، عندما شن الرئيس الأمريكي هجوماً عنيفاً في يناير الماضي على كل من كوريا الشمالية، والعراق، وإيران، واعتبر هذه الدول بمثابة محور للشر في العالم وهذا ما يجعل إيران تدرك أن ضمان البقاء وردع الخطر لن يتأتى دون حيازة قدرة نووية(البرصان، 2002).
- أن إيران التي تـــقع وسط محيط إقليمي نووي يمتد من إسرائيل غرباً وعبوراً إلى الشرق حيث الهند وباكستان تدرك تمامً حجم المخاطر الكامنة في العيش دون حيازة قدرة نووية.
- عانت إيران ولا تزال من انعزالية إستراتيجية إقليمية ودولية تستشعرها دائماً بفعل الانتماء المذهبي والاغتراب القومي، ويكفي في ذلك استعادة حربها مع العراق حيث عملت دول

الخليج العربية والقوى الدولية لصالح العراق ضد إيران، وهي في ذلك تدرك أن معايشة انعزالية جديدة لن تكون ممكنة دون حيازة قدرة نووية.

- إيران تدرك قدرتها على لعب دور إقليمي مهيمن يرسخ لمكانة دولية طموحة، ولأن شرف الدخول إلى نادي الصفوة النووي هو تصديق الاعتماد الأخير للدور والمكانة، فإن حيازة قدرة نووية تصبح أمراً لا غنى عنه.

وفي المقابل ترى الولايات المتحدة وبعض جيران إيران بأنه ستترتب مخاطر كبيرة لا يمكن التحكم بها جراء امتلاك إيران لقدرات نووية وهي:

أ- يشكل امتلاك إيران للقدرات النووية تهديداً مباشراً للوجود الأمريكي في المنطقة وتهديداً لوجود دولة إسرائيل في ظل مشاعر العداء الإيراني المعلن لأمريكا وإسرائيل، إن السياسات الراديكالية التي تتبعها إيران إلى جانب امتلاكها للسلاح النووي تشعر الدول العربية الخليجية بأن ذلك يشكل تهديدا لأمنها كما يخل بموازين القوى الإقليمية، ويدفع باتجاه سباق التسلح واندفاع الدول الإقليمية الأخرى للسعي لامتلاك السلاح النووي وخصوصاً كل من الملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية. وفي ضوء ذلك صرح تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق موضوع حصول دول الخليج على سلاح نووي لردع المشروع النووي الإيراني. وقال الأمير تركي في كلمة رئيسية خلال مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية في أبو ظبي ما المانع من امتلاك قوة نووية تواجه القوة الإيرانية، إن فشلت الجهود الدولية في منع إيران من امتلاك سلاح نووي، أو القوة النووية الإسرائيلية(عبد القادر،59:2005). ؟.

ب- ترفض الولايات المتحدة والدول الإقليمية المبررات الإيرانية حول الدوافع لأغراض الاستعمال السلمي للطاقة النووية، إذ إن من السهل تحويل التكنولوجيا النووية من الاستعمال لأغراض سلمية إلى الاستعمال العسكري.

ج- تدرك الولايات المتحدة والدول الأخرى أن التهاون مع إيران في برنامجها النووي سيعطيها الذخيرة اللازمة لتحصين أوضاع الحكم الإسلامي في الداخل، حيث تتبدد كل الانقسامات أمام الأهمية التي تعلقها كل القوى موالية كانت أو معارضة على دخول إيران النادي النووي الدولي(عبد القادر،59:2005).

ويرى الباحث أن أحد الدوافع المهمة وراء امتلاك إيران للقدرات النووية هو رغبتها في لحاق القوى الإقليمية المجاورة لها، كما أن سعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي يعبر بشكل أو بآخر عن رفض إيران لسياسية الغرب التي تغض الطرف عن مطالب دول منطقة الشرق الأوسط بتطبيق التفتيش الدولي على المنشآت النووية في إسرائيل، أو على الأقل مطالبة إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية. أما العوامل الداخلية فيبدو أن تأثيرها على برامج إيران النووية ضئيل للغاية حيث يحظى برنامج تطوير القدرات النووية وأنظمة نقلها بدعم واسع في إيران، فالإصلاحيون والمحافظون على حد سواء يتفقون على ضرورة حيازة أسلحة الدمار الشامل باعتبارها أولوية دفاعية عليا. وأن إيران محاطة بقوى نووية مجاورة مثل روسيا وباكستان والهند عدا أن إسرائيل أيضاً تهدد إيران.

المطلب الثالث: البرنامج النووي الإيراني ومنطقة الخليج العربي

لا شك في أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة

الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهـدد أيضا مصالح حلفائها في الشرق الأوسط. أما دول الخليج العربية التي أكدت على عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية فإن البرنامج النووي يعتبر لها أمراً مرعباً رغم إدعاء إيران أنهـا تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط (باديب،2005: 32).

إن الخليج العربي لا يواجه خطر تسونامي ولكن إيران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل والسؤال هو عمّا إذا كان الذين بنوا مفاعل بوشهر أخذوا في الاعتبار وجود مفاعل نووي في منطقة زلزالية ولا أحد يملك الجواب على ذلك، إلا أن المخاوف بالنسبة إلى هذا الموضوع مشروعة، وكذلك بالنسبة إلى كل المفاعلات النووية الموجودة في هذه المنطقة الزلزالية، هذا بالنسبة إلى المفاعل النووي المدني، ففي فرنسا قال أحد الخبراء إنه يتم درس جميع الزلازل التي ضربت البلد ومضاعفة عددها بحيث تتخذ إجراءات طوارئ لمواجهة أقصى الاحتمالات، والسؤال هل اتخذت هذه المعايير في بناء محطات نووية في إيران وبلدان أخرى(تقي الدين،2011: 34).

يوضح الجدول التالي المفاعلات النووية الإيرانية:

جدول رقم (1)

المفلاعلات النووية الإيرانية

الرقم	المفاعلات	برامج المفاعلات الإيرانية
1	بوشهر	1- تبلغ قوته 1000 ميغاواط 2- يعمل بالماء الخفيف 3- يستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا بعد أن وصلت الدفعات الثماني التي كان متفقاً عليها مع موسكو كوقود لتوليد الكهرباء.

		4- يواجه المفاعل مشكلة، لا سيما أن كل ما تمتلكه إيران من المفاعل النقي، لا يزيد على 825 طناً، لا تكفي لسد حاجة (بوشهر) إلا لـــ7 سنوات.
2	ناتنز	1- يعد المنشأة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم. 2- بدأ التخصيب فيه منذ عام 2006. 3- يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي، تغذي باليورانيوم، إضافة إلى نحو 3700 أخرى جرى تثبيتها، لكنها لم توضع موضع التشغيل حتى الآن.
3	أصفهان	1- أول مصنع لإنتاج الوقود النووي في إيران. 2- ينقى خام اليورانيوم (الكعكة الصفراء) من الشوائب، من أجل تحويله كيميائياً إلى غاز(سداسي فلورايد اليورانيوم): المادة التي تضخ في أجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم. 3- تبلغ طاقة المصنع عشرة أطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث في آراك (40 ميغاواط) و30 طناً من الوقود النووي بدرجة تخصيب خمسة في المائة كحد أقصى للمفاعلات التي تعمل بالمياه الخفيفة المضغوطة مثل مفاعل دار خوين (360 ميغاواط) أو محطة بوشهر.
4	آراك	1- تبلغ طاقته 40 ميغاواط. 2- تقول طهران إن التخصيب في المفاعل سيستخدم لإنتاج مواد مشعة للاستخدامات الطبية والصناعية السلمية، لكن مراقبين دوليين يرون أنه يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنضب الذي يدخل في صنع الأسلحة النووية,
5	مفاعلات غير مؤكدة	1- تردد المعارضة الإيرانية في الخارج أحاديث كثيرة عن وجود مفاعلات أخرى سرية يصل عددها إلى أكثر من سبعين مفاعلاً من بينها: - مفاعل طهران البحثي - مفاعل (فرود) ويتسع لنحو 3000 جهاز طرد مركزي. - مصنع أردكان، حيث ينقى اليورانيوم الخام ليصبح مركزاً، وبإمكان هذا المصنع إنتاج من 60-70 طناً من اليورانيوم سنوياً.

المصدر :(القيسي، 2011: 57)

وعلى الرغم من ذلك يرى غالبية الخبراء أن الطاقة النووية ينبغي أن تبقى مهمة بين مصادر الطاقة، لأن العالم في حاجة إليها على المدى الطويل لأنها تكمل مصادر الطاقة الأخرى الأساسية التي قد لا تكفي على المدى الطويل، مثل النفط والغاز وفي هذا دليل على أن إيران بحاجة للطاقة للاستهلاك الداخلي بعيداً عن استهلاك البترول الداخلي، ويقول الخبراء إن تقنية النووي هي عمومًا متقدمة جدًّا، وإجراءات الأمن فيها أكثر وأشد مما يتم اتخاذه في صنع الطائرات والمحركات، فهي إجراءات لأمن هذه الطاقة تتم مراجعتها وتشديدها باستمرار ولكن الطاقة النووية ليست المشكلة إنما كيف تتم مراقبة أمنها طوال السنوات، ولهذا طرحت كارثة اليابان أسئلة كبيرة لأنه بلد صناعي كبير ومتقدم ومع ذلك حدثت فيه الكارثة(تقي الدين،2011: 23).

تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي؛ تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج ومما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين؛ الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين"، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب(الخالدي،2007: 131).

جدول رقم (2)

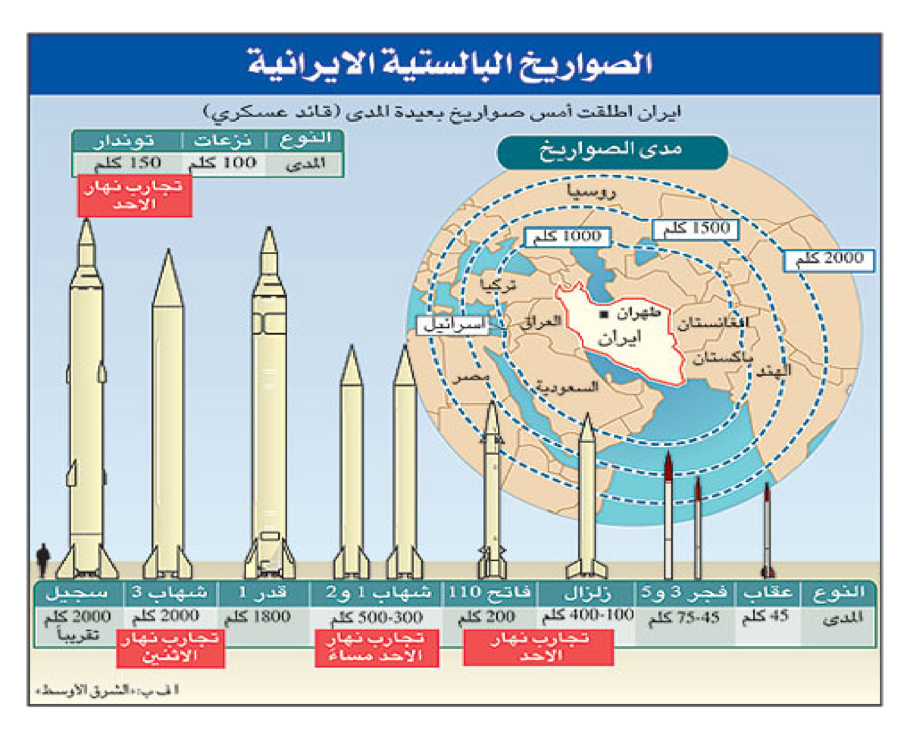
الخلل في ميزان القوى العسكري بين إيران والدول الخليجية الست

الدولة	عدد القوات	الدبابات	صواريخ أرض جو	طائرات مقاتلة	وحدات بحرية		باتريوت	ميزانية الدفاع بالمليار
					وحدات سطحية	غواصات		
السعودية	201 آلاف منهم 75 ألفا حرس وطني	900 من بينها 315 أم – إيه 2 ابرامز	33 بطارية نحو نصفها 1 – هوك	294 منها 174 أف – 15	34	--	20	27.2
الإمارات	50500	516 من بينها 360 من طراز ليكيوك	8 منها 3 بطاريات هوك	106	18	--	--	
عمان	41700	153	50	40	13	--	--	2.4
الكويت	15500	290 منها 218 م –1 إيه 2 ابرامز	10 بطاريات منها 4 هوك	81 منها 40 أف إيه 18	10	--	5	3.3
قطر	12.300	30	75 سام أرض جو منها 12 ستنجر	18	7	--	--	1.5
البحرين	11.000	140	بطاريتان	34 منها 22 أف – 16	11 بينها قرقاطة	--	--	0.315

العراق	تعاني القوات العراقية التقليدية والتسليح بعد صدام من الإهمال، وهناك خطط لإقامة جيش من 30 ألف جندي، القوات الحالية هي نحو 10 آلاف جندي تركز على الأمن الداخلي							
إيران	540.600	1565	76 بطارية منها واحد هوك وبعضها ستنجر	306	59 منها 10 هودونج و 40 بوجامر	3 من طراز كليو	--	9.1

Military Ponlance 2003-2004 london IISS.

ويضاف إلى هذا التباين معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، كما أنهم يفتقرون بصفة عامة للخبرة القتالية، في الوقت الذي أعلنت فيه إيران عن إجرائها لتجربة صاروخية متطورة شهاب 3 في يوليو (2005)، فضلا عن إعلان وزارة الدفاع الإيرانية عن اعتزامها تطوير نوعين آخرين من الصواريخ ذات التقنية العالية وهما شهاب 4 (3000 كم) وشهاب 5 (5000كم)، بالإضافة إلى أن إيران تقوم حالياً بإنتاج أكثر من (80) بالمائة من أسلحتها الثقيلة. وقبل اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وقبل تقدم إيران في مجال السلاح النووي، فقد تمّ إخراج إيران بشكل غير عادل أحياناً وذلك بسبب تشكيلها خطراً رئيسياً بالنسبة لاستقرار دول الخليج. حيث أن طموحات إيران التاريخية، ودعمها للجماعات الشيعية في الثمانينات وبداية التسعينات، بالإضافة إلى رغبة آية الله الخميني في تصدير ونشر الثورة الإسلامية ما يزال صداها في أذهان الناس، أي أن الدور التي لعبته إيران في منطقة الخليج جعل منها مصدر خوف وقلق بالنسبة لهذه الدول، نظراً لتأثيرها الكبير، ونفوذها وطموحها (El-Hokayem & Legrenzi, 2006).والشكل رقم (1) يبين أنواع الصواريخ الباليستية في إيران ومداها:-



الشكل رقم (1)

أنواع الصواريخ الباليستية في إيران

المصدر: إلكتروستال، ضواحي موسكو، 17 فبراير(2010) نقلا عن وكالة نوفوستي للأنباء

تملك القوات المسلحة الإيرانية عدة صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ إسرائيل والقواعد العسكرية الأميركية في المنطقة. وليس هناك أي معلومة دقيقة حول عدد الصواريخ التي تملكها إيران، فيما أفادت مصادر غربية أنها قد تكون تملك العشرات من شهاب ـ 3 ذات المدى البعيد. والجدير بالذكر أنه في يوم 25-6-2011 وفي مناورة الرسول الأعظم- 6 تم إطلاق 14 صاروخ باليستي من منصات تحت الأرض إلا أن إيران نفت أن تكون هذه الصواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية.

المصدر: (http://www.alnour.com.lb/catdetails.php?catid=7)

يوضح الجدول أدناه ما هو معروف علنا عن حجم وقدرة الأسلحة الصاروخية ذات القدرة النووية الإيرانية:

جدول رقم(3)

السلاح الإيراني الصاروخي

الاسم	المدى	الحمولة	الدفاع	المصدر	مستوى الدقة (CEP)	الحالة
سكود ب (شهاب1)	تصل إلى 300 كم	770 - 1,000 كغ	الوقود السائل – مرحلة واحدة	ليبيا، شمال كوريا	تقريبا 1 كم	منتشرة
سكود ج (شهاب 2)	تقريبا 500 كم	تقريبا 700 كغ	الوقود السائل – مرحلة واحدة	شمال كوريا		منتشرة
شهاب 3	1.300 كم	تقريبا 750 كغ	الوقود السائل – مرحلة واحدة	روسيا، شمال كوريا	تقريبا 3 كم	مختبرة، يمكن نشر عدد محدود منها
ب م – 25	2.500 كم		الوقود السائل – مرحلة واحدة	شمال كوريا		مستعدة للانطلاق
سفير 2(مركبة إطلاق فضائية)	2.000 كم (تقدير إذا ما استخدمت كصاروخ)	1.000 كغ	الوقود السائل – مرحلتين	ليبيا، شمال كوريا		تشغيلية
سجيل	2.000- 2.500 كم	1000 كغ	الوقود الصلب- مرحلتين	شمال كوريا		مختبرة

في شهر أبريل لعام 2011:

(http://www.iranwatch.org/wmd/wmd-missilecharts.htm)

إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية(دول الخليج العربي الست) بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني(كشك،2010)، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة؛ منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة سوريا ولبنان. ومن ناحية أخرى، قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض– أرض، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية، والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه "إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية، فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة، قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد". أما الخوف الأكبر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فهو كما وضحه الأمين العام السابق للمجلس عبد الله بشارة مبينا أن البرنامج النووي الإيراني يسهم في زعزعة توازن القوى في المنطقة، جاعلا من إيران القوى الرئيسية والأكثر قوة وهيبة، في

الوقت الذي يؤمن فيه بأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون موحدا، وقويـــا، وواضحا (El-Hokayem & Legrenzi, 2006).

والجدير بالذكر أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يجمع بين تأييد هذا البرنامج والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في إيقاف هذا البرنامج والحد منه وذلك بسبب خوفها وقلقلها الناجم عن تبني إيران لهذا المشروع. ويمـــكن الـــقول أن الـــتعبير العـــام حـــول البرنـــامج النـــــووي الإيـــراني يتضـــــمن ما يلي Guzansky, (2010):

- تكرار الاعتراف بحق إيران للحفاظ على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية(أسلحة الدمار الشامل).
- دعم التوصل الى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية ، والإعراب عن الرغبة في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية.
- حث ايران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قِبَل الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- الإعراب عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مع التشديد على العواقب المدمرة لمثل هذا الهجوم والذي يشكل خطراً على الأقطار الخليجية في حالة حدوث ذلك.

ومن الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحا نوويا صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية– الخليجية، فإيران تطالب دوما بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة انطلاقا من أن أمن الخليج هو مسؤولية دولية، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول المجلس الست لتلك القضية التي ترى في الوجود الأجنبي عاملا مهما لضمان أمنها، وفي ظل هذا الاختلاف طرحت

عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج وذلك لعدة اعتبارات: أولها إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي وهو الأمر الذي عبر عنه الأمير تركي الفيصل بإقدام الرياض على اتخاذ قرار بامتلاك أسلحة نووية حال امتلاك إيران لأسلحة مماثلة. حيث قال الفيصل" إن امتلاك إيران رؤوسًا نووية "يجبر السعودية على بدء سياسات قد يكون لها عواقب دراماتيكية". كما وصف إيران بأنها "نمر ورقي بمخالب فولاذية"، وإن وجودها يسبب زعزعة الاستقرار في المنطقة، مشيرًا إلى أن إيران تتعامل بحساسية شديدة مع تدخل الدول في شؤونها، وإن عليها أن تقبل تعامل الآخرين معها بالطريقة نفسها (إليان،2011).

وهو الأمر الذي أكد عليه أيضاً (يوشكافيشر) وزير الخارجية الألماني بالقول "من أن تسلح إيران بأسلحة نووية سيكون بمنزلة كابوس لدول الشرق الأوسط التي تعاني بالفعل من انعدام الأمن والاستقرار"، وهو المعنى نفسه الذي أكد عليه أمير دولة قطر بالقول "إن منطقتنا مشمولة بالخطر إذا أخذنا بالاعتبار وجود دولتين نوويتين على أطراف المنطقة هما الهند وباكستان اللتان أصبحتا متساويتين في القوة النووية، بالإضافة إلى وجود البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم لن تقف الأطراف الأخرى موقف المتفرج مما يحدث(الأنصاري، 2006: 4).

وثانيها أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها(تقي الدين،2011: 5).

وثالثها امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض، وبالتالي فإن امتلاك إيران للسلاح النووي يساعد في تحسين العلاقات التي يشوبها توتر بالفعل نتيجة الإصرار الإيراني على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، واعتبار القضية شأنا إيرانيا داخليا بالرغم من كونها إحدى أهم القضايا الثابتة على جدول أعمال القمم الخليجية السنوية(الأنصاري،2006: 6).

أما بالنسبة للآثار البيئية المباشرة؛ تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة الدول التي سوف تصاب بالضرر المباشر من جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على بعد (280) كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة. وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب. وثمة شواهد تاريخية على مثل هذه الأخطار ومنها حادث تشرنوبل عام (1986). ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين (Guzansky, 2010:5).

ومن الأخطار التي يواجهها الخليج العربي المأزق في حالة نشوب حرب، ويعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات

المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي الرئيس بوش فترة رئاسته الثانية (2004– 2009) "أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً ومحورياً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لا بد أن تكون أشد قلقاً فيما يتــعلق بإيــران وامــتلاكها أسلحة نــووية (تقي الدين، 2011: 6).

ولعل هذا ما يفسر التحول في خطاب الإدارة الأمريكية خلال شهر أغسطس عام (2004) الذي أكد فيه بوش أنه لا يستبعد الخيار العسكري ضد إيران في حال عدم توقفها عن تخصيب، اليورانيوم(إدريس،2006 :102). وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر، إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنيه ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجيستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية، وينبغي التأكيد على أن المواقف الخليجية تجاه إيران تنطلق من اعتبارات

عدة ليس أقلها المصالح المتبادلة مع إيران على الصعد الاقتصادية والسياسية والثقافية (إدريس،2006 :102).

وعلى الصعيد الاقتصادي: فعلى الرغم من التباينات السياسية بين إيران والدول الخليجية إلا أن التعاون الاقتصادي كان أحد أهم عوامل التقارب بين الجانبين، حيث تعد تلك الدول أكبر الشركاء التجاريين لإيران. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين إيران، ودولة الكويت قد بلغ (180) مليون دولار في عام (2003)، في حين كان لا يتعدى (40) مليون دولار، كما ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيران من (1218) مليون ريال خلال عام (2003) إلى بليوني ريال خلال عام (2004)، أما حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وإيران فقد بلغ في عام (2003) حوالي (68) مليوناً و(250) ألف دولار، أما بالنسبة لدولة الإمارات فعلى الرغم من وجود النزاع الإماراتي- الإيراني حول قضية الجزر الإماراتية الثلاث، إلا أن الإحصاءات الإيرانية تشير إلى أن الإمارات العربية المتحدة تعد ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران، في الوقت الراهن، كما أنها خامس أهم دولة في تزويد إيران بالبضائع، ففي عام (2003) سجل التبادل التجاري بين البلدين أعلى المعدلات، إذ بلغ (16.10) مليار درهم (4.4 مليار دولار) بما يعادل (13.5%) من مجموع التبادل بين إيران ودول العالم والبالغ (118.95) درهم (32.5 مليار دولار)، كما تعد إيران أهم الأسواق على الإطلاق بالنسبة للإمارات في مجالي الاستيراد وإعادة التصدير(كشك،2010: 5).

وعلى الصعيد السياسي؛ على الرغم من أن العلاقات الإيرانية- الخليجية قد شابها بعض التوتر منذ قيام الثورة الإيرانية وما تبعها من تداعيات، حيث كان التوتر هو السمة السائدة في العلاقات بين الجانبين، إلا أن بعض الدول الخليجية (قطر وعمان) قد حافظت على علاقة قوية مع إيران، خاصة وأن مضيق هرمز فرض بعضاً من خصوصية التعاون العسكري والأمني بين

إيران وعمان تحديداً ثم انضمت إليها لاحقاً دولة الكويت وإن كان بدرجة أقل، مع استمرار العلاقات متوترة مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبدرجة أقل مع البحرين (باديب، 2005:7).

وتعكس الملامح العامة للتفاعلات السياسية السابقة بين إيران والدول الخليجية الست حرصاً إيرانيا على توطيد العلاقات مع تلك الدول حتى في ظل وجود خلافات أو تباينات في وجهات النظر بين الجانبين. وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي، حيث قام حسن روحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين بجولة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر يونيو (2005) استهدفت التأكيد على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني، فضلا عن أن هذا البرنامج يتفق مع القوانين الدولية، وهو الأمر الذي وجد تفهماً خليجياً (El-Hokayem & Legrenzi, 2006: 10).

حيث أشارت دراسة علي(2010: 12) أن مخاطر امتلاك إيران للمفاعل النووي" أنه وبالرغم من أن امتلاك إيران للسلاح النووي الذي قد يؤدي إلى تقويتها، فإن ذلك سيكون أقل بكثير مما تتصور طهران، ومن شأن دخول إيران إلى النادي النووي أن يشجع على أن تصبح أكثر عدوانية، حيث سيشعر الشعب أن بحيازتهم سلاحًا استراتيجيًّا من شأنه أن يعزز نفوذ بلادهم في المنطقة، وربما سيكونون أقل تحفظًا في التحريض على انتفاضات شيعية ضد المشيخات العربية في الخليج العربي.

ومع ذلك تشير دراسة (إدريس،2006: 99) أن التظاهرات المتفرقة التي قام بها الشيعة في كل من البحرين والمملكة العربية السعودية لم تكن محاكاة للثورة الإيرانية، بل كانت متنفسًا للتعبير عن حرمانهم من حقوقهم الاقتصادية والسياسية. ومن ناحية أخرى قد تسعى إيران النووية إلى إجبار جيرانها في الخليج العربي على خفض إنتاجهم النفطي، والحد من وجود القوات الأمريكية على أراضيهم. ومع ذلك فإنه من غير المرجح أن يساعد حصول طهران على

أسلحة نووية على تحقيق تلك الأهداف، طبقًا للدراسة. فالأسلحة النووية- بحكم التعريف- لا يمكن لها أن تنجز إلا مجموعة محدودة من الأهداف، من قبيل توفير قوة الردع، ومن ثم لن تتعرض إيران للغزو مجددًا ولن يكون بالإمكان عزل قادتها، لكن توفير الأمن للنظام واستعراض القوة هما أمران مختلفان تمامًا فمن الصعب أن نتخيل رضوخ الأنظمة السنية للدولة الشيعية الناهضة، سواء أكانت نووية أم لا، بل إن دول الخليج العربي قد تلجأ إلى مزيد من التحالف تحت مظلة أمن الولايات المتحدة (Mayer, 2004: 16).

إن إيران حاولت جاهدة في السعي للحصول على زيادة قدراتها العسكرية والسياسية وذلك في ظل نظرتها للوضع الإقليمي، والدولي المحاطة به إيران من دول مجاورة لها تمتلك القدرات النووية مثل الصين –وروسيا–وباكستان وكذلك إسرائيل كما أن الوجود العسكري الأمريكي الموجود في أفغانستان والعراق والخليج العربي قد حدا بإيران بالتفكير والعمل على امتلاك مثل هذا السلاح لتحقيق التوازن في ميزان القوى فكان أن وجهت الأنظار إلى منطقة الخليج العربي بحكم موقعها على الضفة الشرقية للخليج العربي وتحكمها بجانب عمان في مضيق هرمز والذي يمر به خط إنتاج النفط والغاز والممر التجاري الدولي.

وفي رأيي أن إستراتيجية إيران تهدف إلى امتلاك القوة، وأن تصبح إيران هي المرجعية الدينية لكل الطوائف الشيعية وهي الحاضنة والراعية لكل القوى والأحزاب الشيعية في العالم لاستخدامها لتحقيق أهدافها. وليس سراً أن نقول بأن إيران بدأت منذ فترة ليست بالقصيرة نشر المذهب الشيعي في أمريكا الجنوبية وإفريقيا.

الفصل الرابع

الموقف الخليجي والإقليمي والدولي تجاه البرنامج النووي

لا شك أن التسلح الإيراني المستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج، حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدان عملية دفاعية، وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نسفه قواعد حظر انتشار الأسلحة، يفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً آمن القوات الأمريكية المنتشرة في الشرق الأوسط.

أما دول الخليج العربية والتي كررت عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية، فإن البرنامج النووي الإيراني يعتبر بالنسبة لها أمراً مرعباً. ورغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط، إلا أن ادعاءات الأمريكيين والوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أشاعت المخاوف والشكوك حول ما إذا كانت إيران تنوي تطوير البرنامج لأغراض عسكرية أيضاً وإذا كانت إيران تأمل في امتلاك السلاح النووي، فإن هذا الوضع سوف يمهد الطريق أمام سباق محموم لامتلاك الأسلحة النووية(باديب،2005: 27). وسوف نستعرض في هذا الفصل مناقشة الموقف الخليجي والعربي والدولي وبناءاً على ذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: الموقف الخليجي تجاه البرنامج النووي

المبحث الثاني: الموقف العربي والدولي تجاه البرنامج النووي

المبحث الثالث: كيفية مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول: الموقف الخليجي اتجاه البرنامج النووي

كان من المفترض أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي وهي: المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان دوراً رئيسياً في مفاوضاتها مع إيران والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم، ولكنهم حتى الآن لا يزالون على هامش تنفيذ هذا الهدف، ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن التحرك السلبي من قبل قادة مجلس التعاون يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب، إلا أنه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قسم من العقلانية والمنطق في هذا التصرف والذي يبرر الصمت لدول الخليج العربية(أنطاكي،2006: 45).

أحدثت مفاجآت إيران النووية المتتالية انقساماً على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة، حيث كان هذا التفاوت واضح التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم، فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى حقائق عديدة منها؛ أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5) إلى (4) في المائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج القنبلة الذرية، كما أن مفاعل إيران النووي(بوشهر) لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الأخر من الخليج، لكنه قد يسبب أخطاراً في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه، أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنة دول الخليج العربية، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديداً لها(الخالدي،2007: 123).

حاول المسؤولون الإيرانيون تكرار التأكيد على سلمية نواياهم، وهو ما بدأ جليًّا في قيامهم بزيارات دورية لدول الخليج العربي للتأكيد على صحة هذه الفكرة، ويبدو أن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربًا منها لن ترضى أن تقف موقف المشاهد، وفي الوقت نفسه فإن تراخي وتكاسل دول الخليج العربي يعكس كلاً من عدم ثقتهم في إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلي على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لأمنهم(الزيات،2006: 58).

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر(2005)، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول" مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة والمجلس فزع بشدة من ذلك، لكن المفارقة من البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي"، وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تعزى لعدة أسباب(البدراوي، 2006: 659):-

أولاً: رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي فإنها تشهد نمواً واضحا على المستوى الاقتصادي، فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ (180) مليون دولار عام (2003)،

كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خــلال عام (2004)، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حالياً كمــا أن الإمارات العربية تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع.

ثانيــاً: يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الــ (70) مليون نسمة وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة وأن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيــه، وبالتالي فإن التصعيد ضد إيران لم يكن خياراً صحيحاً ويبدو أن دول المجلس قد أخــذت فــي اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس، بالرغم من الانتقادات التــي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج بتركيــز مخاوفهــا علــى البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى عداها من نصائح أخرى ومنها الرغبة الأمريكية، من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية، في أن تتخذ دول المجلس موقفاً جماعيا ضد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً: يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النــووي الإيرانـــي بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها سيما وأن أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية(الهند، باكستان،إسرائيل، إيران) ومن ثم فإن الموقف الخليجي لم يتجاهل الإشـــارة إلـــى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقـــة خاليـــة مـــن أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما عادت به القمة الخليجية في الرياض 9 ديسمبر (2006) لتؤكد عليه حيث صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن دول مجلس

التعاون ليست ضد امتلاك إيران لأي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية وأن دول مجلس التعاون لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلاً من ترك إسرائيل تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب المواجهة، كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي تستحق العقوبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالبة المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي(صحيفة القبس، العدد12050:20 ديسمبر 2006).

وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية(الكامنة أو المحتملة) ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي (إدريس،2006: 101).

وجاء في تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأخير الصادر في (2007/12/3) والذي كشف عن قيام إيران بإنهاء برنامجها وأنشطتها النووية ذات الجانب العسكري في عام (2003) ليزيل اللثام عن حقائق جديدة تفرض نفسها فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني، ويضع في نفس الوقت علامات استفهام كبيرة أمام موقف الإدارة الأمريكية من هذا التقرير، والأسباب التي دفعت الـ" سي آي إيه" إلى إصداره على هذا النحو الذي يبرئ، نوعًا ما، ساحة طهران في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس "بوش" وإدارته إلى تضييق الخناق عليها.

ولاشك أن صدور ذلك التقرير بهذه الصورة يجعل الكثيرين يستعيدون من ذاكرة الماضي المرحلة التي سبقت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق حين لعبت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية الدور الأهم في اتخاذ قرار الغزو عندما قدمت أدلة وتقارير بناءً على ضغوط من الإدارة ثبت زيفها فيما بعد على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. أرادت المخابرات الأمريكية بتقريرها الأخير أن تنأى بنفسها عن التورط في تقديم أية تقارير أو أدلة مشبوهة ضد طهران يمكن أن تستغل في تبرير القيام بعمل عسكري ضدها، ومن ثم توريط الولايات المتحدة في مستنقع جديد مثلما حدث في العراق من قبل.

كما عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس دول التعاون الخليجي في أبو ظبي (2010) لقادة دول مجلس التعاون الخليجي العربي الست ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني كما عبر المجلس عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل كما تضمن البيان الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي التي ستشكل تحدياً للمنطقة خلال السنوات المقبلة مع استخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل للجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ودعوة إيران إلى الاستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق

المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، والتأكيد على أهمية الالتزام بمبـادئ الشرعة الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

المطلب الأول: موقف الكويت تجاه البرنامج النووي الإيراني

شن ريتشارد ليبرون سفير الولايات المتحدة في الكويت في عام (2005) وأثناء زيـارة السيد حسن روحاني السكرتير الأعلى لمجلس الأمن القومي لدول الخليج هجومًا حادًّا على إيران على خلفية مواصلتها لبرنامجها النووي وحيازتها لأسلحة الدمار الشامل وتدخلها فـي العـراق وإعاقتها لعملية السلام في الشرق الأوسط ورعايتها للإرهاب، وهو ما أثار ردود فعل واسـعة النطاق داخل الكويت يأتي في مقدمتها تصريحات جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكـويتي الذي انتقد تدخل السفير الأمريكي في الكويت في الشؤون الداخلية للدولة قائلاً: " يجـب علـى الجميع عدم التدخل في خصوصياتنا مثلما نحترم آراء الآخرين ولا نتدخل فـي خـصوصياتهم" (العتيبي،2006: 30).

وعلى الرغم من قلق جميع المسؤولين في الخليج العربي مما يتعلق بطموحات إيران النووية بالإضافة إلى شكهم الذي دام من أغسطس (2002) وحتى أواخر (2005) في النوايا الإيرانية، إلا أنهم لا يزالون صامتين ومترددين حتى الآن فقد أزعجهم ما فعلته إيران والأحداث التي جرت في العراق(السري،1999: 58).

وفي كلمة وجهها سمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لرؤساء تحرير الصحف الكويتية بتاريخ 19-9-2007 حدد موقف دولة الكويت من هذا البرنامج في ثلاثة مبادئ هي: تـشجيع الحل السلمي وتفضيله على الحل العسكري للأزمة، الرغبة في تعاون إيراني كامل مع الوكالـة الدولية للطاقة الذرية المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل. والواقع أن الكويـت – شأنها شأن كافة دول منطقة الخليج العربي – تضع خطاً فاصلاً بـين موضـوعين: الملـف

النووي الإيراني والمفاعل النووي الإيراني. الملف النووي الإيراني يتعلق بما تجريه إيران من أبحاث في مجال تخصيب اليورانيوم، والقلق الذي يترتب على إنتاج إيران للقنبلة النووية. أما المفاعل النووي الإيراني فيعكس قلقاً لدى الدول المجاورة والمحيطة من خطر تسرب إشعاعات نووية تؤثر في البيئة والإنسان والثروات المائية والزراعية والحيوانية في المنطقة، ومعلوم أن أي تلوث لمياه الخليج تصب مباشرة في تهديد حياة البشر الذين يعتمدون على تحلية المياه من البحر بشكل أساسي مصدراً للحصول على الماء العذب. وتبنى المفاعلات النووية عادة على مصبات المياه، ولأي سبب من الأسباب كالزلازل(وإيران داخل حزام الزلازل كما نعلم) أو لسوء حالة المفاعلات (التي تعتمد فيها إيران على التقنية الروسية) فإن أمر التسرب الإشعاعي لا يكون مستبعداً، ومن ثم فإن مخاوف الكويت وغيرها من الدول القريبة تصبح منطقية ومشروعة (الشمري،2007: 34).

المطلب الثاني: موقف المملكة العربية السعودية تجاه البرنامج النووي الإيراني

تواجه الجمهورية الإيرانية صراعاً حاداً مع الخليج العربي ككل ومع المملكة العربية السعودية والتي تعد أكبر تجمعاً لأهل السنة، والتي تستمد أهميتها من كونها حارسة للحرمين الشريفين، كما وتعرف بسعيها لتحقيق مصالحها من خلال الدبلوماسية، ويحمل هذا إيران على بذل الكثير من الجهد والحزم في التعامل معها. تصدرت المملكة العربية السعودية حملة المعارضة والقلق الخليجية من البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الرياض لا ترغب في توقيع عقوبات على إيران وتعارض بشدة أي عمل عسكري ضدها، وهذا ما صرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي لم يتردد في تحميل الغرب المسؤولية عن تطور طموحات إيران النووية بسماحه لإسرائيل بامتلاك السلاح النووي، وأكد الفيصل على ضرورة الحل الدبلوماسي للأزمة، وإنه لم يخفِ تشاؤمه وتخوفه من فشل هذا الحل، ودعا الفيصل

الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى إتباع سياسة معتدلة كما دعا إلى جعل منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل (البدراوي، 2006: 96).

وقد بذلت المملكة العربية السعودية جهودا كبيرة في زيادة نفوذها في المنطقة، منها أنها قد أعلنت مؤخراً عن خططها، بوصفها عضواً في مجلس التعاون الخليجي، والسعي لتطوير تكنولوجيا نووية سلمية. ففي كانون الأول/ ديسمبر (2007)، أعلنت دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يضم المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية) والكويت وعمان وقطر والبحرين، عزمها على البدء في برنامج مشترك لتطوير الطاقة النووية. كما صرح البيان الصادر عقب اجتماعهم المقترح أيضا بحق أي دولة في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية." كما اتخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجي خطوات لتهدئة أي مخاوف للمجتمع الدولي من خلال اجتماع مع الوكالة الدولية لضمان أن ينظر إليها على أنها أنشطة سلمية والتي تدخل في نطاق القانون الدولي إلى مدى قد ذهب لتقليل الخوف والشك بشأن نواياها النووية (Drum, 2008: 22).إلا أنه وبعد امتلاك إيران للسلاح النووي وتبنيها للبرنامج النووي فقد أصبحت تشكل مصدرا يهدد أمن وموقع ومصالح المملكة العربية السعودية في المنطقة (Beehner, 2007:7).

وقد وصف الأمير تركي الفيصل إيران بأنها "نمر من ورق بمخالب فولاذية" كما صرح أنه في حالة اقتراب إيران لإنتاج قنبلتها النووية فان السعودية ستجد نفسها مجبرة على الشروع باتخاذ خطوات دراماتيكية، وقال موجها تحذيراته لدول الناتو أن وجود برنامج مثل هذا سيجبر السعودية لانتهاج سياسات قد تؤدي إلى آثار غير محسوبة وعواقب مثيرة، وفي الوقت الذي حذر فيه الأمير من إقدام بلده على تطوير مشروع نووي إلا انه جدد الدعوة لشرق أوسط خال من السلاح النووي ويشمل هذا إيران. وأكد الأمير أن العقوبات على إيران تثمر، ومع ذلك

يرى مع الإدارة الأمريكية أن أي هجوم عسكري على إيران سيكون له آثار سلبية. وعن كيفية التأثير على إيران و'عصرها' بدون ضربة عسكرية اقترح الأمير أن هذا يتم من خلال التأثير على عوائدها النفطية (جريدة القدس العربي، العدد 6859، ص2، 2011/6/30).

المبحث الثاني: الموقف العربي والدولي اتجاه البرنامج النووي

يمكن اختصار الموقف العربي اتجاه البرنامج النووي الإيراني بالرفض وعدم التأييـد، ذلك أن هذا البرنامج يشكل تهديدا لدول الخليج والدول المجاورة، حيث أن من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول في المنطقة، فامتلاك إيران للسلاح النووي يجعل منها القوى الأولى فـي المنطقة، كما ويجعل منها مصدرة هيبة الدول الأخرى التي ستسعى تبعا لذلك جاهدة لكسب ولاء إيران ورضاها كي لا تتأثر مصالحها.

وقد صرح الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسـى لـصحيفة تريند نيـوز فـي 2010/1/21 بأن منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، وقد قامت الجامعة العربية باتخاذ خطوات جدية في هذا الشأن من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن العربي، وقامت الجامعة باتخاذ عدة خطوات من شأنها ترتيب وتعزيز الأمن القومي العربي، وانضمت كل الدول العربية إلى اتفاقية منع الانتشار وكذلك إيران وتركيا.

أما بالنسبة للبرنامج النووي الإيراني فلنا منه موقف واضح، فإيران كأية دولة أخرى في المنطقة لها الحق الكامل في استخدام الطاقة النووية، والجامعة العربية لم تتخذ أي قـرار ضـد البرنامج السلمي النووي.

المطلب الأول: موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني

ليس من شك في أن إيران مصرة على إكمال برنامجها النووي بالرغم من اعتراضات الولايات المتحدة الأمريكية، وترى في ذلك وسيلة من وسائل تأكيد مكانتها الإقليمية، وفي أطر سيادتها القومية. وفيما يتعلق بتركيا، فمع أنها تدعو إلى إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط إلا أنها تسعى من أجل إبعاد البرنامج النووي الإيراني عن طبيعته العسكرية وتحاول تشجيع إيران على الاستفادة من هذا البرنامج لأغراض سلمية لأن البرنامج النووي الإيراني إذا ما كان ذا طبيعة سلمية فعلى الأرجح أن لا يكون له تأثير على هذه المنطقة، بل على العكس من ذلك، فربما يشكل في هذه الحالة لاسيما إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو حقاً لتوليد الطاقة الكهربائية وفق وجهة النظر الإيرانية، عاملاً يفضي إلى بناء نوع من علاقات التعاون بين دول المنطقة عندما يصدر الفائض في هذه الطاقة إلى الدول المجاورة التي تعاني نقصًا منها، أو عن طريق الاشتراك بمنظومة ربط للطاقة الكهربائية مع دول من منطقة الشرق الأوسط. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن عدم وضوح الصورة الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني، وعدم اكتماله في جوانبه الفنية، فضلاً عن استمرار الشكوك حول أهدافه يجعل من أي آثار يمكن أن يخلفها أمرًا مستقبلياً غير محدد الملامح، مما يبقي الاحتمالات مفتوحة على نهايتها، بالرغم من أن هذه الاحتمالات ستكون مرتبطة بالمتغيرات الإيرانية الداخلية والمتغيرات التي يمكن أن تحصل في بيئة إيران الخارجية، إقليميًا ودوليًا(الطائي،2006).

إن إسرائيل، التي ترتبط مع تركيا بتحالف استراتيجي، لا تزال ترى أن تركيا يمكن أن تلعب دورًا كابحاً للتهديدات الإيرانية، وقد أكدت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية في 28 مايو (2006) ذلك، عندما ناقشت في مستهل زيارتها لأنقرة البرنامج النووي الإيراني. ولم

يخف الأتراك حقيقة أنهم لا يمكن أن يكونوا في موقـف منعـزل عـن موقـف دول الاتحـاد الأوروبي، خاصة وأنهم يسعون من أجل الانضمام إلى هذا الاتحاد منذ زمن بعيد.

إن الموقف التركي سيكون منسجماً ومتناغماً مع موقف الاتحاد الأوربي من امتلاك إيران للسلاح النووي، ويحرص الأتراك على الابتعاد عن أي تعارض أو تقاطع عن أي قرارات قـد يتخذها الأوربيون حيال هذا البرنامج، مثل فرض عقوبات اقتصادية وسياسية من خلال مجلـس الأمن على تركيا، وكما أن تركيا مقارنة بموقفها من الحرب على العـراق فـي ربيـع عـام (2003)، قد لا تتبني أو تعدم رد الفعل الأمريكي، لاسيما إذا مـا قـررت الولايـات المتحـدة استخدام القوة ضد إيران، إلا ربما في حالة حصول تحالف عسكري دولي تشترك فـي صـنعه دول الاتحاد الأوروبي ويحظى بالشرعية الدولية. ولعل الأرجح فإن تركيا كذلك سوف لن تبدي أية تسهيلات أو دعم لعمل عسكري ربما تقوم به إسرائيل ضد المنشآت النوويـة الإيرانيـة أو مرتكزات البنى التحتية الإيرانية، تجنباً لردود الفعل الشعبية التركية والـرأي العـام العربـي والإسلامي. وربما من المهم أن تنظر تركيا إلى السلاح النووي الإيراني بوصـفه نوعـاً مـن التهديد لأمنها القومي، ولذلك فإنها سوف تؤازر الدعوات التي تهدف إلى جعل منطقـة الـشرق برمتها منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل(الطائي،2010)، حيث صرح رئـيس الـوزراء التركي أردوغان أن إيران لها الحق في تطوير التكنولوجيا النووية طالما أنها لا تستغل هـذه القدرات لأغراض عسكرية (الأسعد، 2011/3/5).

المطلب الثاني: الموقف الإقليمي تجاه البرنامج النووي

ينظر إلى أمن الخليج على أنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة الدول المتجـاورة المنتمية إلى إقليم واحد(دول الخليج، العراق، إيران). ويعد أمن إقليم الخليج من الموضـوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسة الدولية عموماً، والسياسات الخليجية خـصوصاً، ففـي

معظم التفاعلات الدولية في المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، ومــروراً بــالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع عام (2001)، والحرب الأمريكية البريطانية على العــراق فــي (2003) وانتهاء بتنامي ظاهرة الإرهاب، وتداعيات الملف النووي الإيراني، كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه قضية تواجه دول المنطقة. إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن بالغرب بشريان حياته في منطقة الخليج المتمثل بامدادات الطاقة، التي تمد العــالم الصناعي بـــ (60%) من احتياطاته النفطية. إضافة إلى الدلائل العديدة بأن الخليج سوف يصبح أكثر حساسية وأهمية خلال العقود المقبلة(كوخ،2006: 45).

المطلب الثالث: الموقف الإسرائيلي تجاه البرنامج النووي

ترفض إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة حصول إيران على تكنولوجيا نووية تمكنها من إتمام دورة الوقود النووي بمفردها بدعوى التخوف من نوايا طهران في الحصول على أسلحة دمار شامل إلى الحد الذي هددت فيه الدولتان بشن هجمات عسكرية على إيران وتدمير منشآتها العسكرية للقضاء على الخطر قبل ظهوره عام (1981)، ويرجع التخوف الإسرائيلي من الملف النووي الإيراني لتخوفها من حصول الدولة الإسلامية الأكثر تشددا في المنطقة والتي لم تستطع الولايات المتحدة احتواءها على سلاح ردع قوي في ظل امتلاكها لمنظومة صاروخية تمكنها من الوصول إلى تل أبيب (Wellman, 2010: 5).

ويمثل الموقف الإسرائيلي من الملف الإيراني امتدادا للموقف العدائي الذي تتخذه الولايات المتحدة من الجمهورية الإسلامية منذ قيام الثورة الإيرانية في عام (1979) وأزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين، ومرورا باتهامات أمريكية لطهران بالتورط في عمليات إرهابية ضد أهداف أمريكية في العراق، وانتهاء بتصنيف إيران على أنها من ما أسمته الولايات المتحدة دول محور الشر، الراعية لما تسميه واشنطن ب"الإرهاب"، وتسعى في نظرها إلى امتلاك

أسلحة الدمار الشامل الذي بدوره سوف يشكل خطراً على أمن إسرائيل التي تحاول السياسة الأمريكية في المنطقة أن تؤكده دائماً وهو ضمان أمن إسرائيل(الخالدي،2007: 12).

وتبني الولايات المتحدة اتهاماتها لطهران بالسعي نحو امتلاك أسلحة دمار شامل على محاولات تفنيد الفوائد الاقتصادية التي سوف تعود على إيران من امتلاك برنامج نووي سلمي في ظل وفرة الاحتياطي الاستراتيجي من النفط في الأراضي الإيرانية كون طهران من أكبر الدول المصدرة للبترول.

المطلب الرابع: موقف مجموعة الدول الخمس الكبار+ ألمانيا (الصين،الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا)

فيما يتعلق بموقف بمجموعة الدول (5+1) فكان هناك خلل كبير في موقف المجموعة إزاء موقف إيران الذي تأطر بورقة مسهبة عن أخر رسالة أرسلتها إلى المجموعة بخصوص ما عرف بصفقة الامتيازات مقابل التنازلات إلى رئيسة وفد المجموعة وهي أيضاً مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كاثرين اشتون في السابع من تشرين الثاني/اكتوبر الماضي فضلا عن إقحام الموقف السياسي واغتيال العلماء الايرانيين(حلب،2010).

ومن مواقف مجموعة الدول الغربية الكبرى (5+1) استمرار الضغط على إيران كي تعالج المخاوف الدولية بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي وذلك بإصدار بيانا في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وباشتراك كل من روسيا والصين قالت فيه إن عدم إذعان إيران المستمر لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة بكبح أنشطتها النووية والسماح بمزيد من تفتيش الوكالة قد عمق المخاوف بشأن نواياها، كما دعت إيران إلى التعاون بشكل كامل مع الوكالة، وحل المسائل المعلقة حتى يتم استبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة للبرنامج النووي الإيراني. وفي بيان آخر صرح سفير أميركا في الوكالة جلين ديفيز بأن خطة

إيران الخاصة بتسريع تخصيب اليورانيوم بأجهزة طرد مركزي أكثر تطوراً تظهر تحديها العميق للمطالبات الدولية بوقف التخصيب. وقال "إن الخطة الإيرانية أحدث مثال وقح لتماديها في عدم الالتزام". وأضاف أنّ محاولات إيران لصنع رأس حربي نووي، تتطلب الانتباه الموحد للمجتمع الدولي"(وكالات،2011) .

المطلب الخامس: الموقف الأمريكي تجاه البرنامج النووي في إيران

منذ إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن أصبح الجانب الأمريكي جزءاً مباشراً من المفاوضات فيما عرف ب(5+1 أعضاء مجلس الأمن الدائمين مع ألمانيا) وقد غير الأمريكيون من إستراتيجيتهم تجاه البرنامج النووي الإيراني فبعد أن كانوا يرون أن إيران يجب أن لا تمتلك التقنية النووية، أخذوا يصرحون بإمكانية امتلاك إيران للتقنية النووية بشرط عدم الاستخدام العسكري من خلال التخصيب في الخارج.

وفي عام (2007) حصل اجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والأمريكيين لمناقشة عدة قضايا أهمها البرنامج النووي الإيراني كنتيجة لتوصيات لجنة بيكر- هاملتون التي دعت إلى إجراء حوار مباشر مع إيران، إلا أن هذه الحوارات لم تفض إلى شيء، لذا صدر القرار(1803) في آذار/مارس (2008) والذي وسع قائمة الكيانات والأشخاص، ومنع تصدير السلع مزدوجة الاستخدام إلى إيران، كما دعا الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى تفتيش السلع القادمة من والى إيران، وبعد ثلاثة قرارات دولية صدرت من مجلس الأمن فرضت عقوبات على إيران، إن لم تشهد أزمة الملف النووي الإيراني أي انفراج، بل إن الحكومة الإيرانية ازدادت إصراراً على مواصلة برنامجها النووي.

لقد كانت إدارة بوش تدرك بأنه طالما القوات الأمريكية متواجدة في العراق فإن هجوماً أمريكياً على إيران أمر غير محمود العواقب، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش ولم

يستطع تحقيق أهدافه، بل أن البرنامج النووي الإيراني تطور خلال هذه المدة، إلا أن النجاح الوحيد الذي حققته إدارة بوش في هذا الملف كان إحالته إلى مجلس الأمن فضلا عن إقناع العديد من دول العالم بفرض عقوبات اقتصادية على إيران(جلود،2011).

بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما للسلطة حاول إيصال بعض الإشارات الايجابية إلى إيران وإن كانت رمزية، ففي آذار/ مارس (2009) وخلال أعياد نوروز (راس السنة الفارسية) مدح اوباما الثقافة الإيرانية واقتبس أبياتاً من شاعر فارسي، وتكلم بعض الكلمات باللغة الفارسية، وقد كان رد طهران على هذه المبادرة يشبه الردود السابقة المطالبة بتغيير حقيقي في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران، وخلال خطاب اوباما في جامعة القاهرة أكد على حق إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم الانتشار، كما تمت دعوة الدبلوماسيين الإيرانيين لمشاركة الأمريكيين احتفالات تموز في سفاراتهم وقد كانت هذه الدعوة الأولى منذ عام (1979). وفي مقابلة مع قناة العربية قال اوباما: " إذا غيرت إيران من سياستها ستجد يدا ممدودة منا" وبعد أسابيع أكد أن هناك إمكانية للجلوس على طاولة مفاوضات مع إيران وقد رد نجاد بقوله إن إيران مستعدة لمفاوضات وفق مبدأ الاحترام المتبادل. لكن هذه التحركات لم تكن منتجة على أرض الواقع إذ أعربت واشنطن عن خيبة أملها. حيث انتقدت الولايات المتحدة النظام الديني في طهران بسبب وقوفه وراء البرنامج النووي وسجله في حقوق الإنسان. وبالتالي أصبح الرئيس اوباما بعد فترة وجيزة من حكمه يسعى لفرض عقوبات جديدة على طهران.

كما أضحت الإدارة الأمريكية تعتقد أن تقييم وكالة المخابرات الأمريكية الرسمي الصادر عام (2007) والذي خمن بأن إيران متوقفة عن سعيها لإنتاج سلاح نووي منذ عام (2003) غير دقيق، خاصة بعد مراجعة وثائق التقرير وربطها بالمعلومات الجديدة التي سربت من بعض

الإيرانيين، خاصة وأن نفس التقييم وصل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقد ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية أن المصدر الرئيس لهذه المعلومات كان (علي رضا اصغري) القائد في الحرس الثوري الذي اختفى في اسطنبول عام2007 و(شهرام اميري) العالم النووي الذي اختفى أثناء الحج وقد اتهمت إيران الولايات المتحدة بإخفاء الشخصين. وبهذا أخذ اوباما يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج إيران النووي كسلفه جورج بوش الابن بعد أن أصبحت هذه القضية إستراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر عن الرئيس الأمريكي إن كان جمهوريا أو ديمقراطياً. لذلك تم فرض عقوبات إضافية من قبل مجلس الأمن وفق القرار المرقم(1929) والذي صدر في حزيران/ يونيو2010(جلود، 2011).

يتبين لنا أنه ومع التطور الذي وصل إليه البرنامج النووي الإيراني فإنه من المستبعد القيام بأي عمل عسكري ضد إيران في الوقت الحاضر، لذا فإن استعمال أسلوب العقوبات الاقتصادية الأقرب إلى الواقع حالياً، فالولايات المتحدة تعرف أنها إذا ضربت إيران من الممكن أن تشل الحركة البحرية في مضيق هرمز، الذي يمر عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية، وستكون نتيجة ذلك ارتفاع أسعار النفط، فضلا عن ذلك تستطيع إيران تحريك الكثير من مؤيديها داخل دول الجوار.

المطلب السادس: موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وهي منظمة حكومية مستقلة وتعمل تحت إشراف الأمم المتحدة تأسست في 29 يونيو (1957) بغرض تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والحد من التسلح النووي وللاضطلاع بهذه المهمة، تقوم بأعمال الرقابة والتفتيش والتحقيق في الدول التي لديها منشآت نووية. المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يقع في مدينة فيينا كما يوجد مكاتب لتنسيق العمليات ومكاتب إقليمية تقع في جنيف – سويسرا، نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية،

تورنتو – كندا، وطوكيو واليابان وتدير الوكالة أو تدعم المراكز البحثية والمختبرات العلمية في فيينا وسايبرسدورف بالنمسا. موناكو وتريستا بإيطاليا وتعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الأمن والحث من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية. ودورها الرئيسي هو الإسهام لتحقيق السلام والأمن الدوليين، وأن أهداف الألفية هي تحقيق التنمية الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية.

يقوم موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية على أساس أن إيران قد فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات ويتركز هذا الفشل على إطار فئتين رئيسيتين هما عدم تقديم بيانات ومعلومات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية، والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم كل هذا يفرض على إيران توقيع بروتوكول إضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتوقف نهائياً عن الاستمرار في أنشطة تخصيب اليورانيوم والتعامل بشفافية كاملة في المستقبل(مخيمر،2005: 84).

عندما اتخذت القيادة الإيرانية قرارها بتنشيط برنامجها النووي في 9 أكتوبر (1990) واستكمال محطة بوشهر للطاقة النووية خلال اجتماع حضره الرئيس الإيراني آنذاك(هاشمي رفسنجاني)فإن جميع المسئولين وفي مقدمتهم الرئيس أكدوا على أن إيران سوف تلتزم باتفاقية الضمانات النووية في أشطتها النووية كافة، وقد استفادت إيران من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لنفي التقارير الأمريكية والغربية التي تتهمها بالعمل على امتلاك النووي حيث سعت إيران إلى التأكيد من خلال عمليات التفتيش الدورية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت الإيرانية على عدم صحة الاتهامات الأمريكية والغربية بينما أثار مسئولو الوكالة من جانبهم ملاحظة أنه ليس هناك ما يثير الشكوك في البرنامج النووي وظلوا يؤكدون دائماً على أنه ليس هناك ما يدعو للاهتمام بشأن الاتهامات الموجهة لإيران بالعمل على امتلاك الأسلحة النووية فلقد

كان الموقف الرئيس للوكالة يقوم على أن إيران فشلت في الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها بموجب نظام الضمانات، ويتمحور هذا الفشل عن طريق سببين رئيسيين هما عدم تقديم بيانات شاملة وسليمة عن كافة أنشطتها النووية والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم(محمود،2005: 93-94).

وفي التدقيق بين إيران والوكالة الدولية يمكن ملاحظة أن التحولات الجوهرية في التعاون بينهما كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي، باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة حيث بعد هذه المهمة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر(2004) لإيران حتى نوفمبر لتوضيح موقفهما بشان الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي، فالمهلة صادرة عن اجتماع سبتمبر (2003) والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر (2005) هي التي دفعت إيران نحو إعلان موافقتها على الانضمام للبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي(محمود،2005: 96).

ومع أن إيران كانت قد رفضت هذه المهلة في بادئ الأمر، واعتبرتها موقفاً غير مسئول ويهدف إلى تدمير التعاون بينها وبين الوكالة، فإنها لم تكن ترفض من حيث المبدأ التوقيع على البروتوكول من المساس بسيادة إيران على أراضيها أو الخشية من أن تشتغل عمليات التفتيش المفاجئ على المنشآت النووية الإيرانية كستار للتجسس على إيران ، وبالذات التجسس على برنامج الصواريخ وكانت إيران تطالب أيضاً بالحصول على مقابل للتوقيع على البروتوكول يتمثل في ضمان حقها في الحصول على التكنولوجيا المتطورة الخاصة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإسقاط الولايات المتحدة العقوبات المفروضة عليها ولكن إيران وافقت في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول، واختارت سيناريو آخر مجددا للإعلان على هذه الموافقة

أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران وحصولها على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول لن تتضمن مساساً بالسيادة القومية لإيران أو أمنها القومي وقام مندوب إيران لدى الوكالة في 10 نوفمبر بتسليم رسالة إلى المدير العام تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض لعقوبات في اجتماع نوفمبر (2003) لمجلس الأمناء ثم وقعت إيران رسمياً في 18 ديسمبر (2003) على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساوية (Zaberoski, 2005: 9).

ولكن الإصرار الإيراني على الاستمرار بتخصيب اليورانيوم على أرضها أو رفضها كل العروض المغرية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران، دفع مجلس مديري الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فبراير (2006) إلى إحالة النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي، بعد مشاورات واسعة واتصالات مكثفة مع روسيا والصين تأمينا لتهديدهما وقد أدى هذا إلى خروج الملف النووي الإيراني من يد الوكالة حيث أصبح الدور المطلوب من الوكالة مجرد دور استشاري للتدليل والتشهيد على ما تعتبره واشنطن انتهاكات واختراقات من جانب إيران (Abootalebi, 2007: 6).

في الشأن النووي مما ينذر بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ربما تضطلع بدور مشابه للجنة التفتيش على الأسلحة العراقية، رغم الفوارق الكبيرة بين حالتي العراق وإيران وكذلك بين صلاحيات وطبيعة كل من الوكالة ولجنة التفتيش، إلا أن الأمر الواقع الذي حدث بالنسبة للجنة التفتيش أنها كانت مخولة بصلاحيات واسعة فيما يتصل بالجانب الفني والتقني من البرنامج التسليحي العراقي وكانت تحيل ما تسجله من وقائع وما تقيمه من أوضاع بمنظورها الفني إلى مجلس الأمن لاتخاذ القرار، وتجدر الإشارة هنا إلى الشروط والضوابط التي تخضع لها قرارات

الوكالة لن يعمل بها، لأن الملف برمته خرج عن نطاق الوكالة وكل ما ستقوم به الوكالة هو تقديم توصية أو رفع تقرير عن مدى التزام طهران أو استجابتها لمطالب الوكالة، وليس اتخاذ القرار في شأن الالتزام أو تقييم مدى الاستجابة له(راشد،2006: 2).

كما يتضح مما سبق ذكره أن إيران تتبنى وتجيد سياسة النفس الطويل، وتستخدم عامل الوقت لكي تستفيد منه في الوقت الذي نفد فيه صبر الآخرين، وذلك بسبب محدودية الخيارات وتحديدها في المقابل كلما تأزم الوضع الدولي بالنسبة لبرنامجها قامت إيران، وقالت عن استعدادها مع المجتمع الدولي في الرقابة والتفتيش على برنامجها وأرجعت المجتمع الدولي إلى المربع الدولي لتبدأ في المفاوضات من جديد في سبيل الحصول على وضع تفاوضي أفضل وأقدر.

ويرى الباحث، أنه يجب على المجتمع الدولي أن يحث إيران على الالتزام بشروط وكالة الدولية والقرارات الملزمة في هذا الشأن وعلى إثبات حسن النوايا الإيرانية في أن ما تقوم به إيران إنما للاستخدام السلمي للطاقة، كما أنه يجب أن تدرك إيران أن ارتباط أمن الخليج أصبح مرتبطاً بالأمن الإقليمي وكذلك بالأمن الدولي وأن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين مناط بهيئة الأمم المتحدة والدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة والتي سوف تتدخل لحماية مصالحها في هذه المنطقة الحيوية. كما أن السياسة التي تنتهجها إيران في اللعب على المتناقضات لن يستمر طويلاً .

المبحث الثالث: مواجهة التحديات التي يفرضها البرنامج النووي الإيراني

ينظر إلى أمن الخليج بأنه أمن إقليمي بمعنى أنه يخص مجموعة الدول المتجاورة المنتمية إلى إقليم واحد (دول الخليج العربي، العراق، إيران) وقد برز مفهوم الأمن الإقليمي في أدبيات العلاقات الدولية في ثلاثينات القرن العشرين، وجاء ليعبر عن السعي المشترك لمجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي سياسي واحد للتعاون العسكري فيما بينها بهدف منع إمكانية نشوء فراغ أمني يسمح بتدخل خارجي(مبارك، 1999: 95-94).

كما يعد موضوع أمن الخليج من الموضوعات التي تقع في صدارة اهتمامات السياسية الدولية عموماً والسياسات الخليجية خصوصاً ففي معظم التفاعلات الدولية الدائرة في المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ومروراً بالحرب الأمريكية في أفغانستان مطلع (2001)، وانتهاءً بتنامي ظاهرة الإرهاب وتداعيات الملف النووي الإيراني كان موضوع أمن الخليج يطرح نفسه على أنه أهم قضية تواجه دول المنطقة، إذ أثارت هذه التفاعلات إشكاليات حول ارتباط الأمن الغربي بشريان حياته في منطقة الخليج التي تمد العالم الصناعي بـ (60%) من احتياطاته المؤكدة للنفط في العالم، وأن التهديدات الملحقة به كالتأثير في إمدادات النفط المنتظمة أو ربطها بشروط سياسية لا بمكن قبلوها خصوصاً إذا سيطرت على المنطقة دولة واحدة ذات توجهات تتعارض مع مصالح الدول الغربية في المنطقة (كشك،:2001:148-149).

إضافة إلى الدلائل العديدة بأن الخليج سوف يصبح أكثر أهمية وحساسية خلال العقود المقبلة فقد ارتفع سعر النفط خلال أقل من سنتين بنسبة (55%) وتدل جميع المؤشرات على أن الأسعار ستبقى مرتفعة بل تتجه إلى نحو مزيد من الارتفاع وذلك بدلاً من أن تشير إلى احتمال حدوث حالة استرخاء في أسواق النفط العالمية حيث أن تقديرات وصول برميل النفط إلى مستويات تقارب (100) دولار للبرميل لم تعد مبالغاً فيها(كوخ،2006: 45).

أما على الصعيد السياسي فهناك ثلاثة متغيرات تتعرض لها المنطقة حالياً وتبدو مؤثرة استراتيجيا في أمن الخليج؛ العراق الجديد والمقصود به إعلان الحرب الأمريكية العراقية وتغيير النظام السياسي فيه، ومن ثم جملة المآزق التي يتعرض لها العراق الجديد على الصعيد ألامني، والسياسي، والاقتصادي، والمجتمعي، والأيدلوجي، فغياب نظام دولة كان يتمتع إلى حد ما بنوع من القوة ووجود نظام بديل لا يزال حتى الآن نظاماً هشاً أدى إلى تحول العراق إلـى سـاحة تصفيات مزدوجة تصفيات التنظيمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكيـة علـى أسـاس سياسي والطائفة الشيعية على أساس مذهبي وتصفيات إيرانية مع الولايات المتحدة، وبقايا نظام صدام. والمتغير الثاني فهو مرتبط بالعامل النووي الإيراني حيث أدى المتغيـر العراقـي إلـى متغير أخر هو المتغير النووي الإيراني ومع أن المشروع النووي قديم إلا أن مـا جـرى فـي العراق كان باعثاً لأن تتبلور إيران في قراءتها على نحو مغاير هذه المرة، لما عندها من قـوة ردع إستراتيجية. ومن هنا فقد أصبح المشروع النووي الإيراني قد وصل إلى نهايـة مقاصـده التطبيقية ونضجه اللوجستي أحد أهم المتغيرات الجذرية في منطقة الخليج.

والمتغير الثالث يتعلق بالعجز الأمريكي حيث تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم أي حلول لما نتج عن المتغيرين في العراق وإيران ففي العراق يبدو عجزها واضحا حيث أنهـا لا تمتلك أجوبة كافية عن مستقبل العراق في ظل المتغيرات الدائرة في رحاها المنطقة. وبالنـسبة لإيران فيبدو العجز من خلال التأكيد الولايات المتحدة مراراً أنها لا تريد خوض الحرب علـى إيران لتغيير النظام فيها وفي الوقت نفسه غير قادرة على توتير الأزمة مع إيران لأن الوضـع العراقي لم يستقر(رسول،2006 :69).

وبكلمات أخرى يمكن القول أن الأمن الفعلي في منطقة الخليج وآفاقه المستقبلية لا ينبئان بأي تقدم، ويشير التاريخ الحديث للصراعات في هذه المنطقة إلى أن انتهاء أزمة محددة لا تتبعه

بالضرورة فترة من الاستقرار النسبي فقد أدى قيام الثورة الإيرانية إلى اندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي قادت بدورها إلى الغزو العراق لدولة الكويت. ولا يوجد في الوقت الحاضر ما يشير إلى أن العلاقات في منطقة الخليج تتجه نحو التحسن بعد غزو العراق، فالعراق يتأرجح على حافة حرب أهلية كما أن غزوه جعل الإرهاب يتصاعد بدلا من أن يتقلص. أما إيران فهي تخاطر باحتمال تعرضها لتدخل خارجي بينما تقف بعناد في مواجهة المجتمع الدولي فيما يخص برنامجها النووي . ويمثل كل من إيران والعراق في الوقت الحالي عاملين سلبيين في الجانب الأمني وأن النتيجة الواضحة التي يمكن أن تترتب على هذا الوضع هي نشوب جولة أخرى من الصراع أو ربما قيام سباق تسلح محموم(كوخ،2006: 45).

المطلب الأول: مراحل إدراك التحدي الأمني الخليجي

رغم عظم التحديات الأمنية المتمثلة في الفترة الممتدة من عام (1981) وحتى الغزو العراقي (1990) التي واجهت دول الخليج العربية طيلة ربع القرن الماضي إلا أنه يلاحظ افتقار دوله إلى الرؤية الأمنية والإستراتيجية الموحدة فرغم أن مصادر التهديد التي واجهت وتواجه هذه الدول تكاد تكون واحدة فلم تكن هناك رؤية إستراتيجية أمنية واضحة للتعاطي معها، بل تعرضت هذه الرؤية للتغيير كلما تعرضت المنطقة لأزمة ما (إقليمية أو دولية) وهو ما يؤكد الفكرة السائدة بأن أمن الخليج من القضايا القابلة للتغيير والتطور ويتأثر بدرجة واضحة بأي من متغيرات إقليمية أو دولية جديدة، ويبدو هذا واضحا منذ نشأته وحتى عام (2005) حيث مر هذا الإدراك بعدة مراحل كان لكل مرحلة خصائصها الواضحة وعلى النحو الأتي:-

المرحلة الأولى(1981-1990): التي بدأت بتأسيس مجلس التعاون في مايو (1981) حيث أخذ الإدراك الأمني لدول المجلس يتبلور وبدا أن هناك اتفاقاً خليجياً على ضرورة الاعتماد على الذات في تحقيق الأمن، ورفض نفوذ القوى الأجنبية في المنطقة، وضرورة إبعاد المنطقة

عن الصراعات الدولية، وصاغت هذه الدول مبدأً أمنياً أساسياً يتمثل في أن أمن الخليج واستقراره هما من مسؤولية دولة، وما يرتبط بذلك من ضرورة إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وخاصة تمركز الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية وقد تكرر هذا المبدأ أيضاً في البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجي وخلال هذه المرحلة أيضاً كانت هناك بداية إدراك من دول المجلس بخطورة التهديدات التي تفرضها البيئة الداخلية ، والمتمثلة بالأساس في التطرف والإرهاب والجماعات الراديكالية التي تتبنى أعمال العنف منهجا لها، وترجم ذلك في إقرار دول المجلس لأهداف الإستراتيجية الأمنية (علي،2005: 10).

المرحلة الثانية: وتبدأ من الغزو العراقي للكويت (1980) أغسطس وحتى أحداث 11 سبتمبر: في هذه المرحلة حدث تغير في نظرة دول المجلس إلى كيفية الحفاظ على أمنها، بحيث لم يعد أمن مجلس التعاون الخليجي أمنا خليجيا فحسب أو مسؤولية دولة، بل تم الربط بين الأمن الدولي وأمن دول مجلس التعاون، وأصبحت القوى الخارجية التي كانت تمثل خطراً من قبل هي مصدر الأمن والاستقرار في المنطقة، فقد صار أمن الخليج يعني أمن واستقرار وسيادة دولة أعضاء مجلس التعاون من العدوان العراقي المتربص آنذاك، واكتسب أبعاداً حقيقية أبرزها أولوية الخطر الداخلي والتهديدات الداخلية والأخطار الخارجية، وارتبط ذلك بتقليص وتهميش الدور العربي بأمن الخليج، الذي عبرت عنه صيغة إعلان دمشق، وفقدت المجموعة الخليجية ثقتها بالارتباط بالأمن القومي العربي، مما أدى إلى تفويض مبادئ الأمن القومي العربي، وترتب على ذلك تكثيف الجهود العسكري في المنطقة، وكانت نتيجة ذلك أن أصبح أمن الخليج قضية دولة من جانب وجزءا لا يتجزأ من الأمن والمصالح العليا الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة من جانب آخر(الناهي، 2005: 32).

المرحلة الثالثة: وتبدأ من أحداث 11 سبتمبر حتى الآن: وتركت هذه المرحلة تأثيرها الواضح على أمن المجلس وانعكست رؤيتها وإدراكاتها في أكثر من زاوية، فقد عادت الاعتبارات الأمنية الوطنية الداخلية لتتصدر قائمة الأولويات الخليجية، بعد أن سلطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر الضوء على تحديات البيئة الداخلية التي تمثل تهديدا لأمن دول المجلس، والمتمثلة بالأساس في خطر التطرف والعنف الذي تؤمن به بعض الجماعات الأصولية الراديكالية ذات الصلة بتنظيم القاعدة، والمتهم بالوقوف وراء هذه الأحداث، وبدأت هذه الدول كذلك تهتم بمنظومتها الثقافية والتربوية والتعليمية، وتعيد النظر في مكوناتها بعد أن ربطت العديد من التحليلات الغربية من هذه المنظومة وبين الغلو والتطرف وتفريخ الإرهاب، وبرزت دعوات لاستبدال البنية التعليمية التقليدية ببنية عصرية تكرس علوم التقانة والعصرنة على حساب العلوم الدينية، والمستجد في رؤية دول المجلس هذه أن أصبح الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة يمثل عامل قلق، وليس عاملاً للأمن والاستقرار كما كان سائداً بعد أزمة وحرب الخليج الثانية وذلك بعد أن أصبح الشك والتوجس تسود علاقة الجانبين في ضوء السياسات الأمريكية المعلنة، والخفية والرامية إلى تغيير الوضع الراهن فيها لما فيه من تأمين المصلحة الأمريكية بشكل منفرد(العيساوي،2006:ص33-34).

المطلب الثاني: إيران ومفهوم الأمن الإقليمي الخليجي

منذ أن بدأت إيران تلعب دوراً رئيسياً في مجريات السياسة بمنطقة الخليج، وهي لم تنفك عن متابعة مسألة الأمن الخليجي، وطرحها ضمن سياقات السياسة الأمريكية والمصالح الذاتية التي لا تتناقض في أبعادها مع هذه السياقات، فطرحت إيران منذ البداية فكرة إقامة نظام دفاعي يأخذ شكل حلف يضم الدول الرئيسية في منطقة الخليج وبخاصة تلك التي ترتبط معها بعلاقات قوية على أن يستعاض عن ذلك في حالة فشل هذه الفكرة العودة إلى ما يسمى بوضع

الدفاع المنفرد، وقد تبلورت هذه الفكرة بشكل أوضح وأكثر حداثة وجدة حين استندت ليس فقط إلى دور إيران كشرطي الخليج، وإنما أيضاً إلى دورها الوظيفي في المنطقة، وتبعاً لذلك انطلق شاه إيران من محور جديد هو فكرة الأخوة الآرية التي تعتمد على تشكيل سوق آسيوية مشتركة بين إيران والهند وباكستان غرضها تشكيل تكتل مواجه للقومية العربية، حيث يقوم الشاه بضبط الإيقاع في المنطقة، وتأمين الصلة بين المجتمع العسكري الخليجي والمجتمع الاقتصادي الآري، وقد قوبلت هذه الاقتراحات التقليدية أو الحديثة حول تحقيق شكل من العمل الجماعي لحماية أمن الخليج العربي بالرفض من قبل العراق وبحماس ضئيل من قبل معظم الدول المتشاطئة العربية الأخرى(القاسمي،1987: 27).

ولعل ما يؤكد التغير في مفهوم الأمن الإقليمي الخليجي كنتيجة لقيام الثورة عام (1979) هو اندلاع ما عرف بحرب الخليج الأولى، أي الحرب العراقية الإيرانية التي كانت تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمية في المنطقة من خلال محاولة كلا الطرفين الأساسين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر، وفرض مفهومه الخاص للأمن الإقليمي الخليجي(باديب،1994: 117).

وبعد انتهاء أزمة الخليج الثانية شرعت إيران في استغلال ظروف الحرب والأزمة لتبعد العراق عن دوره الإقليمي، ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما السعودية والكويت، وهدفت دول مجلس التعاون من جانبها إلى موازنة القوة والخطر العراقي، وهكذا استأنفت معظم دول مجلس التعاون علاقاتها الدبلوماسية مع إيران مع مطلع عام (1991)، ودب الدفء في العلاقات بين الرياض وطهران من خلال الزيارات المتبادلة للمسؤلين في البلدين، وكذلك الحال بالنسبة للكويت والإمارات وباقي دول مجلس التعاون الخليجي(البستكي،2003:ص141).

ويمكن القول إن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي تمثلت في (الأسطل،86:1999):-

أولا :- لا زالت إيران تؤمن ولو نسبيا بأهمية تصدير الثورة، ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية عالياً ما زال قائماً.

ثانياً: استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر، سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر، أو عن طريق إحالة القضية التي برمتها إلى محكمة العدل الدولية، أو هيئة تحكيم مختارة.

ثالثا: تبني إستراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة، أبرز مظاهر هذا الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً، والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج ورؤيتها إلى إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني، واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طيبة لإسرائيل وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة.

رابعاً: مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من التواجد العسكري الأجنبي بمياه وأرض الخليج، سعت إلى تطوير قواتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

ويرى الباحث أنه وبالرغم من وجود بعض الخلافات الخليجية الإيرانية إلا أن دول الخليج تنادي دائماً عبر بياناتها الختامية المتكررة بضرورة التزام إيران بالقرارات الدولية ذات

الصلة بالوكالة الذرية للطاقة النووية ومعارضتها لأي إجراء عسكري لما له مـن أثـر أمنـي واقتصادي وبيئي.

أما في كيفية مواجهة الخليج العربي لهذا التحدي الأمني الناتج عن التعنت الإيراني في مواصلة التسلح النووي فيرى الباحث أن يكون التعامل مع إيران بطريقتين:-

أولاً: بداية محاولة دول الخليج من إقناع إيران، ومفاوضتها، وحثها، ومناقشتها بالآثـار التدميرية والكارثية على أمن هذه المنطقة في حال وقوع انفجار في محطة بوشهر الواقعة فـي منطقة الخليج ولو كلف هذا الأمر بمشاركة دول الخليج في تحمل تكلفة هذه نقل هذه المحطة مع إيران إلى مناطق أخرى آمنة.

ثانياً: التعامل مع الطرف الإيراني بندية عبر تفعيل قرارات مجلس التعـاون وتوحيـد السياسات الخارجية والاقتصادية والعسكرية مقابل الطرف الإيراني وإحداث توازن نوعي فـي التسلح الخليجي والتحالف مع المجتمع الدولي والدول الفاعلة التي لديها مـصالح حيويـة فـي المنطقة باعتبار أن أمن الخليج مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الدولي.

ثالثاً: وهذه الطريقة ينشدها كل دول مجلس التعاون لو أصبحت هناك ثقـة بـين دول الخليج وإيران ،وحل جميع المشاكل العالقة بينهم بالتفاوض أو عن طريق محكمة العدل الدولية، وارتضاء ما يسفر عنه قرارات واستبدال هـذا التـوتر بـالتركيز علـى التعـاون التجـاري والاقتصادي، ومن ثم الأمن الاستراتيجي حتى يتم الاستقرار في المنطقة والجـدير بالـذكر أن التعامل وفق هذه الطريقة يكون بتغيير الواقع السياسي والظروف الدولية حتى يتم إقناع إيـران بجدوى هذه الطريقة.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الفرضية التي تقوم عليها هذه الدراسة قد أدت إلى صدق فرضيتنا وهي العلاقة بين المتغيرين وهما أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني وهمـا مرتبطان سلباً وإيجاباً في استقرار المنطقة من عدمه. والمتتبع للـدور الإيرانـي مـن خـلال تصريحات المسئولين الإيرانيين على كافة المستويات يعتقد تمام الاعتقاد،بأن القيـادة الإيرانيـة تسعى إلى الهيمنة والتوسع دون الاكتراث بالمصالح والأمن الخليجي واستقرار المنطقة وخيـر مثال على ذلك ما يحدث الآن في البحرين وكذلك العراق ولبنان.

ومن خلال هذه الدراسة فقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج هي:-

1- عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية المشتركة لدول الخليج وتناقض الأولويات فيما بينهم.
2- أن عدم حل هذه الخلافات الحدودية سوف يبقي هذا الملف عائقاً دون تحسن العلاقـات الخليجية الإيرانية.
3- استمرار إيران في تحديها واستمرارها في برنامجها النووي والمثير للجدل بما يؤدي إلى مزيد من سباق التسلح في المنطقة وعدم استقرارها.
4- إصرار الطرف الإيراني على التدخل في الشأن الداخلي الخليجي وكذلك في الأوضـاع العربية واستقلالها.
5- تتأثر منطقة الخليج العربي كغيرها من الأقاليم الدولية بما يحيط بها من أحداث. حيـث أصبح أمنها الإقليمي مرتبطاً بالأمن الدولي.
6- تكتسب منطقة الخليج أهمية،لسبب موقعها الجغرافي وامتلاكها لأكبر مـصادر الطاقـة (النفط – والغاز) مما يجعلها عرضة لتدخلات الدول الكبرى.

7- انعدام وفقدان الثقة بين دول الخليج وإيران بما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الخليجي.

8- ضعف الجهود الخليجية وعدم توحدها في الدفاع عن مصالحها يؤدي إلى التدخلات المباشرة للدول الكبرى لحماية مصالحها والتذرع في هذا الوضع.

9- إصرار الطرف الإيراني على تحدي المجتمع الدولي عبر التصريحات الاستفزازية والتحدي الصارخ للقرارات.

10- محاولة دول الخليج لعب دور سياسة الاحتواء للطرف الإيراني دون التورط قي نزاع مسلح لا تحمد عواقبه.

وفي ضوء هذه النتائج تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي قد تؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار إذا تم وضعها في الحسبان من قبل صانعي القرار في دول الخليج العربي هي:-

1- توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.

2- تقوية الجبهة الداخلية لدول المجلس وتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الخليجي،وهذا كفيل بعدم اختراق هذه الجبهة من الخارج وتعزيز مبدأ (الولاء والانتماء) وهي ضرورة وطنية ملحة.

3- إثبات حسن النوايا الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني.

4- ضرورة إعلان المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية،حتى لا تضطر دول الخليج اللجوء للتحالفات من أجل إحداث توازن للقوى.

5- اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحل الخلافات في حال مواصلة إيران تعنتها في قضية الجزر.

6- ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لـــدول مجلس التعاون الخليجي.

7- ضرورة إدراك إيران أهمية المنطقة إقليمياً ودولياً ووجوب استقرارها، إذ إنها تسهم فـــي 40% من إمدادات الطاقة والغاز للعالم.

8- أن تكون هناك رؤية إستراتيجية خليجية مشتركة في التعامل مـــع الـــدول ذات المـــصالح الدولية في هذه المنطقة وضرورة التنسيق فيما بينهم.

9- التركيز على العلاقات الثقافية والاجتماعية إذ تعد هذه المنطقـــة ذات تواصـــل حـــضاري وثقافي وديني واحد.

10- تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج وإيران.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- الأسطل، كمال، (1999). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية،** أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- باديب، سعيد، (1994). **العلاقات السعودية الإيرانية،** لندن: مركز الدراسات الإيرانية والعربية.
- البستكي، نصرة عبد الله، (2003). **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق،** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- بن عنتر، عند النور(2005). **المعهد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي،** الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 13.
- حسين، خالد(2009). البرنامج النووي الإيراني والهواجس الأمنية الخليجية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الجامعة اللبنانية، لبنان،ص12.
- الحياتي، جاسم إبراهيم، (2007). **خفايا علاقات إيران- إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث،** دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع.
- الريس، نجيب رياض، (2002). **مصاحب وسيوف إيران،** بيروت:رياض الريس للكتابة والنشر.
- زهرة، السيد، (1985). **الثورة الإيرانية _الأبعاد الاجتماعية والسياسية_،** القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- السري، محمد جاسم، (1999). **السعي لجعل منطقة الخليج العربي خالية من أسلحة الدمار الشامل، المداخل والإمكانات،** مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.

- سلامة، جمال(2003). **أصول العلوم السياسية – اقتراب واقعي من المفاهيم والمتغيرات** مصر: الناشر دار النهضة العربية.
- شاكر، محمود، (1979). **إيران**، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص116.
- عطية، ممدوح حامد، (2003). **البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- العقاد، صلاح، (1974). **التيارات السياسية في الخليج العربي**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
- العيدروس، محمد حسن، (2002). **جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية**، 1997-2000) (1979-1997)، (1921-1971)، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ص336.
- فتحي، محمود أنيس، (2006). **الأمن القومي الإيراني: مصادر التهديد وآليات المواجهة**، أبوظبي.
- القاسمي، خالد محمد، (1987). **الخليج العربي في السياسة الدولية: قضايا ومشكلات**، القاهرة: دار الثقافة العربية دار الشباب.
- كوردزمان، أنتوني، (1996). **القدرات العسكرية الإيرانية**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
- لونزوسكي، جورج، (1961). **البترول والدولة في الشرق الأوسط**، بيروت: المكتب التجاري، ص161.
- المبيض، وليد خالد، **خيارات إيران المعاصرة**، سوريا: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ص19.

- محمود، أحمد إبراهيم، (2005). **البرنامج النووي الإيراني :آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- مقلد، إسماعيل صبري، (1979). **الاستراتييجة والسياسة الدولية**، المفاهيم والحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.
- الموسوي، قاسم، (1982). **تاريخ الحقد الفارسي على العرب**، بغداد.
- الناهي، هيثم غالب، (2005). **السياسة النووية الدولية وأثرها على منطقة الشرق الأوسط**، بيروت:دار العلوم الأكاديمية.
- **ثانياً: منشورات المؤسسات**
- أنطاكي، مصطفى، (2006). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.
- جامعة الدول العربية(2006). مداخلة السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في المؤتمر التاسع لوزراء خارجية الدول المجاورة للعراق طهران 8-2006/7/9، ص2.
- الراجحي، صالح عبد الله، (1999). العلاقات السعودية الخليجية، **في معهد الدراسات الخليجية(محرر)**، السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية في مائة عام، الرياض: وزارة الخارجية السعودية.
- الشمري، حمدان مجزع، (2007). الملف النووي الإيراني النووي إلى اين، بحث منشور، دولة الكويت.
- الطائي، سناء عبدالله، (2010). **موقف تركيا من البرنامج النووي الإيراني**، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل.

ثالثاً: الدوريات

- أبو العينين، سامح(2010). جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المجلد 45, ص 20–24.
- إدريس، محمد السعيد، (2006). التحديات الإقليمية للبرنامج النووي الإيراني، **مختارات إيرانية**، العدد66، ص99.
- إدريس، محمد السعيد، (2006). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165، ص101–102.
- باديب، محمد سعيد، (2005). العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، **مجلة آراء الخليج**، العدد 24.
- الأنصاري، عبد الحميد، (2006). متى تتحرك دول الخليج إزاء النووي الإيراني، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد16.
- البحيري، ولاء علي(2010). إيران واتفاق تبادل اليورانيوم. سياسة كسب الوقت، مجلة السياسة الدولية، العدد 180، المجلد 45، ص 122– 125.
- بختيار، شابور، (1982). **مذكرات شابور بختيار**، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.
- البدراوي، مغازي، (2006). النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، **مجلة آراء الخليج**، العدد 17.
- البرصان، احمد، (2002). إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسة والإستراتيجية الأمريكية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد148.
- بهجت، جودت(1999)، أمن الخليج الفارسي مع نهاية القرن الحادي والعشرين، مجلة تحليلات دفاعية، العدد 15.

- جلود، ميثاق خير الله (2011). موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، **مجلة الحوار المتمدن**، العدد 3304.
- حمادة، أمل، (2003). الملف النووي والسياسة الخارجية الإيرانية، **مختارات إيرانية**، العدد 39.
- حمدان، عبد المجيد، (1987). النضال من أجل نزع السلاح النووي، **مجلة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم**، العدد90.
- حمدان، عبد المجيد، (1987). النضال من اجل نزع السلاح النووي، مكتبة الكاتب للثقافة الإنسانية والتقدم، العدد 90.
- الحيدري، محمد، (2006). الجغرافيا الجديدة للأمن الإيراني، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 121.
- درويش، فوزي، (2004). العلاقات الأمريكية الإيرانية:تحديات الواقع وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد51.
- درويش، فوزي، (2004). العلاقات الأمريكية الإيرانية، تحديات الواقع وآفاق المستقبل، **مختارات إيرانية**، العدد 51.
- راشد، سامح، (2006). الملف النووي الإيراني_ ساعة الصفر تقترب_، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 65.
- الراوي، رياض، (2009). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، مصر: مصر للنشر والتوزيع.
- رسول، محمد رسول، (2006). الخليج العربي وإيران أولوية المبادرة الخليجية في الخروج من الأزمة، **مجلة آراء الخليج**، العدد21.

- الزيات، محمد صفوت، (2006). الخليج النووي : التساؤلات الأربعة حول إيران النووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20.
- الزيات، محمد صفوت، (2006). الخليج النووي التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، مجلة آراء حول الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20.
- الزيات، محمد صفوت، (2006). الخليج النووي التساؤلات الأربعة حول إيران نووية، **مجلة آراء الخليج**، العد20.
- السلمان، عادل (2004). الأحلاف والتكتلات الدولية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 930، تاريخ النشر: 19-8-2004.
- الشخيلي، محمد، (2005). 'القدرة النووية الإيرانية بين الواقع والتجنيات، مقال منشور، **مجلة المستقبل**، العدد 2036 ، الصادر في 11 سبتمبر**2005**.
- الشيخ، نورهان(2010). التعاون الاستراتيجي الروسي- الإيراني الأبعاد والتداعيات، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 180، المجلد 45، ص 38- 49.
- القادر، نزار، (2005). الدوافع الإيرانية النووية والجهود الدولية للاحتواء، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 57.
- القيسي، محمد وائل (2011). العراق بين الاحتلال الأمريكي والتدخل الإيراني. **مجلة آراء حول الخليج**، العدد82، ص57.
- عبد القادر، نزار، (2005). الدوافع الإيرانية والجهود الدولية للاحتواء، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد 54.
- عبد المؤمن، محمد السعيد (2005). رفسنجاني والبحث عن دور جديد، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد64.

- العزي، غسان، (1998). السلاح النووي بعد الحرب الباردة، نحو مزيد من الانتشار والعولمة، **مجلة الدفاع الوطني**، ص16–17.
- علي، نجاح محمد، (2005). البرنامج النووي الإيراني بين شد وجذب، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد12.
- العيساوي، أشرف السعيد، (2006). معوقات تعترض مسيرة التكامل الأمني لدول "التعاون"، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 16.
- كشك، أشرف محمد، (2005). أمن الخليج بعد حرب العراق، **مجلة السياسة الدولية**، العدد155.
- كوخ، كريستيان، (2006). عام صعب على امن الخليج، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد
- .20
- مبيضين، مخلد، (2006). **العلاقات الخليجية الإيرانية1997–2006**، دراسة حالة، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد2، جامعة مؤتة، ص54.
- مخيمر، أسامة محمود، (2005). الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوروبية والضغوط الأمريكية ، **مختارات إيرانية**، العدد59.
- منيسي، أحمد، (2004). هل انتهت أزمة البرنامج النووي الإيراني، مقال منشور، مجلة مختارات إيرانية، العدد53، إيران.
- ناصر، هاديا نجازي، (2005) موقف إيران المحتمل مشروع (الخليج منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، **مجلة آراء الخليج**، العدد 24.

رابعاً: رسائل الماجستير والدكتوراه

- الخالدي، حمد عدنان(2007)، **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية(1991-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- الخرابشة، خالد ركان(2003). النزاع الإماراتي حول جزر طنب الصغرى، طنب الكبرى، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية،ص35.
- العنزي، ناصر حماد عقل(2008)، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(1990-2006)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية.
- مناور، فواز عباس حبيب(2004)، الأمن القومي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة بين عامي 1990-2002. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية.

خامساً: المؤتمرات والندوات العلمية

- المبارك، معصومة، (1999). أمن الخليج بين الواقع والتوقعات، **ندوة حول آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي لإيران**، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت.
- مجلس التعاون الخليجي(2007). البيان الختامي. **للدورة الثامنة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدوحة**، دولة قطر، متوفر على موقع: http://www.gcc-sg.org/index.php?action=Sec-Show&ID=257

سادساً: المقالات الصحفية

- باكير، علي حسين (2007). ملابسات الأزمة الروسية- الإيرانية حول مفاعل بوشهر النووي، مقال منشور في **صحيفة السياسة الكويتية** بتاريخ 30 آذار 2007، ص1.

- بوش، جورج (2003). خطاب في احتفال البحرية الأمريكية في فلوريدا يوم 2003/2/13.
- تقي الدين، رندة، (2011). مخاطر النووي الإيراني، مقال منشور، **جريدة الحياة اللندنية**، العدد 11. 3-كانون الثاني.
- التميمي، عبد المالك،(2010). إيران ومنطقة الخليج العربي، **صحيفة البيان**، الإمارات، تاريخ (5\يوليو\2010).
- حلب، صفاء، (2010). إيران تحرج مجموعة دول 5+1 في جولة المباحثات الأولى باغتيال عالميها النوويين، **وكالة انباء كردستان**، العدد23.
- سليم، عبود سليم، (2006). أبعاد التجيش الأمريكي على إيران، **صحيفة الوفاق**، العدد 2643.
- الشايجي، عبد الله خليفة، (2008). حصاد نجاد في بغداد، **جريدة الاتحاد**، العدد 1. 16-ديسمبر.
- العتيبي، غسان سليمان، (2006). السياسة الإيرانية، **صحيفة القبس**، العدد 120.
- العزاوي، مهند (2010). الانسحاب الأمريكي الجزئي وبيئة الحرب القادمة، **مقال منشور في وكالة يقين للأنباء**، الاثنين، 30- آب -2010، ص4-5.
- العزبي، عمر، (2007). حديث عن مبادرة إيرانية بشأن جزيرة أبو موسى المحتلة، مقال منشور، **صحيفة الشرق الأوسط**، 2007/5/13، ص 3.
- علي، محمود عبده، (2010). ماذا لو امتلكت إيران قنبلة نووية، مقال منشور، جريدة المصريون، العدد 26.

- كشك، أحمد مشرف، (2010). رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني، **مقال منشور**، جريدة البينة، العدد 62، إيران.
- القدس العربي (2011). **السعودية ستسعى وراء اسلحة نووية إذا اكتسبتها ايران... وتحذر من نشوب نزاع ذري إقليمي**، مقال منشور بتاريخ 2011/6/30، العدد 6859، ص2.
- وكالات، احمد(2011). الدول الكبرى تضغط على إيران لمعالجة المخاوف بشان البرنامج النووي الإيراني، **جريدة الاتحاد الإماراتية**، العدد11. 25-شباط.

سابعاً: المراجع الالكترونية

- الأسعد، صادق (2011). الخلفية للعلاقة التركية – الإسرائيلية الدفاعية، موقع اسلام تايمز، مقال منشور بتاريخ 2011/3/5، متوفر على الموقع:

http://www.islamtimes.org/prtezn8n.jh8fnibdbj.html

- إليان، كارين، (2011). تركي الفيصل: السعودية ستمتلك أسلحة نووية إذا ما فعلت إيران، **جريدة العرب اليوم**، **2**تموز:

HTTP://WWW.ARABSTODAY.NET/INDEX.PHP?OPTION=COM_CONTENT&VIEW=ARTICLE&ID=114832&CATID=314&ITEMID=111

- الصعيـــدي، أحمد مفرج (2009). **الولايات المتحدة الأمريكية و إيران ما بين التقارب و التباعد**، ص2، متوفر على الموقع:

http://www.elbehira.net/elbehira/nd_shnws.php?shart=5847

- عبد المؤمن، محمد السعيد، (2005). "**التقارب الإيراني الخليجي_ سلاح ذو حدين شبكة اسلام اون لين**، عمان، ص1-3.

- عبد العزيز، خالد بن سلطان (2005). إيران التاريخ والثورة (الثورة الإيرانية من وجهة النظر الإيرانية)، ص2، موسوعة "مقاتل من الصحراء"، متوفر على الموقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/ThawraIran/sec11.doc_cvt.htm
http://www.iranwatch.org/wmd/wmd-missilecharts.htm

ثامناً: المراجع الأجنبية

- Abootalebi, A. (2007). Iran and the future of Persian Gulf Security, **paper prepared at The Midwest Political Science Association Annual Meeting,** Chicago, Palmer House, p32.
- Bayyenat, A (2011). Iran Nuclear Weapons, Online Article, Australia's e-journal of social and political debate, p2.
- Beehner, L (2007). Iran's Saudi Counterweight." The Council on Foreign Relations, **Research Paper.**
- Booth, K & Wheeler, N (2007). **The Security Dilemma: Fear, Cooperation, and Trust in World Politics**, Published by Palgrave Macmillan, New York,p2.
- Cordesman, A & Al-Rodhan K (2006). **Iranian Nuclear Weapons?**
- Drum, J (2008). Vying for Influence: Saudi Arabia's Reaction to Iran's Advancing Nuclear Program, **Issue Brief,** Monterey Institute of International Studies- James Martin Center for Nonproliferation Studies.
- "Eccentric Nationalist Bedgets Strange History", New York times on the Http://www.nytimes.com/library/world/Mideast/ 041600iran-eia-mossadeqh.htm).

- El-Hokayem,E & Legrenzi, M (2006). The Arab Gulf States in the Shadow Of the Iranian Nuclear Challenge, Working Paper, The Henry L. Stimson Center, 1-25.
- Guzansky, Y (2010). The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire, MERIA Journal, Vol. 14, No. 4, p3,p5, p6.
- Henry, S (2007). Nonproliferation, By the Numbers, Journal of International Security Affairs, No. 12: p 41-50, p1,p2.
- Jafarov, I (2009). Mohammad Khatami has chance to become Iranian new president, Online Article, Trend News, p5.
- Lonergan, S. (1999). **Global Environmental Change and Human Security, Science Plan.** Bonn: International Human Dimensions Programme on Global Environmental Change,p4.
- Maleki, Abbas, (2010). **Iran's nuclear: recommendations for the future**, the American Academy of Arts & Sciences,p45.
- Mayer, C. (2004). National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons, **unpublished master thesis**, Naval Postgraduate School Monterey, California' **.**
- Morgenthau, H (2006). Politics among Nations, **Study of American Foreign Policy**, 7th ed, University of Chicago, p 12-16.
- **Options for Sanctions and Military Strikes**, Center for Strategic and International Studies,p5.
- Quillen, C (2002). Iranian Nuclear Weapons Policy: Past, Present, and Possible Future, Journal, Vol. 6, No. 2, p6.
- Sajedi, A. (2009). Geopolitics of the Persian Gulf Security: Iran and The United States**, IPRI Journal,** 4(2): 77-89.
- Sahimi, M (2003). Iran's Nuclear Program. Part I: Its History, Online Article, Payvand Iran News.

- Tsonchey, T (2010). Iran's Nuclear Program and the U.S. Policy, Online Article, *The Montreal Review*, p3-8.
- Wang, B. (2009). The Conflict between US and Iran in Designing the Persian Gulf Security Order, **Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia),** 3(2): 39:48.
- web, December, 7,2004.
- Wellman, A (2010). Israel-Iran Foreign Relations, **Online Article**, IRANTR, p5. http://www.irantracker.org/foreign-relations/russia-iran-foreign-relations.
- Zaberoski, J (2005). Deterring a Nuclear Iran, **The Washington Quarterly**, 28(3): p3.